

التقرير الوطني  
للمملكة العربية السعودية حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل  
بيجين+30  
2024 - 2019  
مجلس شؤون الأسرة

تؤمن حكومة المملكة العربية السعودية بأن المرأة عنصر مهم من عناصر قوة المجتمع، لذا فهي تتمتع بضمانة راسخة في سياسات المملكة وأنظمتها. وتحرص الدولة على تعزيز مكانة المرأة في كافة المجالات، واتخاذ كافة التدابير التي تكفل لها حماية حقوقها. ويشكل النظام الأساسي للحكم الإطار العام والأساسي الذي نظم مختلف جوانب الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. كما كفل النظام في المادة (26) حقوق الإنسان ونصها: " تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق أحكام الشريعة الإسلامية". وقد حرصت المملكة العربية السعودية على حماية حقوق أفرادها وتوفير سبل الحياة الكريمة للجنسين بموجب الأنظمة واللوائح الداخلية، والاتفاقيات، والمعاهدات الإقليمية، والدولية. فقد انضمت المملكة للعديد منها والتي تُعنى بحقوق الإنسان الموائمة لتوجهات المملكة في تمكين المرأة والنهوض بها، ومن أهم تلك الاتفاقيات انضمام المملكة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم الملكي الصادر في عام 2000م. كذلك أصبحت المملكة طرفاً في العديد من الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان ذات العلاقة بالطفل، ومن أبرزها اتفاقية حقوق الطفل، بموجب المرسوم الملكي (رقم م/7)، وتاريخ 1427/08/27 هـ ، الموافق 2006/09/20م. كما أصبحت المملكة طرفاً في (16) اتفاقية لمنظمة العمل الدولية، التي تُعنى بتمكين المرأة العاملة، وحفظ حقوقها، ومنع التفرقة، والسخره، وتحفيز تساوي الأجور بين الذكور والإناث. إن الإنجازات المتحققة والجهود المبذولة التي يوضحها التقرير، جاءت نتيجة لبرامج وسياسات تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما فيها حقوق المرأة، وتراعي عددًا من المبادئ، وبرز منها: الأولوية، والتدرج، والشمولية، وغيرها. وترتكز هذه البرامج والسياسات على أنظمة المملكة، والاتفاقيات الدولية والإقليمية، والتعليقات، والتوصيات الصادرة عن اللجان المعنية بمتابعة تنفيذ تلك الاتفاقيات. ولقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (308)، بتاريخ 1437/7/18هـ، الموافق 2016/4/25م، بالموافقة على "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، التي تتضمن خططاً وبرامج تنموية تشمل قطاعات اقتصادية واجتماعية واسعة، حيث تهدف هذه الرؤية إلى جعل المملكة أنموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على جميع الأصعدة. ومن أبرز الوسائل والآليات لتحقيق هذه الرؤية: إطلاق بعض البرامج، مثل: برنامج إعادة هيكلة الحكومة، وبرنامج الرؤى والتوجهات، وكذلك برنامج مراجعة الأنظمة، وقياس الأداء، وبرنامج التحول الوطني، حيث نصت صراحة على عدد من حقوق الإنسان، ومن أبرزها: الحق في الأمن، والحق في الصحة، والحق في التربية والتعليم والتدريب، والحق في العمل، وحماية الأسرة، وتمكين المرأة، وتعزيز المشاركة في الحياة السياسية والعامه، وحرية تكوين الجمعيات ودعمها، والحق في المشاركة الثقافية، وفي الأنشطة الرياضية والترفيهية. كما تم تحديد نحو (26) مبادرة كجزء من ثلاثة برامج لتحقيق الرؤية، تركز على تمكين المرأة والأسر.

وتؤكد المملكة العربية السعودية على أن ما تم استعراضه في ثانيا هذا التقرير يمثل أبرز التدابير والجهود المتخذة في سبيل كفالة حقوق المرأة، وهي لا تزال تتطلع إلى تحقيق أعلى مستويات تعزيز حقوق المرأة وحمايتها، من خلال سن ما يلزم من التشريعات، واتخاذ تدابير التنفيذ الفاعلة، وإعداد البرامج والخطط التي تستند إلى ما التزمت به المملكة من اتفاقيات. يستعرض هذا التقرير أهم الإنجازات المتحققة خلال خمس السنوات الماضية، والجهود المبذولة في مجال تمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، والتي جاءت نتيجة لبرامج وسياسات تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان عامة وحمايتها، وحقوق المرأة خاصة. وقد تم إعداد هذا التقرير من قبل لجنة مكونة في مجلس شؤون الأسرة، وفق ما ورد لها من الجهات والمؤسسات

المعنية، كما شارك في إعداد التقرير مجموعة من الجهات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، التي تعنى بالمرأة، أو بموضوعات محددة ذات علاقة بالمرأة، وذلك لما تتطلبه عملية إعداد التقارير من مشاركة وطنية واسعة. وقد مرّت عملية إعداد التقرير بعدة مراحل:

**المرحلة الأولى:** تم تشكيل لجنة فنية مكونة من أعضاء مجلس شؤون الأسرة لجمع المعلومات والبيانات وإعداد وصياغة التقرير.

**المرحلة الثانية:** تم تشكيل فريق وطني " لجنة توجيهية " من مجلس شؤون الأسرة ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، وهيئة حقوق الإنسان والهيئة العامة للإحصاء والمركز الوطني للقطاع غير الربحي لمتابعة عمل الفريق ومراجعة التقرير واعتماده.

**المرحلة الثالثة (جمع المعلومات):** في إطار هذه المرحلة، تم توفير المعلومات اللازمة التي يتطلبها التقرير، وقد تم الاستناد في عملية توفير المعلومات على مبادئ أهمها: الشفافية والتوثيق، وتم التواصل مع ممثلي كافة الجهات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص من ذوي العلاقة (51 جهة) لتوفير كافة المعلومات والبيانات والإحصاءات المطلوبة للتقرير.

**المرحلة الرابعة (الصياغة):** تم عقد اجتماعات متتالية ومكثفة للجنة الفنية والتوجيهية لفريق العمل المكلفة بإعداد التقرير لاستيفاء كافة البيانات والمعلومات المطلوبة ومراجعة مشروع التقرير بشكل مفصل، واستكمال كافة متطلبات العمل على هذا المشروع للانتهاء إلى هذه الوثيقة.

**المرحلة الخامسة:** المراجعة والمشاوره الوطنية.

**المرحلة السادسة:** الاعتماد حسب ما تتطلبه الأنظمة.

### القسم الثاني:

الأول - ماهي أهم الإنجازات والتحديات والعثرات في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة على مدى السنوات الخمس الماضية؟

حرصت المملكة العربية السعودية على تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ووضعها ضمن أولوياتها في رؤية المملكة 2030، تطلعات ورؤى مستقبلية، وسعت لذلك من خلال حزمة من البرامج، وإصدار أو مراجعة الأنظمة الداعمة لذلك. ومنها:

- صدور نظام الأحوال الشخصية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/73)، وتاريخ 1443/8/6هـ، الموافق (8) مارس 2022م، والذي يتناول الأحكام المنظمة للعلاقة الأسرية، ويهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسرة باعتبارها المكون الأساسي للمجتمع، وضبط السلطة التقديرية للقضاة، مما يعزز استقرار الأحكام القضائية، ويحد من اختلافها، وتأثير العلاقات بين أفراد الأسرة وحماية حقوقهم، وتسريع الفصل في المنازعات الأسرية.

- إنشاء المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (685)، وتاريخ 1440/11/27هـ، الموافق (30 يوليو 2019)، بهدف صناعة برامج وطنية تسهم في تعزيز الصحة النفسية، وتهيئة حياة أفضل لأفراد المجتمع على قدم المساواة، وتعزيز المشاركة الإيجابية، ودعم الفئات الأكثر عرضة للاضطرابات النفسية.
- تمكين المرأة من المشاركة في الأعمال الأمنية في موسم الحج لعام 2021م، في قطاعات وزارة الداخلية، كالدفاع المدني، والجوازات، والأمن العام.
- تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين في جميع مراحل عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة، فقد شهدت المملكة خلال السنوات القليلة الماضية إصلاحات واسعة في مجال حقوق الإنسان، وحظي مجال حقوق المرأة بالنصيب الأكبر من هذه التطورات والإصلاحات، حيث أُصدرت وعدلت مجموعة من القوانين واللوائح والأسس القانونية، بما يكفل تعزيز تمتع المرأة بحقوقها، على قدم المساواة مع الرجل، وإنشاء عددٍ من المؤسسات التي تُعنى بحقوق المرأة، مثل: مجلس شؤون الأسرة، وهيئة حقوق الإنسان، والمرصد الوطني لمشاركة المرأة في التنمية، ومركز التوازن بين الجنسين.
- إنشاء الإدارة العامة لتمكين المرأة تحت مظلة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وتهدف الإدارة إلى إيجاد المبادرات والمشاريع، التي تدعم تمكين المرأة في سوق العمل السعودي، والعمل على تنفيذها، بهدف زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، بما يحقق العدالة في تكافؤ الفرص في سوق العمل في القطاعين العام والخاص.
- إطلاق برنامج تمكين المرأة في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، بهدف رفع الوعي الرقمي بين النساء، وتطوير مهارات المرأة الرقمية، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، وزيادة مشاركتها في القطاع الرقمي، والتمكين للوصول إلى المناصب القيادية في القطاع، وقد ساعد البرنامج على زيادة نسبة التحاق النساء بقطاع الاتصالات بنسبة 9.24 % بنهاية النصف الأول من عام 2021م .
- صدور المرسوم الملكي رقم (م/ 134)، وتاريخ 1440/11/27هـ، الموافق (30 يوليو 2019م)، بالموافقة على تعديل عدد من الأنظمة، بهدف تعزيز حقوق المرأة في شتى المجالات، وجاءت التعديلات على النحو الآتي: (تعديل نظام وثائق السفر، تعديل نظام الأحوال المدنية، تعديل نظام التأمينات الاجتماعية، تعديل نظام العمل). كذلك عُدِّل نظام العمل مرة أخرى في عام 2020م.
- صدور السياسة الوطنية لتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة بقرار مجلس الوزراء رقم (416) وتاريخ 17 جمادى الثاني 1444هـ، الموافق 10 يناير 2023م.
- صدور لائحة مرافق الإيواء السياحي، المتضمنة في المادة (20): عدم الامتناع من إسكان المرأة (مواطنة أو مقيمة)، مع مراعاة تقديم أصل إثبات الهوية أو الإقامة المعتمدة نظاماً.
- تعديل شروط الابتعاث، حيث تم السماح للنساء بالدراسة خارج المملكة دون اشتراط وجود محرم.
- فتح المجال للنساء لشغل الوظائف القضائية والأمنية والعسكرية، ومن ذلك عمل النساء عضواتٍ في النيابة العامة على قدم المساواة مع أعضاء النيابة العامة الرجال، وبشروط متساوية لكل من الجنسين المتقدمين

للعمل، وقد بلغ عدد أعضاء النيابة العامة من الجانب النسائي(200)عضوًا، ومن المنسوبات الإداريات (282)موظفة، ويبلغ عدد المتدربات(238)متدربة، وفي مجال العمل بالقطاع الأمني، بلغت نسبة العاملات في الجهات الأمنية والعسكرية (2%) من إجمالي الموظفات في القطاع الحكومي، حيث بلغ مجموع العاملات في القطاعات الأمنية والعسكرية(8377)سيدة، والعاملات في وزارة الداخلية والإمارات التابعة لها (9976)سيدة.

- أسهمت المملكة في إشراك المرأة السعودية في مجالات الأمن والسلامة، ومن ذلك تمكين المرأة السعودية في المجالات الآتية: (الأمن العام، الدفاع المدني، حرس الحدود، المديرية العامة للسجون، قطاع مكافحة المخدرات، المركز الوطني للعمليات الأمنية).

- تفعيل مبادرة تحالف القطاع الخاص، لتمكين ودعم التمثيل الاقتصادي للمرأة في مجموعة العشرين؛ للنهوض بالمرأة في المناصب القيادية عن طريق تشجيع الشركات للالتزام والتعهد بدعم وصول المرأة إلى المناصب العليا في مؤسساتهم، وتشجيع الشركات الأخرى على الانضمام، حيث انضمت أكثر من (29) شركة في المملكة العربية السعودية للتحالف.

- تمكين العنصر النسائي من المشاركة في الرياضات الإلكترونية سواء ك لاعبة أو حكم، أو مسؤولة، أو منظمة، وتخصيص بطولات للنساء فقط، وتحقيق أرقام قياسية لمشاركة العنصر النسائي في الرياضات الإلكترونية (+100 لاعبة محترفة، +10 إداريات لدى الأندية، +10 حكم).

- قيام الاتحاد السعودي للرياضة المجتمعية، بتمكين أفراد المجتمع بما فهم النساء والفتيات من ممارسة الأنشطة الرياضية.

- تمكين المرأة من المشاركة في دورات الألعاب الأولمبية، وفي جميع البطولات على حد سواء مع الرجال.

- تأسيس منتخبات نسائية لأول مرة، حيث وصلت بعد إطلاق رؤية السعودية 2030 إلى (25) منتخب في 2020م، كما شاركت (72) لاعبة سعودية في أكبر بعثة نسائية في تاريخ المملكة في دورة ألعاب الأندية العربية الخامسة للسيدات في الشارقة عام 2020م، وحققت البعثة (12) ميدالية.

- إطلاق سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء مبادرة دولية لتمكين المرأة في مجال الأمن السيبراني، تدعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى دعم المرأة في مجال الأمن السيبراني، وذلك من خلال جملة من الأعمال، ومن أبرزها: إتاحة التعليم والتأهيل بما يمكن المرأة من المشاركة الفاعلة في بناء القطاع، لتتبوأ المناصب القيادية فيه، وكذلك بما يسهم في تقليص نقص الكفاءات المتخصصة في الأمن السيبراني على المستوى الدولي.

الثاني - ما الأولويات الخمس الرئيسة لتسريع تقدم النساء والفتيات في بلدك على مدى السنوات الخمس الماضية من خلال القوانين والسياسات أو البرامج؟

جودة التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة للنساء والفتيات:

يضمن النظام الأساسي للحكم في المادتين (13) و(30) أن من أهداف التعليم إكساب النشء المعارف والمهارات، وتمهينهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم، وأن توفر الدولة التعليم العام، وتلتزم بمكافحة الأمية. ويعد التعليم في المملكة إلزاميًا، بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (139)، وتاريخ 1425/4/26هـ، الموافق (14 يونيو 2004)، الذي قضى بأن يكون

التعليم إلزامياً لمن هم في سن (6) إلى (15) سنة. إضافة إلى نظام حماية الطفل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/14)، بتاريخ 1436/2/3هـ، والموافق (23 نوفمبر 2014م)، والذي عرف الطفل بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره. والذي نص في مادته الثالثة على أن التسبب في انقطاع الطفل عن التعليم يعتبر من أنواع الإيذاء والإهمال الموجه للطفل. كما يتم العمل على مكافحة الأمية من خلال تفعيل نظام تعليم الكبار ومحو الأمية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/22 وتاريخ 1392/6/9هـ. الموافق (21 يوليو 1972م)، الذي يهدف بموجب مادته (2) إلى محو الأمية بين جميع المواطنين بمختلف فئاتهم. وفيما يتعلق بمجانية التعليم، فقد أكدت المادة (233) من السياسة العامة للتعليم بالمملكة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (779)، وتاريخ 1389/9/17-16هـ، الموافق (26-27 نوفمبر 1969م)، على مجانية التعليم في كافة أنواعه ومراحل.

وقد تضمنت رؤية السعودية 2030 السعي إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطالب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية، والهدف أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل (200) جامعة دولية بحلول عام (2030).

كما بلغت الميزانية المرصودة لوزارة التعليم للعام 2024م، (195) مليار ريال سعودي. ويتم قياس أثر أنشطة وبرامج التوعية والتدريب من خلال مؤشرات كمية ونوعية. ومن ذلك، على سبيل المثال، زيادة نسبة التحاق الفتيات بالتعليم العام والعالي، فقد بلغت نسبة طالبات التعليم العام من إجمالي طلبة التعليم العام 49.4%. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المعلمات السعوديات من إجمالي المعلمين السعوديين بلغت 54.5%. وقد أظهرت نتائج اختبارات نافس 2023 أن الإناث قد حققن متوسط أداء أعلى من الطلاب في الصفوف الثلاثة: الثالث، والسادس الابتدائي، والثالث المتوسط، في مادة القراءة. فعلى سبيل المثال: في الصف الثالث المتوسط وصل فرق متوسط الأداء إلى أكثر من (58) نقطة لصالح الإناث، وفي مادة الرياضيات كانت متوسطات الأداء متقاربة جداً بين الذكور والإناث في الصفوف الثلاثة، وفي مقرر العلوم كان متوسط الأداء لدى الطالبات أعلى من الطلاب في الصفين السادس والثالث المتوسط، ووصل الفرق بينهما في الثالث المتوسط إلى (19) نقطة لصالح الطالبات.

تم زيادة الاستثمارات في التعليم التقني للنساء وتحفيزهن على اختيار تخصصات في مجالات العلوم والتقنية والاتصالات، بالإضافة إلى تقديم برامج تدريب وورش عمل تستهدف تعزيز المهارات التقنية للنساء. ولاستدامة البيئة الرقمية تم العمل على بناء بيئة رقمية تحتضن وتنمي العقول والمهارات في المجالات الرقمية، تستهدف موائمة التعليم مع العصر الرقمي. تعمل مبادرة المرأة في التقنية (Women in Tech) التي أطلقتها شركة زين على ربط المرشدين ذوي الخبرة مع المتدربات في مجالات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات (STEM)، ولتعزيز وتطوير مهارات المتدربات في المملكة، وتجهيتهن للحياة المهنية في قطاع الاتصالات والتقنية، وقد تخرج من البرنامج 100 امرأة.

ونتيجةً لجودة التعليم فقد حصلت المملكة على المرتبة السابعة بين دول مجموعة العشرين في تقرير المواهب العالمي 2022، وحققَت طالباتها (23) جائزة رئيسة، و(4) جوائز خاصة خلال مشاركتهن في معرض ريجينيرون الدولي للعلوم والهندسة "آيسف 2023"، الذي أقيم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 13-19 مايو 2023، في مجال الطاقة، ومجال الطب

الحيوي والعلوم الصحية، ومجال الكيمياء، ومجال علوم الأرض والبيئة، متجاوزين آخر مشاركة لهم في "آيسف2022" التي حققوا فيها (16) جائزة.

### الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك حقوق الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب:

- نصت المادة (31) من النظام الأساسي للحكم على أن: "تُعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن"، كما أشار النظام الصحي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / 11 في 11/ 11/ 2002/06/04 هـ الموافق 1423/03/23 في مادته الثانية أن النظام يهدف إلى "ضمان توفير الرعاية الصحية الشاملة المتكاملة لجميع السكان بطريقة عادلة وميسرة، وتنظيمها". ونصت المادة الرابعة من النظام الصحي على توفير الدولة خدمات الرعاية الصحية التي من ضمنها: "رعاية الأمومة والطفولة" و "برامج صحة المرأة".
- وغاية الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، ولطالما اهتمت المملكة بتعزيز الصحة وتوفير حياة صحية للجميع، عن طريق إطلاق عدة مبادرات في القطاع الصحي على المستويين المحلي والعالمي، ودعم برامج رعاية الأمومة والطفولة، وتوفير التطعيمات اللازمة، وخفض معدل وفيات الرضع، وزيادة متوسط العمر المتوقع. ومن أبرز جهود المملكة ذات العلاقة بالمرأة على الصعيد المحلي ما يأتي:
- مسار الولادة الآمنة، والذي يشمل ثلاث مراحل (رعاية ما قبل الحمل، رعاية أثناء الحمل، رعاية ما بعد الولادة) وذلك تحت إشراف أخصائيين صحيين، وذلك إيماناً بأهمية المشاركة في خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من (70) حالة وفاة لكل (100) ألف مولود حي بحلول عام 2030، وقد بلغت نسبة وفيات الأمومة في عام 2022م في السعودية (9.42) وفاة لكل (100) ألف مولود حي.
- دعم برامج رعاية الأمومة والطفولة، حيث تحرص الدولة على الاهتمام بالأسرة بكافة أفرادها، ولقد أولت الأم والطفل نصيباً كبيراً من الخدمات لما في سلامتهم من أثر عظيم على صحة المجتمع ككل. وقد خصصت الدولة، ممثلة بوزارة الصحة، أقساماً لرعاية الأم والطفل في المراكز الصحية. كما اهتمت بالتنوع المتعلقة بصحتهم كحملات تشجيع الرضاعة الطبيعية وأهمية سلامة الطفل وغيرها من برامج التوعية الصحية.
- الجواز الصحي، حيث ابتكرت وزارة الصحة نظام الجواز الصحي للأم والطفل الذي يهدف إلى تحقيق رعاية صحية متكاملة من خلال مراقبة الحالة الصحية ومتابعتها، وعمل الفحوصات والتحليل اللازمة، ومن ثم توثيق ذلك في الجواز لاستخدامه في المراكز الصحية؛ ليصبح المرجع الأول لصحة الأم والطفل.
- وحدات الإخصاب والأجنة وعلاج العقم، تقديراً لحاجة بعض الحالات لعلاج الأمراض المتعلقة بتأخر الإنجاب، وضعت الدولة نظام وحدات الإخصاب والأجنة وعلاج العقم لضمان تقديم الخدمات المتعلقة فيه بشكل آمن وعادل، ويتوفر في المملكة العديد من المراكز الحكومية والخاصة لعلاج حالات العقم. وقد بلغت النسبة المئوية في العام 2023م للنساء السعوديات من العمر (15-49) عامًا اللاتي أنجبن أطفالاً 52.7%، وبلغ متوسط عدد مرات الإنجاب للنساء السعوديات لذات العام (3.3).
- وتقدم المملكة العربية السعودية ممثلة بوزارة الصحة كافة الخدمات اللازمة للمرأة الحامل أو التي ترغب بالحمل كما يأتي:

- التغطية الصحية أثناء الحمل والولادة، وتتصدر التغطية الحكومية وتغطية وزارة الصحة قائمة التغطيات بنسبة 53.2٪ امرأة سعودية، ويلها التغطية الحكومية الأخرى (المستشفيات العسكرية والجامعية) بواقع 19%، ومن ثم التأمين الصحي الخاص بنسبة 18.7%.
- خدمات التخطيط للحمل، وتشمل التأكد من الحصول على التطعيمات الضرورية، وإعطاء المكملات الغذائية اللازمة، ومتابعة بعض الأمراض المزمنة مثل السكري أو ضغط الدم أو الربو، كما تشمل تلك الخدمات علاج العقم، وفي العام 2019م بلغت نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين (15-49) سنة اللاتي تلقين رعاية ما قبل الولادة أربع مرات أو أكثر 79.7% في مستشفى حكومي أو خاص.
- خدمات التخطيط للولادة، ويحق للمرأة اختيار تفاصيل ولادتها الطبيعية مثل خطة الولادة، حيث يتاح لها مجموعة كاملة من الخيارات بعد معرفة فوائد ومخاطر كل طريقة، كما يحق لها اختيار مقدم الرعاية المناسب لها (قابلة أو طبيب) حسب إمكانيات كل منشأة.
- خدمات الولادة، حيث يحق للمرأة الحصول على مجموعة متكاملة من خدمات الولادة ومن ضمنها أن يشرف على ولادتها فريق طبي لديه التخصص والمهارة بالإضافة إلى كادر مؤهل ومتخصص بأي مضاعفات قد تطرأ، وقد بلغت نسبة الولادات التي تمت داخل المنشآت الصحية للنساء السعوديات للعام 2023م 99.9% وفي 82.4% من تلك الولادات تم تقديم المساعدة من قبل أطباء أو طبيبات، 9.7% من قبل قابلات، 7.7% من قبل ممرضات، وكانت 67.4% من الولادات طبيعية بينما بلغت نسبة الولادات القيصرية 31.7%.
- تعمل وزارة الصحة على الجيلولة دون الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية وذلك من خلال الآتي:
  - الكشف المبكر عن الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي من خلال فحص الزواج للأمراض المعدية كفيروس نقص المناعة البشرية HIV وفيروس التهاب الكبد الوبائي (ب) وفيروس التهاب الكبد الوبائي (ج).
  - كذلك صدور نظام "الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم" بتاريخ 1439/04/16هـ الموافق 2018/01/03م، المادة السادسة والتي تنص على تقديم الرعاية الصحية اللازمة للمرأة الحامل المصابة ولجنينها، ولا يجوز إجبارها على الإجهاض أو حرمانها من حضانه أطفالها أو رعايتهم بسبب إصابتها.
  - الكشف المبكر عن الأمراض المعدية لدى السيدات الحوامل.
  - الكشف المبكر عن الأمراض المعدية ما قبل العمليات الجراحية.
  - الكشف المبكر عن الأمراض المعدية ما قبل التوظيف، كتطعيم التهاب الكبد الوبائي (ب) وتطعيم فيروس الورم الحليمي في جدول التطعيمات الأساسية.
  - توفر التطعيمات الخاصة بالأمراض المنقولة جنسيًا.
  - علاج الحالات المشخصة بالتهاب الكبد الوبائي (ج).



- انطلق أكبر مستشفى افتراضي في العالم، والأول من نوعه على مستوى منطقة الشرق الأوسط الذي يستخدم تقنيات مبتكرة لتوفير خدمات تخصصية تدعم المنشآت الصحية في المملكة، لضمان جودة وصول الخدمات الصحية للجميع، ويرتبط بأكثر من 152 مستشفى في المملكة. ويشمل 15 خدمة صحية تخصصية أساسية و15 خدمة تخصصية فرعية ويمتلك قدرة استيعابية تتجاوز 400 ألف مريض سنوياً.
- إدراج التوعية بالصحة الإنجابية في المناهج الدراسية للمرحلة الثانوية وما بعدها من خلال تضمينها مفاهيم مركزية حول الصحة الإنجابية، ومفاهيم أولية وعامة للمرحلة المتوسطة، تمهيداً للمرحلة الثانوية.
- وقد تمكنت المرأة السعودية بدعم من الحكومة الرشيدة من إثبات دورها الفعال في المجال الصحي، حيث أثبتت قدرتها في هذا القطاع الحيوي المهم، وأسهمت في الارتقاء بالمنظومة الصحية بالمملكة، ومن أبرز ما يتعلق بدور المرأة في القطاع الصحي ما يأتي:
- برزت المرأة السعودية كقيادية في المجال الصحي، ومن أمثلة ذلك: مديرة إقليمية لمكتب منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط؛ رئيسة مجلس إدارة لعدد من المنظمات غير الربحية ذات العلاقة بصحة المرأة مثل جمعية زهرة لسرطان الثدي، وجمعية رفيعة لصحة المرأة.
- بلغ عدد الخريجات السعوديات من الكليات الصحية في المملكة العربية السعودية في العام 2022م (9434) خريجة، مما يعادل 65.5% من إجمالي الخريجين لذلك العام، وتشمل تلك الأعداد (1557) خريجة من كليات الطب البشري، و(1853) خريجة من كليات التمريض، و(369) خريجة من كليات العلوم الطبية.
- يبلغ عدد الطالبات السعوديات في الكليات الصحية للعام الدراسي 2022-2023 (51748) طالبة مما يشكل 55.4% من إجمالي طلاب التخصصات الصحية.

### الحق في الحصول على العمل والحقوق في مكان العمل (مثل الفجوة في الأجور بين الجنسين، والتفرقة المهنية، والتقدم الوظيفي، وإيجاد فرص عمل):

- نصت المادة (28) من النظام الأساسي للحكم على أن "تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه، وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل"، وقد حرصت المملكة العربية السعودية على تمكين المرأة في سوق العمل وذلك من خلال تمكينها من الوصول إلى كافة فرص العمل أسوة بشقيقها الرجل، حيث نصت الأنظمة ذات العلاقة بالعمل وبشكل صريح، على عدم جواز التمييز ضد المرأة في العمل، وعلى تمكين المرأة تمكيناً فعلياً، وبالنسبة للمساواة في الأجور بين الرجال والنساء مقابل العمل ذي القيمة المتساوية، فإن أنظمة الخدمة المدنية والأنظمة العسكرية، لا تفرق بين الرجال والنساء في الأجور، وكذلك الحال بالنسبة لأنظمة التقاعد العسكري والمدني بين الجنسين فيما يتعلق بمقدار معاشات التقاعد، حيث إن المعاشات التقاعدية مبنية على الأجور. وقد نصت المادة (1) في نظام الخدمة المدنية الذي ينظم العمل في القطاع العام على أن "الجدارة هي الأساس في اختيار الموظفين لشغل الوظائف العامة"، ويخضع الموظفون كافة في القطاع العام من الرجال والنساء لذات النظم واللوائح المرتبطة بالوظيفة العامة سواء فيما يتعلق بالتعيين، أو النقل، أو الترقية أو التدريب، أو الأجور، أو الإجازات، أو

الوقاية الصحية، أو الأمن الوظيفي، أو التقاعد، ويتوفر لهم ذات وسائل الانتصاف بدرجاتها المختلفة والتي يمكن اللجوء إليها بالتظلم ضد أي تمييز.

- كما تم اعتماد ضوابط الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل بقرار وزاري رقم 20912 بتاريخ 1441/2/2 هـ الموافق 2019/10/2 م وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والمتطلبات التي يجب على المنشأة الالتزام بها بهدف صيانة خصوصية الفرد وكرامته وحرية الشخصية.

- كما تضمنت رؤية السعودية 2030 في أحد أبرز أهدافها تمكين المرأة وزيادة نسبة مشاركتها في سوق العمل وقد أتيحت مجالات وفرص عديدة للمرأة للعمل في مختلف القطاعات العامة والخاصة، منها المحاميات، والتوسع في مشاركة المرأة في القطاع العسكري، واستحداث وظائف جديدة لأول مرة في مناصب قيادية في رئاسة شؤون الحرمين كمساعد للرئيس العام، وكليات للرئيس العام، ومساعدات في مختلف التخصصات التطويرية. العمل على المساواة التامة بين الرجال والنساء في الحصول على إغاثة البحث عن العمل، حيث تحصل المرأة على نفس مقدار الإغاثة التي يحصل عليها الرجل، وكذلك فيما يتعلق بدعم التدريب والتوظيف الذي يقدمه صندوق تنمية الموارد البشرية لمن يتم توظيفهم من النساء والرجال في القطاع الخاص سواء من حيث مقدار دعم تكاليف التدريب أو الأجر أو مدة الدعم.

- وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، فقد صدر المرسوم الملكي رقم (م/134) بتاريخ 1440/11/27 هـ الموافق 2019/7/30 م بتعديل المادة (3) من نظام العمل لتكون بالنص التالي "أن المواطنين متساوون في حق العمل دون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، سواء أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه"، وهذا يشمل المساواة في الأجور، وفي 14 سبتمبر 2020 م صدر التنظيم الموحد في بيئة العمل في منشآت القطاع الخاص الذي يهدف إلى تهيئة بيئة العمل الجاذبة والأمنة ومواكبة تطورات سوق العمل، وقد جاء في الفقرة (ب) من التنظيم "منع كل تمييز في الأجور بين العمال والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية".

- وحرصت المملكة على تطوير عدد من المبادرات والبرامج والسياسات التي تسهم في زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل. ومن هذا المنطلق صدرت السياسة الوطنية لتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة بقرار مجلس الوزراء رقم (416) وتاريخ 1444/6/17 هـ الموافق 10 يناير 2023 م، حيث ستطبق هذه السياسة على مدى زمني يُقدر بـ(10) سنوات، وعلى مرحلتين مدة كل منهما (5) سنوات؛ لتُقيّم النتائج وتجري التعديلات ويوسع النطاق بحسب الاقتضاء، ومن ضمن أهداف السياسة ذات العلاقة بالمرأة ما يلي:  
الهدف الأول: تطوير الأنظمة والسياسات التي تحدد وتمنع صراحةً التمييز وتعزز المساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة.

الهدف الثاني: تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، تسعى السياسة إلى وضع إجراءات وبرامج ومبادرات لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في سوق العمل.

الهدف الثالث: دعم تنفيذ السياسة بإجراءات فعالة، تراقب وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وتتابع تنفيذ السياسة وتعد إطاراً للمتابعة والرصد، وستكون الوزارة المرجع في حال وجود استفسارات أو تساؤلات من مختلف الجهات بشأن السياسة.

يهدف برنامج التحول الوطني إلى تطوير البنية التحتية اللازمة وتمهينة البيئة الممكنة للقطاع العام والخاص وغير الربحي لتحقيق رؤية المملكة 2030، ومن أبرز مؤشرات برنامج التحول الوطني ذات العلاقة بالمرأة ما يلي:

- بلغت حصة المرأة في سوق العمل، من 17.4% في عام 2017م إلى 36% في الربع الثالث من عام 2023م متجاوزين بذلك مستهدف الرؤية لعام 2030م للوصول إلى نسبة 30%.
- زيادة نسبة النساء في المناصب الإدارية (المتوسطة والعليا) من 28.6% في عام 2017م إلى 43.7% في الربع الثالث من العام 2023م.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات (15 سنة فما فوق)، من 17% في عام 2017م إلى 35.9% في الربع الثالث من عام 2023م.
- تطوير إمكانات الدعم لعمل المرأة، وقد تم دعم أكثر من (28475) مستفيدة في برنامج قرّة لخدمة رعاية أطفال المرأة العاملة منذ إطلاق البرنامج في عام 2017م وحتى الربع الرابع من العام 2023م، كما تم دعم مواصلات أكثر من (245579) مستفيدة من برنامج وصول لنقل المرأة العاملة من إطلاق البرنامج في عام 2017م وحتى الربع الرابع من العام 2023م، كما بلغ عدد المستفيدات من مبادرة العمل الحر (3357318) حتى الربع الرابع من 2023م، وبلغ عدد المستفيدات من العمل المرن (385284) حتى الربع الرابع من 2023م، وعدد المستفيدات من العمل عن بعد (274464) حتى الربع الرابع من 2023م، وتم تدريب (68.337) مستفيدة إلى الربع الرابع من 2023م في مبادرة التدريب الموازي.

انشاء اللجنة الوطنية للجان العمالية هي لجنة مشكلة بالانتخاب بين رؤساء اللجان القائمة ولها شخصية اعتبارية مستقلة وتعتبر المرجع الرئيس والوحيد للجان العمالية بالمنشآت والتي تمثل جميع العاملين بالمملكة، حيث ترعى اللجنة مصالح جميع العمال، وتدافع عن حقوقهم وقضاياهم المقررة لهم نظاماً وطبقاً للاتفاقيات والمعايير الدولية المصادق عليها من قبل المملكة العربية السعودية، وتبلغ نسبة الموظفين في اللجنة الوطنية للجان العمالية 37.5% من إجمالي عدد الموظفين، ومن أبرز ما يتعلق بدور المرأة في اللجنة ما يلي:

- مشاركة المرأة في عضوية اللجان العمالية، حيث ارتفعت نسبة مشاركتها من 4% في عام 2020م إلى 19% في عام 2023م بمجموع (30) سيدة مشاركة في عضوية اللجان من أصل (200) عضو.
- مشاركة المرأة في المراكز القيادية للجان، حيث تشارك (3) سيدات قياديات في رئاسة اللجان العمالية من أصل (27) رئيس لجنة بنسبة 11%.
- إنشاء لجنة المرأة، بمشاركة ممثلات من اللجان العمالية لرعاية ودعم مشاركة المرأة في اللجان العمالية والمساهمة في دعم تمكينها في سوق العمل.

• دعم المرأة بصفقتها مستفيدة من خدماتها، حيث قدمت اللجنة خدماتها لأكثر من (707) عاملة في سوق العمل وذلك بالمساعدة لحل أكثر من (1000) قضية عمالية من خلال تقديم استشارة عمالية أو التدخل بالمصالحة بين العاملة وصاحب العمل.

- كما أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مبادرة التدريب والتوجيه القيادي بالتعاون مع "جامعة إنسياد العالمية" وتهدف المبادرة إلى رفع نسبة النساء في المناصب القيادية المتوسطة والعليا تحقيقاً لأهداف زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل عن طريق تدريب الكوادر النسائية في مختلف القطاعات سواء في القطاع العام أو الخاص بهدف توفير بيئة مثالية تمكنهن من الحصول على المعلومات التي من شأنها إثراء المعرفة القيادية وتزويدها بجميع ما تحتاجه لتكون نموذجاً رائداً يحتذى ويفخر به الوطن. وتتم آلية الترشيح عن طريق أصحاب العمل للكوادر النسائية التي تتمتع ببعض السمات القيادية. ولضمان شمول أكبر عدد ممكن فإن البرنامج يسمح بترشيح متدربتين كحد أقصى من كل جهة، حيث إن المستهدف تدريب 1700 قيادية.

- أطلق مركز التوازن بين الجنسين مبادرة البرنامج الوطني لإعداد وتطوير القيادات الإدارية: تسعى هذه المبادرة إلى اكتشاف القيادات الإدارية وتطوير قدراتهم وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والمساهمة في تطوير الأنظمة واللوائح التي تضمن تمكين القيادات بما يسهم في تحقيق رؤية السعودية 2030. وتهدف المبادرة إلى اكتشاف القيادات الإدارية الواعدة، وإعداد وتطوير القيادات الحالية والمستقبلية. كما تهدف المبادرة إلى الإسهام في تطوير الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بما يدعم وصول المؤهلين إلى الوظائف القيادية، وبناء قاعدة معلومات مرجعية للقيادات الإدارية في المملكة.

- كما عمل المركز على برامج أكاديمية لتطوير القيادات الإدارية حيث حققت الأكاديمية في عامها الثاني من إطلاق برامجها وخدماتها إنجازات نوعية وكمية كبيرة، كانت حصيلتها الآتي:

- تطوير 14 برنامجاً تدريبياً للقيادات العليا والتنفيذية والواعدة بالشراكة مع مراكز علمية رائدة.
- تم تدريب (3583) موظفاً قيادياً من القطاعين العام والخاص في 25 برنامج قيادي، منهم (1356) من الإناث بنسبة 38% وبلغت نسبة رضا المشاركين عن هذا البرنامج 90%.

- قام مركز التوازن بين الجنسين بتدريب أكثر من (266) ألف متدرب ومتدربة في البرامج التدريبية مقارنة بـ (184) في عام 2022م بزيادة نسبتها 44% وبلغت الإناث 36% من إجمالي المتدربين، وتم تصميم 5 برامج تدريبية في مجالات داعمة لمفهوم التوازن بين الجنسين من إعداد خبراء متخصصين في هذا المجال، وتم خلال عام 2023م تنفيذ (23) حلقة تدريبية بمتوسط حوالي (7) مرات تنفيذ للحلقة التطبيقية وبلغ عدد المشاركين في الحلقات (4258) مشاركاً من القيادات الإدارية في القطاعين العام والخاص بزيادة نسبتها (7.5%) عن العام الماضي منهم (513) من الإناث بنسبة 12%.

- قام المركز كذلك في مجال التدريب الإلكتروني بتدريب (590740) موظفاً وفردياً في 2023م منهم 46% نساء.

- أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مبادرة تمكين المرأة في الخدمة المدنية وتعزيز دورها القيادي وتسهم هذه المبادرة في زيادة نسبة المشاركة للمرأة في جميع القطاعات الحكومية وعلى جميع المستويات الوظيفية من خلال استثمار طاقاتها وقدراتها وتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، وتقلدها للمناصب القيادية الهيكلية العليا في الأجهزة الحكومية عن طريق مجموعة من المشاريع

الداعمة، فنجد المنصة الوطنية للقيادات النسائية تعمل كأداة تمكن الجهات من التواصل وترشيح القيادات لمناصب قيادية أو مجالس إدارات أو وفود رسمية في المحافل الدولية بناء على معايير بحث ذكية حيث بلغ عدد المسجلات في المنصة ممن لهن خبرة 8 سنوات فما فوق (7000) مسجلة.

- إطلاق برنامج تمهيري، هو برنامج تدريب على رأس العمل موجّه للخريجين والخريجات السعوديين من الجامعات المحلية والخارجية، وخريجي المعاهد والكليات حملة الدبلومات الفنية والصحية والإدارية على حد سواء دون تمييز، يهدف إلى تدريبهم في المؤسسات الحكومية والشركات المتميزة في القطاع الخاص، ليتمكنوا من اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لإعدادهم وتجهيزهم للمشاركة في سوق العمل.

- تعيين (13) سيدة في مجلس هيئة حقوق الإنسان بما نسبته 50% من عضوية المجلس في عام 2020م.

- ارتفع عدد الموظفات في وزارة العدل حيث بلغ عددهن (3782) موظفة حتى نهاية عام 2022م كما ارتفع عدد تراخيص المحاميات مقارنة بعام 2019م، إذ كان عددهن (618) ليصل إلى (3036) محامية في نهاية عام 2022م. كما بلغ عدد المحاميات تحت التدريب حتى نهاية عام 2022م عدد (2833) متدربة، كما تم تمكين المرأة من الحصول على رخصة التوثيق والتي تمنحها القيام ببعض صلاحيات كتّاب العدل.

- كما تتيح أنظمة المملكة للمرأة السعودية فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الإقليمي والدولي من خلال عملها سفيراً وعملها في سفارات وقنصليات وبعثات المملكة، ورئاستها ومشاركتها في وفود المملكة في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والدولية، وقد تقلدت المرأة السعودية مناصب دولية عليا؛ وشاركت في المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بالإضافة إلى مشاركتها في منظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بتطوير برنامج متكامل لتمكين المرأة من خلال بناء منظومة رقمية تحتضن وتنمي وتستقطب العقول والمهارات الداعمة لعملية التحول الرقمي وزيادة فرص العمل النوعية للمرأة وتهتم بالفئات التالية: الطالبات، الباحثات عن عمل، رائدات الأعمال، الشركات في القطاع، المتخصصات والمهتمات بالقطاع، الجهات الحكومية، القطاع غير الربحي، وبلغت نسبة مشاركة المرأة في المناصب القيادية في قطاع الاتصالات والتقنية 23.6% وأكثر من (41) ألف امرأة تم تمكينها للانضمام إلى فرص جديدة من خلال حملات التوعية والمؤتمرات وأكثر من (55) ألف امرأة مسجلة في برنامج مهارات المستقبل لتطوير المهارات الرقمية وأكثر من (25) ألف امرأة تم توظيفها من خلال المبادرات والمشاريع الخاصة بمجال قطاع الاتصالات والتقنية.

- يستمر عطاء المرأة السعودية في مجالات العلوم والبحث والابتكار والتطوير، لتسهم في معالجة القضايا ذات الأولويات الوطنية، متميزة في مجالات العلوم المختلفة، مثل: العلوم الصحية والطبية، والعلوم الأساسية، والعلوم الهندسية، والتقنية، وعلوم الحاسب وأسهمت بزيادة المرأة في ارتفاع نسبة النشر العلمي المصنّف بنسبة 91% وزيادة نسبة الأوراق العلمية للباحثات إلى 52%.

- أطلق مجلس شؤون الأسرة مشروع تالة المرأة 2020م الذي يهدف إلى تمكين وتعزيز مكانة المرأة وبناء حلول لها من خلال المشاريع في عدد من المجالات، عن طريق الوصول إلى كافة مناطق المملكة وإشراك مختلف فئات المجتمع في تصميم الحلول وتطويرها من خلال مشاريع تنموية، وفي دورته الأولى عمل المشروع على استقطاب (430) فكرة

مشاريع من كافة مناطق ومحافظات المملكة، تم تدريب (160) من المتقدمات على تطوير المشاريع وحصل (26) مشروع على فرص التمويل من بنك التنمية الاجتماعي.

- أما فيما يتعلق بالتأمين ضد التعطل عن العمل، يقوم "ساند" على رعاية العامل السعودي ذكراً أو انثى وأسرته خلال فترة تعطله عن عمله لظروف خارجة عن إرادته بحيث يعمل البرنامج على سد الفجوة الانتقالية بينوظيفتين وذلك بتوفير الحد الأدنى من الدخل ليوفر له ولأسرته عيشاً كريماً بالإضافة لتوفير التدريب اللازم ومساعدته في البحث عن عمل آخر، ويطبق "ساند" على جميع السعوديين دون سن (59) الخاضعون لفرع المعاشات بموجب نظام التأمينات الاجتماعية، حيث يساهم البرنامج في توطین الوظائف في القطاع الخاص، ويعتبر أحد آليات إدارة سوق العمل حيث يحقق إيجابيات اجتماعية.

- حصلت المملكة في عام 2020م على الجائزة العالمية لتمكين المرأة في التقنية (متساوون) من الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU).

- توج الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) في مايو 2021م برنامج تمكين المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشهادة تميز في جوائز القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS).

### ريادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة:

- جميع الخدمات والبرامج الداعمة لرواد ورائدات الأعمال متاحة للجنسين، حيث تتبنى المملكة العربية السعودية مساواة الفرص بين الجنسين كجزء مهم من الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة ورؤية السعودية 2030، وجاء إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" عام 2016م، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (301) وتاريخ 1437/07/11هـ، الموافق 2016/04/18م. وتهدف منشآت بدورها لتمكين رائدات الأعمال والحد من المعوقات التي يواجهونها من خلال عدة برامج تدريبية وإرشادية وتفعيل الشراكات في المنظومة وغيرها، وذلك لتحقيق بيئة داعمة للمرأة في مجال ريادة الأعمال، وتتضمن إدارة خاصة في هيكلها التنظيمي معنية بريادة الأعمال. ومن أهم الأهداف الإستراتيجية التي تسعى لها منشآت:

- رفع نسبة عدد المنشآت المملوكة من قبل المرأة والتي تنعكس على الناتج المحلي.
- بلغت نسبة سهولة بدء الأعمال في المنشآت المتوسطة والصغيرة 93.5%، مما جعل المملكة في صدارة ترتيب مؤشر "سهولة البدء في عمل تجاري حسب تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) لعام 2022/2021.
- تبلغ عدد المنشآت المملوكة من المرأة (532155) منشأة.
- بلغت نسبة استفادة المرأة من التمويل من منصة التمويل 11% بما يعادل (1.8) مليون ريال سعودي في الربع الأول من عام 2023م.
- بلغ عدد مستفيدات برنامج طموح للشركات الناشئة سريعة النمو (73) سيدة.
- بلغ عدد مستفيدات مراكز الدعم (37000) سيدة.
- قامت مراكز دعم المنشآت للمرأة بتقديم أكثر من (16) ألف جلسة استشارية وإرشادية لرائدات الأعمال.
- استقطاب (58) سيدة مستشارة ومرشدة في مراكز دعم المنشآت.

• أقيمت (34) فعالية ومشاركة في مجال تمكين المرأة خلال الخمس سنوات الماضية حضرها أكثر من (9) آلاف رائدة أعمال.

• إنشاء مراكز سيدات الأعمال، والتي تختص بدعم سيدات وشابات الأعمال الرياديات وبلغ عددها (17) مرگزا موزعة في مختلف مناطق المملكة.

- كما أطلقت منشآت إستراتيجية منشآت في نوفمبر 2022م والتي تهدف إلى تحسين الوصول للتمويل وتسهيل ممارسة الأعمال وتوسيع فرص الطلب وتسهيل الوصول إلى السوق، وتعزيز استدامة النمو والقدرة الابتكارية وتحسين ثقافة ريادة الأعمال.

- إقامة برنامج She's Next وهي مبادرة عالمية بالتعاون مع فيزا والبنك العربي ومنشآت مخصصة لدعم وتمكين رائدات الأعمال من جميع أنحاء العالم من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي والتدريب لتطوير وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لرائدات الأعمال السعوديات من مختلف المجالات، بالإضافة إلى ذلك حققت مسرعة الأعمال CODE مخرجات متعددة منها Game Founders وميدان المطورين وخبراء مطوري الألعاب، ووصل عدد المستفيدات أكثر من (150) سيدة.

#### تغيير المعايير الاجتماعية التمييزية والقوالب النمطية المبنية على الفروق بين الجنسين:

- تُجري المملكة مراجعة المناهج الدراسية بشكل مستمر لضمان انسجامها مع المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك عدم اشتمالها على ما يؤدي - بأي شكل من الأشكال - إلى التمييز بكافة أشكاله وصوره بما فيها التمييز ضد المرأة، وقد تم إجراء (185) حذفاً و(171) تعديلاً و(77) استبدالاً على محتويات المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية بالنظر إلى المراحل العمرية ودرجات النضج، بما يحقق قيم التسامح والتعايش والنظرة الإيجابية للحياة، لضمان عدم وجود محتوى قد يؤدي إلى التمييز بجميع أشكاله بما في ذلك التمييز ضد المرأة من خلال إساءة استغلال ذلك المحتوى أو عدم استيعابه.

الثالث - ما الإجراءات المحددة التي اتخذتها لمنع التمييز وتعزيز حقوق الفئات المهمشة من النساء والفتيات على مدى السنوات الخمس الماضية؟

#### النساء والفتيات اللاتي يعشن في المناطق النائية والريفية:

- أطلقت وزارة البيئة والمياه والزراعة برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة (ريف) الذي يعمل على تحقيق تنمية ريفية زراعية مستدامة في جميع مناطق المملكة عن طريق تعزيز قدرات صغار المنتجين الزراعيين وجمعياتهم التعاونية ومؤسساتهم الريفية، لتمكينهم من الحصول على الموارد الإنتاجية والخدمات الزراعية والوصول للأسواق.

يضمن البرنامج مبدأ المساواة وعدم التمييز في جميع الحقوق المادية والمعنوية لكلا الجنسين، فنجد المساواة في بيئة العمل والأجور، بالمنح والإعانات، والحق في الحصول على الرعاية والدعم، والتملك، فالمرأة في المملكة تمتلك الأراضي وكافة الخدمات البيئية والزراعية جنباً إلى جنب مساواة بالرجل، فنجد المرأة الريفية هي التي تفلح الأرض وتزرع المحاصيل وترعى الحيوانات.

- وفقا للإحصاءات فقد وصل دعم البرنامج في عام 2021م إلى (45591) فردًا، منهم (27693) من الذكور أي بنسبة 60.7% و(17898) من الإناث أي بنسبة 39.3%. بينما في عام 2022م وصل إجمالي الدعم إلى (57511) فردًا، منهم (21096) من الذكور أي بنسبة 37% و(36489) من الإناث أي بنسبة 63%، كما أطلقت الوزارة برنامج تدريب النساء والفتيات في مجال تربية النحل.
- كما أطلقت الوزارة برنامج تأهيل وتدريب وتطوير قدرات مربّي الماشية الذي يهدف لإعداد برامج تدريبية تأهيلية لتوطين مهنة مربّي الماشية (الأغنام) لعدد سبعة آلاف مواطن في مجال الثروة الحيوانية من الجنسين، وتقديم الدعم الفني والتقني لهم في المهن ذات العلاقة بتربية الأغنام في شتى برامج التربية لمشاريع تربية الأغنام المتوسطة والصغيرة: التسويق، تشغيل مشاريع الأغنام، الخدمات المساندة لمشاريع تربية الأغنام، على أن يتم ذلك باستخدام النظم والممارسات الحديثة العالمية والتي تحقق إنتاجية أعلى مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل الأثر البيئي السلبي الناتج عن الرعي الجائر والعشوائى والمسبب للتصحّر وهدر الموارد المائية ورفع دخل المربين وتوفير مهن في شتى المجالات في قطاع تربية الأغنام و إبراز دور المرأة وتطويره في تربية الأغنام وصناعة المنتجات الريفية، وقد بلغ اجمالي المتدربين في المرحلة الأولى من البرنامج (2750) متدرباً (1925) من الذكور و(575) من الإناث.

#### النساء والفتيات ذوات الإعاقة:

- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (110) بتاريخ 1445/02/06هـ، الموافق 2023/08/22م، بالموافقة على نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الشامل لكل احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في حياتهم والذي تضمن تقرير مبادئ، منها: عدم التمييز على أساس الإعاقة وتكافؤ الفرص، كما تضمن شمولهم في التشريعات والإستراتيجيات والسياسات الوطنية وغيرها، وتمكينهم من المشاركة في إدارة قضاياهم. وتقوم الإدارة العامة للتأهيل بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بوضع السياسة العامة لبرامج تأهيل المعوقين والتي تتضمن برامج لتأهيل من يصلح منهم مهنيًا وبرامج أخرى للذين يثبت عدم صلاحيتهم للتأهيل المهني، وذلك برعايتهم صحياً ونفسياً وتأهيل من يصلح منهم اجتماعياً، وتشمل تلك البرامج الجنسين من الذكور والإناث.
- إطلاق برنامج مواءمة، وهو أحد البرامج التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والذي تم إطلاقه تطبيقاً لاستراتيجية المملكة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويهدف إلى تمكين ذوي الإعاقة من الحصول على فرص عمل مناسبة، ومدّهم بكافة التسهيلات والأدوات التي تساعدهم على تحقيق النجاح، إضافة إلى تحفيز المنشآت في القطاع الخاص على توفير بيئة عمل ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وفق معايير واشتراطات محددة، تمكن المنشأة من الحصول على الترخيص اللازم لتوظيفهم، ويتم احتساب العامل من ذوي الإعاقة بأربعة عاملين في برنامج تحفيز المنشآت على التوطين "نطاقات"، وذلك بشرط الحصول على شهادة "مواءمة" والتي تضمن مناسبة بيئة العمل لذوي الإعاقة وذلك بالقرار الوزاري رقم (156563) وتاريخ 18 شعبان 1440هـ الموافق 23 ابريل 2019م، ويبلغ عدد الموظفات من ذوات الإعاقة حتى منتصف العام 2023م (32537) موظفة.



- برنامج الوصول الشامل في جامعة الملك سعود: برنامج أنشأته الجامعة لتهيئة البيئة الداعمة لذوي الإعاقة لتذليل الصعوبات والعوائق المعمارية والتقنية لتمكين الطالب من ذوي الإعاقة في التعليم العالي.
- كتابات العدل المتنقلة هي خدمة مجانية تقدمها وزارة العدل للمستفيدين غير القادرين على الحضور إلى مقرات كتابات العدل لذوي الإعاقة وحاملي بطاقة أولوية التي تصدرها وزارة الصحة.
- تقدم وزارة التعليم منحة مجانية (معين) للدراسة في مدرسة تربية خاصة أو برنامج تربية خاصة (أهلي) للفئة المستهدفة (مراحل تعليمية – ابتدائي ومتوسط وثانوي - ومرحلة رياض أطفال) وفق اشتراطات ومعايير معينة.
- مشروع تدريب وتوظيف (1000) شخص من الأشخاص ذوي الإعاقة من يناير 2020م الى فبراير 2024م حيث يتم تقديم التدريب اللازم بحسب احتياج الشخص ثم بعد ذلك التوظيف والمتابعة لمدة 3 أشهر للتأكد من عدم مواجهة الموظف أي تحديات.

### النساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية:

- نظام الضمان الاجتماعي المطور، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/32) وتاريخ 1442/4/4هـ الموافق 19 نوفمبر 2020م، الذي ساوى بين الذكر والأنثى في معايير الاستحقاق، وقد أكدت على ذلك الفقرة (5) من المادة (1) من النظام بقولها "العائل: من يتولى رعاية تابعيه والنفقة عليهم سواء كان رجال أم امرأة"، فالمعيار المعتمد في استحقاق الضمان هو دخل الأسرة فقط، ويهدف النظام إلى تمكين المستفيد من تحقيق الاستقلال المالي والتحول إلى شخص منتج من خلال التأهيل والتدريب.
- إطلاق مبادرة تمكين وهي أحد أهداف برنامج التحول الوطني بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ممثلةً بوكالة الضمان الاجتماعي والتمكين ويعني "تأهيل وتمكين مستفيدي الضمان الاجتماعي القابلين للتأهيل والقادرين على العمل للاندماج في سوق العمل والاعتماد على أنفسهم في كسب العيش وتوجيههم ليصبحوا منتجين ومستقلين مادياً، عن طريق التنسيق مع الشركاء في القطاع الحكومي والخاص والقطاع غير الربحي لتطوير واستقطاب البرامج وفرص التمكين" ويمكن لمستفيدي منظومة الخدمات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) تحديد المسار المناسب لمهاراتهم ومؤهلاتهم حيث تنقسم مسارات التمكين إلى: مسار التدريب والتأهيل، مسار التوظيف، مسار المشاريع الإنتاجية والأعمال الريادية، وبلغ عدد الممكنين في وحدات التمكين (110556) وقد فاق المستهدف لعام 2023م وهو 102135.
- تعمل المملكة على توفير حياة كريمة للمشمولين بالضمان الاجتماعي، وتوفير السكن للأسر الأشد احتياجاً، من خلال مبادرات عدة، كمبادرة الإسكان التنموي، إضافة إلى مساهمات عينية ونقدية. كما يعمل برنامج الإسكان التنموي بالشراكة مع المطورين العقاريين والقطاع الخاص على ضخ مزيد من المشروعات السكنية الجديدة للفئات الأشد حاجة، وفق حلول ومنتجات سكنية متنوعة، تتوافق مع احتياجات الأسر السعودية حيث سلمت (4600) وحدة سكنية لمستحقيها و(50000) وحدة سكنية تحت الإنشاء بالتعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي، وكان للمرأة النسبة الأعلى من هذا الدعم بإجمالي (10249) قرصاً.
- تقوم وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ممثلة بوكالة الضمان الاجتماعي بالتعاون مع الهيئة السعودية للمحامين وجمعية ساعد القانونية بتقديم خدمات المساندة القانونية لمستفيدي الضمان الاجتماعي الأيتام

والأزمات في قضايا الأحوال الشخصية إضافة إلى نشر الثقافة الحقوقية الأسرية لديهم وتقديم المعونة القضائية للمستحقين منهم.

الرابع - كيف أثر حدوث الأزمات المختلفة معاً على مدى السنوات الخمس الماضية على تنفيذ منهاج عمل بيجين في بلدك وما التدابير التي اتخذتها لمنع أثرها السلبي على التقدم المتعلق بالنساء والفتيات؟

- انطلاقاً من توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله ورعاه باتخاذ كل الإجراءات الاحترازية لمواجهة جائحة فيروس كورونا مخاطباً المواطن والمقيم ومؤكداً على أن المحافظة على صحة الإنسان في طليعة اهتمامات الدولة وفي مقدمة أولوياتها وتوفير ما يلزم للمواطن والمقيم في هذه البلاد من دواء وغذاء واحتياجات معيشية، بناء عليه اتخذت المملكة العديد من الإجراءات والتدابير لمواجهة التبعات الصحية والاجتماعية والاقتصادية من خلال:

- تعليق الدراسة في جميع المراحل الدراسية، وقد أوجدت البدائل المتعددة للتعليم عن بعد، وأعطت لطلاب التعليم العام 5 خيارات تمكنهم من التعلم، ومتابعة دروسهم في منازلهم.
- بلغ عدد المستفيدين من التعليم عن بعد من الطلاب (1824766) وبلغ عدد الاختبارات المنشورة (605239) اختباراً وبلغ المحتوى الإلكتروني (1904366) محتوى وعدد الزيارات لمنظومة التعليم الموحدة (16) مليون زيارة وعدد المشاهدات على قناة عين (60) مليون مشاهدة.
- وفيما يتعلق بالتعليم الجامعي بلغت احصاءات التعليم عن بعد أكثر من (264) ألف مقرر دراسي، تفاعل أكثر من (1.16) مليون طالب وطالبة خلال أكثر من مليون ونصف فصل افتراضي متزامن عبر منصات التعليم الرقمي الجامعي المتعددة.

- وفيما يتعلق بالقضايا والإجراءات العدلية التي تخص المرأة قامت وزارة العدل بإطلاق «منظومة الخدمات العدلية عن بعد» في جميع قطاعات الوزارة المختلفة، مثل القضاء والتنفيذ والتوثيق والصلح والتدريب وتفعيل مركز التواصل الموحد 1950 إلى جانب المنصات التابعة للوزارة. كذلك أطلقت خدمة "التقاضي عن بعد" وإقرار دليلها الإجرائي. وكذلك تأهيل مآذوني الأنكحة بتوثيق الزواج إلكترونياً بالكامل مع تقديم خدمة إثبات الطلاق إلكترونياً. فقد أصدرت الوزارة (682) شهادة لتدريب المحامين والمحاميات، و(286) ترخيصاً جديداً للمحامين والمحاميات، ووجدت لـ(158) محامياً ومحامية عن بعد.

- أتاحت مكاتب الأحوال المدنية خدمات عدة عبر منصة أبشر منها طلب تسجيل المولود وإصدار شهادة ميلاده، وسجل الأسرة وطلب إيصالها إلى مقر إقامته في المملكة عبر عنوانه الوطني من خلال مؤسسة البريد السعودي لضمان جودة الحياة وسلامة المواطنين.

- قامت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بإطلاق تطبيق "توكلنا" تقديرًا للظروف الطارئة التي قد تواجه جميع أفراد المجتمع خلال فترة منع التجول، ويمنح التطبيق إصدار التصاريح الإلكترونية خلال فترة منع التجول للحد من انتشار فيروس كورونا.

- سعى مجلس شؤون الأسرة إلى التخفيف من الآثار السلبية لآثار الحجر المنزلي على الأسرة وتعزيز الروابط الاجتماعية من خلال حزمة من المبادرات والبرامج التي تستهدف الوالدين، المربين، والمهتمين بالمجال الأسري والاجتماعي على النحو الآتي:

1. عقد سلسلة حوارات نقاشية لأهم الموضوعات المرتبطة بالأسرة والمجتمع والتي تستهدف من خلالها مشاركة الأسرة ودعمها من خلال استضافة خبراء ومختصين في مجال الأسرة والمجتمع مع التركيز في الوقت الحالي على الحد من الآثار النفسية والاجتماعية للجائحة.
- كما عقدت اللجنة الاستشارية للطفولة جلستين بعنوان (استثمار الوقت أثناء الحجر المنزلي) مقدمة من أعضاء اللجنة الاستشارية للطفولة حيث كانت جلسات حوارية مثمرة وخرجت بتوصيات عدة وكانت أبرز المحاور (استغلال وقت الأسرة، أنشطة رياضية وتغذية صحية، أنشطة صحية، أنشطة تعليمية، وقت العبادة والتربية الدينية، تنظيم الوقت وإدارته، التقنية في ظل الحجر المنزلي).
2. كما أطلق المجلس مبادرة القواعد الإرشادية للوالدين (الأسرة أولاً) وهي مبادرة مجتمعية عبارة عن مجموعة من الإرشادات العامة (المتخصصة في مناحي الحياة) من خلال تنظيم البرنامج الزماني داخل المنزل للوالدين العاملين اللذين يؤديان عملهما اليومي عن بعد. وتخصيص جزء من وقتها للجلوس مع أبنائهما واستثماره في التوعية والإرشاد وتعزيز المهارات، تعريف الأبناء وأفراد الأسرة بالأدوار والواجبات المنزلية، وإشغال الأبناء بما يخفف على الجميع آثار فترة حظر التجول الاحترازي.
3. رفع حقائب تدريبية تخص الإرشاد الأسري على منصة webinar بالتعاون مع أكاديمية الأسرة مستهدفة بذلك الوالدين والمهتمين بالتربية الأسرية والمختصين بالإرشاد الأسري والبرامج هي: دور الوالدين التربوي والاجتماعي في ظل الحظر المنزلي، الاستقرار الأسري في ظل الضغوط، التباعد الاجتماعي المسؤولة الأسرية والتقنية الحديثة الاستفادة من الأزمات لاكتساب عادات تربوية جديدة، دور الأسرة في بناء وأمن المجتمع، أساسيات العمل من داخل المنزل، التخطيط لأسرة أقل استهلاكية في ضوء الأزمة، التخطيط الأسري، الأب الصديق/ الأم الصديقة.
4. أطلق المجلس مبادرة "الإرشاد الأسري الإلكتروني" Famcare عن طريق تطبيق إلكتروني يقدم خدمة الاستشارات الأسرية للمساهمة في حل التحديات التي تواجه الأسر.
5. دعم بنك التنمية الاجتماعية ركيزة الاكتفاء وهو مسار دعم غير مسترد لتغطية تبدأ من 50٪ الى 100٪ من المصاريف التشغيلية لمدة ثلاثة أشهر موجه لوسطاء التمويل الأصغر المعتمدين من قبل البنك والمعد لهم بمحافظ تمويلية تستهدف تمويل مشاريع الأسر المنتجة.
6. كما قام بنك التنمية الاجتماعية بإعفاء (39) ألف مقترض شملت الفئات الأشد حاجة حيث تشكل عدد نسبة النساء المستفيدات من قروض البنك 90% من إجمالي المستفيدين، وقام بدعم المنشآت وأصحاب المشاريع متناهية الصغر بالإضافة إلى ممارسي الأعمال الحرة، بمخصصات مالية بلغت (9) مليارات ريال.
7. قام صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) بدعم مسار التوظيف بمخصص مالي وقدرة 2 مليار لدعم (80-100) ألف مستفيد من الباحثين عن العمل في القطاع الخاص. وتخصيص (800) مليون ريال لدعم تدريب وتطوير مهارات (100) ألف مواطن ومواطنة من العاملين في القطاع الخاص، وفق احتياجات سوق العمل، وذلك لتخفيف الآثار الاقتصادية لتداعيات فيروس كورونا على المواطنين والقطاع الخاص.

8. تخصيص المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مبلغ (9) مليارات ريال تعويضاً لأكثر من (102) مليون مواطن يعملون في منشآت القطاع الخاص المتأثرة بتداعيات جائحة كورونا وذلك بنسبة 60% من الأجر المسجل في التأمينات الاجتماعية لمدة ثلاثة أشهر، بحد أقصى تسعة آلاف ريال شهرياً.

9. قدمت وزارة التجارة والاستثمار مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت» دعماً للمشاريع التي تندرج تحت المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والأعمال الحرة والتي غالباً تديرها النساء من خلال تقديم حزمة من المبادرات لمواجهة الآثار الاقتصادية والمالية خلال جائحة كورونا. وذلك بإطلاق (6) مبادرات من بينها مبادرة تقديم قروض ذات الفوائد المنخفضة للمشاريع الكبرى من صندوق دعم المشاريع والتي ساهمت بدعم أكثر من (1413) أسرة.

الخامس - ما الأولويات لتسريع تقدم المرأة والفتاة في بلدك على مدى السنوات الخمس المقبلة من خلال القوانين أو السياسات أو البرامج أو جميعها؟

#### 1. جودة التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة للنساء والفتيات:

- تحرص رؤية السعودية 2030 من خلال برنامج "تنمية القدرات البشرية" للوصول الى الهدف الرئيس للبرنامج المتمثل في إعداد مواطن منافس عالمياً من مختلف الفئات العمرية.
- تعتمد استراتيجية البرنامج على ثلاث ركائز مهمة تبدأ من الطفولة المبكرة إلى ما بعد التقاعد وهي:
  - تطوير أساس تعليمي مرن ومتين للجميع.
  - الاعداد لسوق العمل المستقبلي محلياً وعالمياً.
  - إتاحة فرص التعليم مدى الحياة.
- ومن هذه الركائز انطلقت العديد من المبادرات والبرامج على سبيل المثال لا الحصر:
  - بناء أساس متين للمهارات الأساسية المطلوبة في القرنز
- إعادة هيكلة المراحل التعليمية من رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية لترسيخ المهارات والقيم لدى الطلاب من الجنسين وتنمية مهاراتهم وإعادة التوازن للمناهج الدراسية بإضافة المزيد من مواد العلوم والهندسة والتقنية والرياضيات وإدخال أساليب تعلم مبتكرة وعملية.
- إتاحة التعليم عالي الجودة للجميع.
- زيادة فرص الالتحاق برياض الأطفال لتعزيز مهارات الطلاب من الجنسين وقدراتهم واعتماد منهجية شاملة للطلاب الموهوبين والأشخاص ذوي الإعاقة.
- إتاحة مسارات تعليمية مختلفة للمرحلة الثانوية.
- تطوير مسارات تعليمية مرنة ومتنوعة في الثانوية العامة بهدف توسيع وتنويع فرص التعلم لجميع فئات الطلاب من الجنسين وتحسين كفاءة منظومة التعليم لزيادة الكفاءات المؤهلة تربوياً وتعليمياً وعملياً والتي يمكن مواصلة التعليم بالالتحاق بمؤسسات التعليم العالي أو الوفاء بمتطلبات سوق العمل من الكوادر البشرية.
- توفير مسارات متعددة للتعليم

تتضمن عدداً من المبادرات التي تهدف إلى موازنة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل وزيادة الالتحاق بالتعليم المهني لضمان زيادة قابلية التوظيف وزيادة التركيز على الخبرة العملية وتطوير المهارات ويشمل ذلك زيادة الأعمال.

• تشجيع تطوير المهارات بشكل مستمر (Upskilling).

ضمان توفر مجموعة واسعة من برامج تطوير المهارات.

## 2. الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك حقوق الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب:

تعمل وزارة الصحة من خلال لجنة السياسات السكانية مع الجهات ذات العلاقة على عدة مبادرات على المستوى الوطني، تُعنى بخدمات الرعاية الصحية التي تشمل الحقوق الصحية للصحة الجنسية والإنجابية وتعرف هذه المبادرات (بمبادرات تنظيم الأسرة) التي تعزز ضمان توفر خدمات تنظيم الأسرة بشقيها من توعية صحية بالإضافة لتوفير وسائل تنظيم الحمل التي تعطي الحق للأفراد للتمتع بحياة جنسية مُرضية ومأمونة، والحرية في تقرير وقت الإنجاب وتواتره. وتتمثل هذه المبادرات في الآتي:

- مبادرة دمج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في نموذج الرعاية التابع لوزارة الصحة.
- إنشاء عيادات متنقلة أو دائمة في المناطق القروية لتوفير وسائل تنظيم الأسرة وزيادة الوعي.
- مراجعة الخيارات المطروحة لوسائل تنظيم الحمل وتوزيعها لضمان توفرها.
- تطوير دليل إرشادي بشأن تقديم استشارات تنظيم الأسرة لضمان توفير الخدمات الموحدة.
- إنشاء ونشر برامج التدريب والتوعية بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للعاملين في الرعاية الصحية.
- تضمين خدمات تنظيم الأسرة في التغطية الأساسية للتأمين الخاص.
- تحديث مناهج الدراسة الطبية الخاصة بممارسي الرعاية الصحية وغيرها من ذوي الصلة.

## 3. الحق في الحصول على العمل والحقوق في مكان العمل (مثل الفجوة في الأجور بين الجنسين، والتفرقة المهنية، والتقدم الوظيفي، وإيجاد فرص عمل).

- تستهدف المملكة رفع نسبة مشاركة المرأة في العمل إلى 40% بعد ما تم تجاوز النسبة المحددة ضمن رؤية السعودية 2030.

- يقوم مركز التوازن بين الجنسين بالعديد من المبادرات المستقبلية انطلاقاً من دوره في تعزيز الثقافة التنظيمية الداعمة للشمولية والتنوع بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030 والجهود الوطنية التي تبذل لتحقيق أهداف التنمية الشاملة وهناك توجه مستقبلي على سبيل المثال ما يلي:

• مشروع جودة: يطمح لتوفير العوامل والمعلومات التي تساهم في تعزيز التوازن بين الجنسين من خلال التوازن بين العمل والحياة اليومية بدءاً من رعاية الأطفال والسياسات المرتبطة بإجازة الوالدين.

• مشروع تكافؤ: ويهدف إلى بناء علاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لبناء أول إستراتيجية تركز على التوازن بين الجنسين والتي تعزز بدورها التكافؤ في الفرص في جميع الجهات والسياسات

والبرامج الحكومية الوطنية من أجل معالجة الفجوات والعوائق التي تحول دون تحقيق التوازن بين الجنسين في كافة نواحي الحياة.

- مشروع وعي: ويهدف إلى زيادة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لتحقيق التوازن بين الجنسين في المملكة مع التركيز بصورة خاصة على بناء الحملات التوعوية والتسويقية والسياسات والإستراتيجيات التي تمكن القطاع الخاص وتساعد على تعزيز التوازن بين الجنسين.

#### 4. زيادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة:

- تقوم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" بوضع خطط مستقبلية في مجال زيادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة، ومنها:
    - تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء من خلال توفير التدريب والتعليم المناسب لهن في مجال زيادة الأعمال (جميع برامج أكاديمية منشآت تقدم للمرأة ويوجد برنامج خاص موجهة للمرأة تحت مسمى تحفيز رائدات الأعمال).
    - رابط الوصول إلى برامج أكاديمية منشآت: <https://academy.monshaat.gov.sa/?redirect=0>
    - رابط الوصول إلى برنامج تطوير رائدات الأعمال: <https://academy.monshaat.gov.sa/local/course/enrol.php?id=146>
    - صفحة المرأة الخاصة بتحفيز رائدات الأعمال وتسهيل الوصول إلى جميع البرامج: <https://www.monshaat.gov.sa/ar/node/12845>
  - تشجيع المشاركة النسائية في الابتكار والتكنولوجيا من خلال توفير الدعم والموارد اللازمة لهن في بدء الأعمال أو توسيعها.
    - رابط الوصول إلى مركز ذكاء: <https://thakaa.sa/>
  - تعزيز ثقافة نشر زيادة الأعمال النسائية من خلال إقامة فعاليات توعوية وتثقيفية وتوفير شبكات التواصل الاجتماعية المناسبة وكذلك برامج خاصة لطالبات الجامعات على مستوى المملكة.
- تشجيع القطاع الخاص والحكومي على تبني سياسات وبرامج تعزز دور المرأة في زيادة الأعمال وتوفير الفرص المتساوية في السوق.

#### 5. دمج المرأة في التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية:

- رفع الوعي الرقمي بهدف نشر المعرفة الرقمية لدى المرأة وزيادة الأثر الاجتماعي والاقتصادي ورفع الوعي حول الفرص المتاحة للمرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إقامة العديد من الفعاليات والحملات التوعوية والملتقيات المختصة بالمرأة.
- تنمية المهارات الرقمية ويُعنى بتدريب وتأهيل السيدات على المهارات الرقمية ومهارات المستقبل لسد الفجوة في سوق العمل من خلال إطلاق برامج تدريب في عدة مجالات تقنية حديثة وتقليدية وناشئة في مختلف مناطق المملكة.
- الابتكار وزيادة الأعمال بهدف تمكين رائدات الأعمال في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات على الابتكار وإطلاق مشاريعهن التقنية من خلال تقديم التأهيل والتدريب ومسرعات الأعمال والحاضنات وتسهيل الوصول إلى الأسواق والتمويل والتقنيات والتشريعات الجاذبة والكوادر الرقمية المؤهلة والمجتمعات الريادية.

- زيادة مشاركة السيدات في القطاع من أهم أهداف برنامج تمكين المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات عن طريق تنفيذ برامج ومبادرات خاصة بدعم التوظيف وخلق الفرص الوظيفية للمرأة في القطاع.
- التمكين في المناصب القيادية من خلال تقديم برامج تأهيل نوعية للسيدات لتنمية مهارتهن وخلق فرص قيادية لهن.

### القسم الثالث: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر:

#### 1/ التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

- السادس - الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل (بما في ذلك العمل غير النظامي وغير التقليدي وكذلك زيادة الأعمال) على مدى السنوات الخمس الماضية؟
- تعزيز/ إنفاذ القوانين وما يتعلق بالسياسات والممارسات في أماكن العمل التي تحظر التمييز في توظيف النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن في القطاعين العام والخاص، والتشريعات المتعلقة بالمساواة في الأجور:

إن نظام العمل السعودي يركز على تحقيق المعايير الدولية في العمل ومن أهمها توفير بيئة عمل مناسبة للمرأة وحفظ حقوقها ومراعاة ظروفها، وعدم التمييز بينها وبين الرجل.

- قرار مجلس الوزراء رقم (416) بتاريخ 1444/6/17 هـ الموافق (2023/1/10م) القاضي بالموافقة على السياسة الوطنية لتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة في المملكة العربية السعودية، وستطبق هذه السياسة على مدى زمني يقدر بعشر سنوات، وعلى مرحلتين مدة كل منهما (5) سنوات بغرض تقييم النتائج وإجراء التعديلات وتوسيع النطاق بحسب الاقتضاء. وتهدف هذه السياسة إلى القضاء على أي تمييز في الاستخدام والمهنة من خلال تطوير الأنظمة والسياسات التي تحدد وتمنع صراحةً التمييز وتعزز المساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة، وتسعى السياسة إلى تعزيز مشاركة المرأة والفئات الأقل فرصاً في سوق العمل من خلال وضع إجراءات وبرامج ومبادرات وعمل مراجعة بالتنسيق مع أصحاب المصلحة.<sup>1</sup>

- أصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية القرار الوزاري رقم (4906) وتاريخ 1442/1/8 هـ الموافق 2020/8/26م، المتعلق بالتنظيم الموحد لبيئة العمل في منشآت القطاع الخاص والمتضمن عدة ضوابط لتشغيل العاملين في كافة الأنشطة من بينها ما يتعلق بالتمييز حيث ورد به الآتي: "حظر التمييز بين العاملين على صاحب العمل في شروط وضوابط العمل لديه سواء أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه مثل الجنس أو الإعاقة أو السن وأي شكل من أشكال التمييز الأخرى. كما يحظر على صاحب العمل التمييز بين أجور العاملين من الرجال والنساء في العمل ذي القيمة المتساوية".<sup>2</sup>

- أتاحت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية خدمة رصد بلاغات مخالفات نظام العمل حيث يحق للأفراد والمنظمات والمؤسسات وغيرها تقديم بلاغ أو شكوى في مسائل انتهاك قوانين العمل فيما يتعلق بتساوي الأجور عن طريق خدمة إلكترونية تتيح للجماهير مشاركة فريق وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في الرصد والتبليغ عن مخالفات التفيتش، وانتهاكات

<sup>1</sup> قرار السياسة الوطنية

<sup>2</sup> تقرير هيئة حقوق الإنسان 2024م

أنظمة سوق العمل الواقعة في القطاع الخاص دون الحاجة لمراجعة الجهة؛ وذلك لخلق أطر تعاون وإيجاد بيئة عمل تشاركية بتفعيل الدور الرقابي بين المواطن والوزارة نحو بيئة عمل بلا مخالفات<sup>3</sup>.

- إطلاق مبادرة "تمكين المرأة" من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والتي تهدف إلى زيادة نسبة المشاركة النوعية للمرأة في القطاعين العام والخاص وعلى جميع المستويات الوظيفية من خلال تقلد المرأة المناصب الوظيفية القيادية الهيكلية العليا، والاستثمار في طاقاتها وقدراتها وتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها بهدف تحقيق التوازن بين الجنسين وتقليل الفجوة كمًّا ونوعًا بين الرجل والمرأة، والتغلب على العقبات التي تقف حائلًا أمام ذلك للنهوض بالتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية<sup>4</sup>.

- تقديم / تعزيز سياسات سوق العمل النشطة وإيجاد الوظائف المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين (مثل التعليم، والتدريب، والمهارات، والاعانات):

- عمل مركز التوازن بين الجنسين مع وكالات التوظيف في القطاعات الستة ذات الأولوية في المملكة على إنشاء لجان تكافؤ الفرص وتمت الموافقة على إنشاء هذه اللجان من قبل وزارة الصحة، ووزارة النقل، وبقية القطاعات لا زالت تحت الدراسة.

- تم تطوير الدليل الإرشادي لبيئة العمل المادية في الأجهزة الحكومية المقدم إلى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بهدف خلق بيئة عمل تشاركية صحية<sup>5</sup>.

- نتج عن الاهتمام بالتعليم في إطار "رؤية السعودية 2030" عدد من التطورات والإصلاحات المتسارعة، ومنها: توفير فرص التعليم للجميع وبشكلٍ مستدام، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتعزيز مجانية التعليم، وتعزيز المساواة في مجال التعليم، وتطوير المناهج، والعناية بأداء المعلمين والمعلمات والإشراف التربوي، والمباني والتجهيزات المدرسية، وتطوير أدوات ووسائل القياس والتقييم وبرامج الإرشاد والتوجيه التربوي، والاهتمام بذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم، وإلزامية التحاق الطلبة والطالبات من ذوي الإعاقة بالتعليم. وقد بلغت الميزانية المرصودة لوزارة التعليم والجامعات والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام 2020م أكثر من (192) مليار ريال سعودي.

• وقد بلغ عدد المعلمات السعوديات في مجال التعليم لعام 2021م (288570) معلمة، بنسبة (54.5%) من إجمالي المعلمين.

• بلغ عدد الطالبات في التعليم العام (3119505) طالبة، بنسبة (49.4%) من إجمالي الطلبة.

• بلغ عدد طالبات التربية الخاصة (32751) طالبة، بنسبة (43.8%) من إجمالي الطلبة<sup>6</sup>.

- تم استحداث أنماط العمل الحديثة وهي: العمل عن بعد، والعمل الحر، والعمل المرن، وهي برامج مقدمة للجنسين على حد سواء، حيث استطاعت المبادرات الثلاث خلق المزيد من الفرص الوظيفية للمرأة، وتبين إحصائية أنماط العمل الحديثة وما يتعلق بمشاركة المرأة فيها لعام 2022م الآتي:

• برنامج العمل عن بعد: بلغ عدد المتعاقدات (80662) متعاقدة بنسبة (91%) من إجمالي العقود.

<sup>3</sup> <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/servicesDirectory/serviceDetails/s9099> الموقع الرسمي للمنصة الوطنية الموحدة - تم الاطلاع بتاريخ 19 فبراير 2024م

<sup>4</sup> CEDAW/C/SAU/5 - التقرير الدوري الخامس للمملكة العربية السعودية المقدم وفقا للمادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2023م-ص 20

<sup>5</sup> تقرير مركز التوازن بين الجنسين 2024م

<sup>6</sup> CEDAW/C/SAU/5 - التقرير الدوري الخامس للمملكة العربية السعودية المقدم وفقا للمادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2023م-ص 31



• برنامج العمل الحر: بلغت عدد وثائق العمل (1187945) وثيقة عمل، حيث بلغت نسبة الوثائق التي أصدرتها المنصة للسيدات (59.09%) من إجمالي الوثائق.

• برنامج العمل المرن: بلغ عدد المتعاقدات (68448) متعاقدة بنسبة (41.40%) من إجمالي العقود.<sup>7</sup>

- وقد أطلق صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" عددًا من المبادرات من ضمنها:

• برنامج "تمهير" وهو برنامج تدريب موجه للخريجين والخريجات السعوديين من الجامعات المحلية والخارجية، وخريجي المعاهد والكليات حملة الدبلومات الفنية والصحية والإدارية، يهدف إلى تدريبهم في المؤسسات الحكومية والشركات المتميزة في القطاع الخاص، ليتمكنوا من اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لإعدادهم وتمهينهم للمشاركة في سوق العمل، وقد بلغ عدد المستفيدات (46,308) في عام 2022 م.

• منصة دروب وهي منصة وطنية للتدريب الإلكتروني، تسعى إلى تطوير قدرات ورفع مهارات القوى الوطنية من الذكور والإناث، وإكسابهم المهارات الوظيفية التي تدعم حصولهم على الوظيفة المناسبة والاستقرار فيها وفق متطلبات سوق العمل السعودي، وقد بلغت نسبة النساء من إجمالي المتدربين 61% في عام 2022 م.

• برنامج دعم التوظيف حيث يقدم الصندوق دعمًا ماليًا للتوظيف النوعي الموجه، وقد بلغ عدد المستفيدات من برنامج دعم التوظيف في عام 2022 م ما يقارب (172527).<sup>8</sup>

- تجدر الإشارة إلى أنه بناءً على تحليل بيانات القوى العاملة بجميع القطاع الصحي بالمملكة للعام 2021م كانت النتائج كالآتي: بنهاية العام 2021م وصلت نسبة النساء إلى (52%) من إجمالي القوة العاملة الصحية بالقطاع الصحي، حيث تمثل نسبة النساء (36%) من الأطباء، و(77%) من التمريض، و(22%) من الصيادلة، و(37%) من الفئات الطبية المساعدة.<sup>9</sup>

السابع - ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية للاعتراف بـ \أو الحد من \أو إعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتعزيز التوازن بين الحياة المهنية والأسرية وتعزيز حقوق العاملين في مجالات رعاية مدفوعة الأجر؟

- توسيع خدمات رعاية الأطفال أو تقديم الخدمات القائمة بأسعار أكثر يسرًا:

- أصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الضوابط التنظيمية لمراكز ضيافة الأطفال الأهلية بالقرار الوزاري رقم (54694) وتاريخ 1443/3/13 هـ الموافق 19 أكتوبر 2021م، وهي مراكز مخصصة لرعاية الأطفال حديثي الولادة حتى عمر (10) سنوات في المراكز المستقلة، ومن حديثي الولادة حتى عمر (6) سنوات بالمراكز المتواجدة داخل مقرات العمل والمنازل وتقديم أنشطة تربية وترفيهية هادفة.<sup>10</sup>

- إطلاق برنامج "قرة": وهي مبادرة أطلقت من قبل صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، مدعومًا من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، تقدم دعمًا ماديًا لتمكين المرأة العاملة السعودية من الالتحاق بسوق العمل والاستمرار فيه وهي مطمئنة على الرعاية المقدمة لأطفالها، عبر تسجيلهم في خدمة ضيافة الأطفال المرخصة ويساهم الصندوق "هدف" بتغطية جزء من

<sup>7</sup> CEDAW/C/SAU/5 - التقرير الدوري الخامس للملكة العربية السعودية المقدم وفقا للمادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2023م- ص 33

<sup>8</sup> CEDAW/C/SAU/5 - التقرير الدوري الخامس للملكة العربية السعودية المقدم وفقا للمادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2023م- ص 34

<sup>9</sup> CEDAW/C/SAU/5 - التقرير الدوري الخامس للملكة العربية السعودية المقدم وفقا للمادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2023م- ص 36

<sup>10</sup> CEDAW/C/SAU/5 - التقرير الدوري الخامس للملكة العربية السعودية المقدم وفقا للمادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2023م- ص 21

تكلفة رسوم تسجيل الأطفال، وقد بلغ عدد المستفيدات (28,475) مستفيدة من إطلاق البرنامج عام 2017م حتى الربع الرابع 2023م.<sup>11</sup>

- أطلقت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" مبادرة الحملة التوعوية لتأسيس وتطوير مراكز ضيافة الأطفال لعام 2023م وتهدف المبادرة إلى دعم مالكات مراكز ضيافة الأطفال وتحفيز المستثمرات الراغبات بالدخول في مجال رعاية الطفولة وتبسيط الضوء على أبرز التحديات الشائعة والأنشطة الواعدة في المجال، وتغطي المبادرة (9) مدن حول المملكة، وبلغ عدد المستفيدات (230) سيدة.<sup>12</sup>

- توسيع نطاق الدعم للشخص الأكبر سنًا والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم ممن يحتاجون إلى أشكال مكثفة من الرعاية:

- صدر نظام حقوق كبير السن ورعايته بالمرسوم الملكي رقم (م/47) وتاريخ 1443/6/3هـ الموافق 6 يناير 2022م، وتضمن النظام في المادة (2) منه أن تقوم وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتمكين كبار السن من العيش في بيئة تحفظ حقوقهم وتصون كرامتهم، والتوعية والتثقيف بحقوقهم، ودعم الأنشطة التطوعية في خدمتهم، وتأهيل المرافق العامة والتجارية، والسكنية، لتكون ملائمة لاحتياجات كبار السن، كما تضمنت المادة (4) أنه لا يجوز لدور الرعاية الاجتماعية إيواء كبير السن فيما إلا بعد موافقته، أو بعد صدور حكم قضائي بذلك، أو في الحالات التي تشكل خطورة على حياة كبير السن أو سلامته وفق ضوابط تحددها اللائحة.<sup>13</sup>

- صدر نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالمرسوم الملكي رقم (م/27) وتاريخ 1445/2/11هـ الموافق 27 أغسطس 2023م، وتضمن النظام في المادة (2) حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حصولهم على جميع الخدمات أسوة بغيرهم، كما تضمنت المادة (15) أن للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرة الحق في الحصول على خدمات الدعم الاجتماعي التي تساعدهم على التكيف مع الإعاقة وتحقيق لهم الاندماج المجتمعي.<sup>14</sup>

- أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية خدمة الرعاية الصحية المنزلية للمسنين عبر منصة الرعاية الاجتماعية للوزارة، وهي خدمة تُقدم برنامج رعاية للمسن داخل أسرته التي يقيم فيها لإرشادها إلى كيفية التعامل مع المسن صحياً ونفسياً. كما تتضمن الخدمة تقديم بعض جلسات العلاج الطبيعي، حيث إن دار الرعاية ترسل فريقاً مكوناً من طبيب وأخصائي نفسي وأخصائي اجتماعي وأخصائي علاج طبيعي وعامل عناية شخصية، يتم من خلالها تقديم الرعاية اللازمة للمسن داخل أسرته.<sup>15</sup>

- يوفر النظام الصحي في المملكة العربية السعودية الرعاية الصحية الشاملة المتكاملة لجميع السكان بطريقة عادلة وميسرة. وتتيح وزارة الصحة شبكة متكاملة من خدمات الرعاية الصحية تغطي جميع مناطق المملكة. كما سعت إلى تقديم خدمات صحية متكاملة تلي حاجة المسنين، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للارتقاء بصحة المسنين. ومن هذه الخدمات: منصة (صحتي) : وهي المنصة الموحدة لوزارة الصحة، والتي تتيح تقديم العديد من الخدمات الصحية للأفراد عبر استعراض

<sup>11</sup> تقرير إدارة تمكين المرأة 2024م

<sup>12</sup> تقرير منشآت 2024م

<sup>13</sup> CEDAW/C/SAU/5 - التقرير الدوري الخامس للمملكة العربية السعودية المقدم وفقاً للمادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2023م - ص 11

<sup>14</sup> <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/e52b691a-785c-42a7-8916-b07d00e4fd38/1> الموقع الرسمي لهيئة الخبراء - تم الاطلاع بتاريخ 20 فبراير 2024م -

<sup>15</sup> <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/servicesDirectory/servicedetails/s9137> المنصة الوطنية الموحدة - تم الاطلاع بتاريخ 20 فبراير 2024م -

معلوماتهم الصحية، وتوفر المنصة للمستخدمين في المملكة مجموعة واسعة من الخدمات الصحية المقدمة؛ لتسهيل تقديم رعاية صحية متكاملة للأفراد، كما تقدم خدمة (937): استشارات طبية عبر الاتصال الصوتي<sup>16</sup>.

- أطلقت المملكة نظام التشخيص الإلكتروني لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة عبر "منصة صحة"، والذي يقوم بتسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة إلكترونياً، وأتمتة جميع الإجراءات المعمول بها للسماح بإصدار بطاقات الخصم والوصول إلى وسائل النقل وضمان دقة المعلومات من أجل تسهيل الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.<sup>17</sup>

- الاستثمار في البنية التحتية الموفرة للوقت والعمل مثل النقل العام والكهرباء والمياه والصرف الصحي للحد من عبء الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي على النساء:

- برنامج دعم نقل المرأة العاملة "وصول": هي مبادرة أطلقت من قبل صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، مدعومة من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. وتهدف لإيجاد حلول تخفف من عبء تكاليف النقل عن العاملات في القطاع الخاص، وذلك لزيادة نسبة مشاركة المرأة ولدعم استقرارها الوظيفي، وذلك من خلال نقل المرأة العاملة من وإلى مقر العمل وذلك بالشراكة مع شركات مركبات الأجرة الخاصة من خلال التطبيقات الذكية المرخصة، وقد بلغ عدد المستفيدات من برنامج وصول (245579) مستفيدة اعتباراً من إطلاق البرنامج عام 2017م حتى الربع الرابع 2023م.<sup>18</sup>

- تم إنشاء برنامج حساب المواطن لحماية الأسر السعودية من الأثر المباشر وغير المباشر المتوقع من الإصلاحات الاقتصادية المختلفة، وقد بلغ عدد المستفيدات من البرنامج منذ إنطلاقه كالاتي:

- إجمالي المستفيدات خلال عام 2021م بلغ (263,957) سيدة.
- إجمالي المستفيدات خلال عام 2022م بلغ (743,248) سيدة.
- إجمالي المستفيدات خلال عام 2023م بلغ (864,910) سيدة.<sup>19</sup>

ويهدف البرنامج إلى تخفيف أثر الإصلاحات الاقتصادية الناتجة عن المبادرات المختلفة على ذوي الدخل المنخفض والمحدود من بعض الإصلاحات الاقتصادية (كتصحيح أسعار منتجات الطاقة والمياه للمراحل القادمة وضريبة القيمة المضافة على جميع الأغذية والمشروبات)، ورفع كفاءة الدعم الحكومي، وذلك من خلال تطوير نظام شامل يمكن من خلاله توجيه المنافع والدعم الحكومي المقدم للمواطنين. بدلاً من الدعم المباشر لمنتجات الطاقة، سيتم إعادة توزيع الدعم لمستحقيه، بالإضافة إلى تشجيع ترشيد الاستهلاك لمنتجات الطاقة والمياه.<sup>20</sup>

الثامن - ما الإجراءات التي اتخذتها دولتكم في السنوات الخمس الماضية لتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين؟

- تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في سياسات التحول الرقمي الوطنية:

- تولى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات أهمية بالغة لتمكين المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال تأهيل الكوادر مهني في مجال التحول الرقمي وتحفيز مشاركتهن في سوق العمل بشكل فاعل. ويعتبر تمكين المرأة من ركائز إستراتيجية

<sup>16</sup> - <https://www.moh.gov.sa/Ministry/Information-and-services/Pages/Elderly.aspx> وزارة الصحة - تم الاطلاع بتاريخ 20 فبراير 2024م -

<sup>17</sup> - <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/careaboutyou/RightsOfPeopleWithDisabilities> المنصة الوطنية الموحدة - تم الاطلاع بتاريخ 20 فبراير 2024م -

<sup>18</sup> تقرير وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية 2024م

<sup>19</sup> تقرير حساب المواطن 2024م

<sup>20</sup> <https://portal.ca.gov.sa/about> موقع حساب المواطن-تم الاطلاع بتاريخ 28 فبراير 2024م -

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والتي تهدف لبناء منظومة رقمية تحتضن وتنمي وتستقطب العقول والمهارات النسائية الداعمة لعملية التحول الرقمي وزيادة استدامة فرص العمل النوعية للمرأة في وظائف الاتصالات وتقنية المعلومات، وقد تمت إدارة البرنامج داخلياً بإشراف من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وبالعامل مع العديد من الشركاء داخل المنظومة مثل هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وخارج المنظومة من القطاع الحكومي، القطاع الخاص، والقطاع غير الربحي على سبيل المثال لا الحصر وزارة الموارد البشرية، شركة زين، وجمعية النهضة، تعمل في البرنامج بصورة تكاملية لتوحيد كافة الجهود.

- ولحوكمة عدد المبادرات التي تختص ببرنامج تمكين المرأة تم إنشاء مجلس لتمكين المرأة، وذلك برئاسة وزارة الاتصالات والفضاء وتقنية المعلومات وبالشراكة مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وعضوية هيئة الاتصالات والفضاء وتقنية المعلومات وعضوية مختصين من القيادات والرائدات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، لمناقشة التحديات والفرص والتوصية بالبرامج اللازمة لتعزيز مشاركة المرأة.

- أسهم تمكين المرأة في تحقيق قفزات نوعية انعكست على عدد من المؤشرات المحلية والعالمية، ففي تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي جاءت المملكة ضمن أفضل (3) دول تحسناً على مستوى العالم في سد الفجوة بين الجنسين للعام 2022م، وعلى المستوى المحلي تمثل المرأة في مهن قطاع الاتصالات والفضاء وتقنية المعلومات (33.68%)، والذي تعدت نسبة المستهدف في رؤية 2030 ومركز أداء الوطني وهي (30%)<sup>21</sup>.

- طرح أو تعزيز برامج لزيادة مستوى المعرفة والمهارات الرقمية لدى النساء والفتيات:

تعمل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في سياق استدامة القدرات الرقمية على تخطيط وتنفيذ برامج لتنمية القدرات تشمل الجنسين. ومن أهم هذه البرامج:

- برنامج صقل مهارات المجتمع من أجل المستقبل بشراكة مع شركة IBM: والتي تمت بناء على مذكرة التفاهم بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وشركة IBM، تم تقديم عدة برامج للفئات المستفيدة من الجنسين الذكور والإناث من أعضاء هيئة التدريس والمعلمين والباحثين عن عمل والطلبة كآتي:

- في جانب أعضاء هيئة التدريس: فقد تم إتاحة البرامج التدريبية لثلاثين جامعة ووصل عدد المرشحين لأكثر من 260 عضو هيئة تدريس من 20 جامعة مختلفة في 6 مجالات متنوعة مثل (AI Cybersecurity, Cloud for Business, AI Analyst, Practitioner predictive Analytics, Data Science Practitioner, Practitioner Modeler)
- أما فيما يخص تدريب المعلمين والمعلمات: فتم العمل مع المعهد الوطني للتطوير المهني والتعليمي وتقديم البرامج التدريبية لمعلمي المدارس في مجال (AI, Cybersecurity) ليقوموا بتدريب مجموعات جديدة من المستفيدين من طلبة المدارس باستخدام نظام وأدوات الشركة. حيث تم إتاحة منصة SkillsBuild للمعلمين وبلغ عدد الحضور أكثر من (1510) من الجنسين.
- في تدريب الطلاب والطالبات والباحثين عن عمل: تم تقديم عدة برامج تدريبية لما يقارب (3490) طالباً وطالبة وباحثين عن عمل في موضوعات (Cybersecurity, Cloud, AI, Data Science, Analytics)

21 تقرير وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات 2024م

- أما فيما يخص تعزيز ورفع الوعي الرقمي للسيدات فقد استهدفت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات العديد من الحملات والبرامج التوعوية من أهمها:

- ملتقى المرأة في علم البيانات: وهو عبارة عن سلسلة من اللقاءات التي نظمها سفراء الملتقى في مختلف مناطق المملكة بهدف تعزيز ثقافة المرأة في مجال التقنية وعلوم البيانات وتأكيد مشاركتها المهنية في هذا المجال، وتبادل الأفكار وتشجيع التعاون بين المشاركين بمختلف التخصصات وربط الباحثين والممارسين الاقليميين بشبكات عالمية رائدة في مجال علم البيانات ووصل عدد المستفيدات ما يقارب (133) ألف وأكثر من (45) جلسة هاكاثون إلى الذكاء الاصطناعي (Dear AI hackathon) وهي حركة أطلقت بالتزامن مع اليوم العالمي للمرأة لإشراك المجتمع السعودي والمنظمات لتحدي التصورات والقوالب النمطية العالمية حول المرأة السعودية في مجال الذكاء الاصطناعي، كما تسعى لتغيير خوارزمية برنامج الصورة الذكاء الاصطناعي لإظهار المزيد من النساء والوجوه العربية والأشخاص الآخرين بجمع أوائهم.

- مبادرة العطاء الرقمي: مبادرة مدعومة من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تهدف إلى مساهمة المختصين التقنيين في نشر المعرفة الرقمية بين جميع شرائح المجتمع وإثراء المحتوى العربي التقني. وقد بلغ عدد المتطوعات ما يقارب (194110) متطوعة وأكثر من (14560) مستفيدة.<sup>22</sup>

- برنامج موهبة ستم "MAWHIBA STEM": ويعد برنامج موهبة المتقدم في العلوم والرياضيات أسلوبًا جديدًا من أساليب موهبة في رعاية الطلبة الموهوبين سعيًا منها إلى تقديم الخدمة لأعداد أكبر من الطلبة الواعدين بالموهبة مما يسهم باكتشاف قدراتهم وتوجيههم لبرامج أخرى كبرامج البحث العلمي والابتكار والمسابقات الوطنية والدولية. ويهدف هذا البرنامج إلى تعريف الطلبة الموهوبين إلى خبرات تعليمية متقدمة أكثر اتساعًا وعمقًا من الخبرات التي تقدم في مدارسهم الاعتيادية من أجل تحفيزهم على اكتشاف المزيد من مفاهيم الرياضيات والعلوم، وإطلاق طاقاتهم الكامنة، ويكون ذلك في فترة زمنية إضافية خارج أوقات الدوام الرسمي، وقد بلغ عدد المدارس للبنين والبنات التي تقدم البرنامج (11) مدرسة موزعة على عدد من مناطق المملكة.<sup>23</sup>

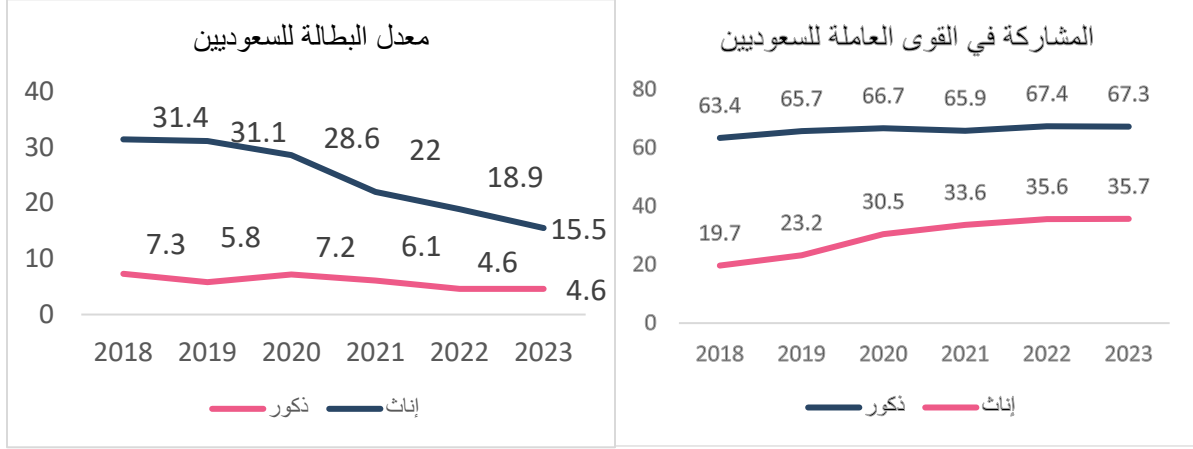
التاسع - كيف أثرت بيئة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية على تنفيذ مهام عمل بيجين في بلدك على مدى السنوات الخمس الماضية، وماهي سياسات الاقتصاد الكلي التي اتبعتها دولتك لدعم اقتصاد يحقق قدرًا أكبر من المساواة بين الجنسين؟

خلال الفترة الأخيرة، بذلت المملكة العربية السعودية جهودًا متواصلة لتعزيز المساواة بين الجنسين في إطار مشروع بيجين. خلال السنوات الخمس الماضية، قامت المملكة بتعديل القوانين والأنظمة للحد من التمييز ضد النساء وضمان حصولهن على العدالة. تمثلت جهودها في تشكيل مجالس ولجان فنية لوضع إستراتيجيات تمكين المرأة ورصد مشاركتها ودورها في صنع القرار، بالإضافة إلى تطوير الأنظمة لحماية حقوق المرأة في مجال العمل حيث تقدم المملكة دعمًا للمحاكم والمؤسسات القانونية لتوفير البيئة المناسبة للمرأة العاملة، بما في ذلك إجازات الأمومة والإجازات لرعاية الأطفال، إضافةً إلى تشجيع إنشاء مرافق

<sup>22</sup> تقرير وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات 2024م

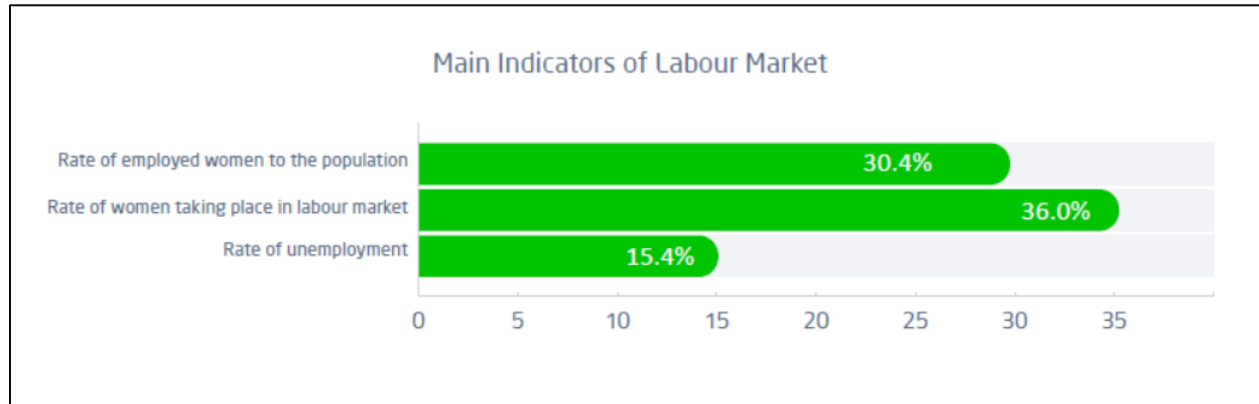
<sup>23</sup> تم الاطلاع بتاريخ 20 فبراير 2024م - <https://www.mawhiba.org/Ar/About/Initiatives/schools/Pages/STEM.aspx> موقع موهبة

للحضانة وضمان توفير رعاية لأطفال العاملات. إضافة إلى تقديم الدعم للفئات المعرضة للتمييز مثل النساء ذوات الإعاقة والعاملات المنزليات. ونتيجة لهذه الجهود، شهدنا زيادة ملحوظة في مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث زادت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى أكثر من 25% خلال عام 2020م، مما أدى إلى زيادة معدلات التوظيف وانخفاض معدلات البطالة للنساء في السعودية.



مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء

كما أن رؤية 2030، الخطة الوطنية لتنويع الاقتصاد، تدرك الحاجة إلى زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة. وبموجب هذه الرؤية، التزمت المملكة العربية السعودية برفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة من 22% إلى 30%. وقد تحقق هذا الهدف بالفعل، كما يتضح من البيانات الموجودة في الرسم البياني أدناه، والمأخوذة من تقرير الهيئة العامة للإحصاء "تقرير المرأة السعودية 2022".



لم يتحقق هذا الهدف فقط من خلال التغييرات في السياسات، ولكن أيضاً من خلال الاستثمارات المالية الضخمة في القطاعات التي تشارك فيها المرأة بشكل كبير. وتهدف الإستراتيجية الوطنية للاستثمار، وهي جزء لا يتجزأ من رؤية 2030، إلى

تنوع الاقتصاد من خلال استثمارات كبيرة في القطاعات غير النفطية مثل السياحة والترفيه والرياضة، حيث يلعب دور المرأة دورًا محوريًا.

في هذا السياق، يلعب صندوق الاستثمارات العامة (PIF) دورًا محوريًا من خلال برنامج الاستثمار الخاص به. على سبيل المثال، في عام 2023، أطلق صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية شركة "كاياي"، وهي شركة جديدة تعمل بالتقنية تهدف إلى تعزيز صحة المرأة في المملكة. وترأس مجلس إدارة الشركة الأميرة ريم بنت بندر، التي تشغل أيضًا منصب سفيرة المملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة، مما يجعلها أول مبعوثة دبلوماسية في تاريخ البلاد. وتهدف "كاياي" إلى تحسين صحة المرأة ونمط حياتها من خلال تقديم مجموعة شاملة من العروض. وتشمل هذه البرامج والمنشآت الرياضية المصممة لتلبية احتياجات المرأة، ومجموعة من خيارات الملابس المصممة لدعم أنماط حياة المرأة النشطة، وعلاجات التجميل والعافية لتعزيز الصحة العامة، وإرشادات التغذية والخدمات التشخيصية للمساعدة في الحفاظ على صحة مثالية، وتعزيز عادات الأكل الصحية من خلال الموارد التعليمية وعروض الطعام، والبرامج التعليمية لتمكين المرأة بالمعرفة حول الصحة واللياقة والتنمية الشخصية. من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والتركيز على هذه المجالات الرئيسية، تهدف "كاياي" إلى إنشاء نظام بيئي داعم يعزز صحة المرأة وتمكينها في المملكة العربية السعودية.

## 2/ القضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية:

العاشر - ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة للحد من/القضاء على الفقر بين النساء والفتيات؟ - تعزيز وصول النساء الفقيرات إلى العمل اللائق من خلال سياسات سوق العمل النشطة (مثل التدريب على العمل، والمهارات، وإعانات التشغيل، وما إلى ذلك) والتدابير الهادفة.

- صدر نظام الضمان الاجتماعي المطور بالمرسوم الملكي رقم (م/32) وتاريخ 1442/4/4هـ الموافق 19 نوفمبر 2020م، ويهدف إلى إرساء الوسائل والتدابير اللازمة لمعالجة حالات الفقر في المجتمع، وضمان حد أدنى من الدخل يلبي الاحتياجات الأساسية لكل مستفيد من خلال تقدير الحد الأدنى المحتسب للمعاش وتقديم الدعم المناسب، وتقديم الدعم والحماية الاجتماعية للمستفيدين مع مراعاة الأكثر احتياجًا والأكثر استحقاقًا، وتمكين المستفيد من تحقيق الاستقلال المالي والتحول إلى شخص منتج من خلال التأهيل والتدريب، ووضع الآليات التي تضمن مساعدة المستفيدين في حال الأزمات والكوارث. - نصت المادة (19) من نظام الضمان الاجتماعي على أن تتولى الوزارة، بالتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية والجهات ذات العلاقة، ما يأتي:

- إعداد خطة تأهيل لكل مستفيد قابل للتأهيل وفقًا لما تحدده اللائحة من شروط السن والمؤهلات واللياقة الطبية ونحوها.
- تقديم خدمات البحث عن عمل لكل مستفيد قادر على العمل.
- المتابعة المستمرة للمستفيد القابل للتأهيل والمستفيد القادر على العمل؛ للتحقق من مدى تأهيلهم وفقًا للخطة، ومدى جدية القادر على العمل في بحثه عن عمل وقبوله عروض العمل والتدريب المناسب.<sup>24</sup>

<sup>24</sup> <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/7799b707-e228-452c-8b19-ac7b00b4b64e/1> موقع هيئة الخبراء - تم الاطلاع بتاريخ 20 فبراير 2024م.

- يتيح بنك التنمية الاجتماعية منتج تمويل العمل الحر والأسر المنتجة حيث يعنى بتمويل ومساعدة المواطنين القادرين على العمل والراغبين في زيادة مداخيلهم الشهرية وتعزيز الاكتفاء والاستقلال المالي وضمان دخل مستدام، وخلال السنوات الخمس الماضية استفاد من هذا التمويل ما يقارب (242) ألف مستفيد، فيما وصل إجمالي قيمة التمويل الى (14.8) مليار ريال ما يقارب نحو (4) مليارات دولار، وتشكل السيدات ما يقارب (61%) من إجمالي المستفيدين، كما حصلت (151) ألف أسرة منتجة على تمويل بقيمة اجمالية (2.5) مليار ريال ما يقارب (نحو 667 مليون دولار)، وشكلت السيدات نسبة (98%) من إجمالي الحاصلين على التمويل.<sup>25</sup>

- بحسب إحصائية الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بلغ عدد المنشآت المملوكة من قبل المرأة (532155) منشأة، كما بلغ عدد مستفيدات برامج طموح للشركات الناشئة سريعة النمو (73) سيدة، وأخيرا بلغ عدد مستفيدات مراكز الدعم (37000) سيدة.

- أقامت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عدد من الفعاليات الخاصة بالمرأة، وقد بلغ أكثر من (9) آلاف رائدة أعمال مستفيدة من اللقاءات المقدمة في المراكز، كما بلغ عدد المستفيدات من أسبوع المرأة خلال عام 2019م في مراكز دعم المنشآت (162) رائدة أعمال مستفيدة، وبلغ عدد المستفيدات من فعالية نمشي ونرشد لسيدات الأعمال المقامة في تاريخ 8 مارس 2022م (237) رائدة أعمال مستفيدة، وبلغ عدد المستفيدات في فعالية لقاء المرأة في الاستثمار الجريء (300) سيدة، كما بلغ عدد المشاركات في جائزة تالة المرأة لسنة 2023م (2089) سيدة، وبلغ عدد المشاركات في جائزة She's Next العالمية لسنة 2023م (246) سيدة، وأخيرا بلغ عدد المشاركات في ملتقى المرأة في علم البيانات لسنة 2023م (210) سيدة. تم انشاء مراكز دعم المنشآت والمرأة، وتمكنت المراكز من عام 2019 الى 2023م من تقديم أكثر من (16) ألف جلسة استشارية وإرشادية لرائدات الأعمال، واستضافة (215) سيدة أعمال لتقديم لقاءات في مراكز الدعم، واستقطاب (58) مستشارة ومرشدة في مراكز دعم المنشآت.<sup>26</sup>

- توسيع الوصول إلى خدمات امتلاك الأراضي \ أو الإسكان \ أو التمويل والتكنولوجيا \ أو الإرشاد الزراعي:

- أطلق برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة (ريف) الذي يعمل على تحقيق تنمية ريفية زراعية مستدامة في جميع مناطق المملكة عن طريق تعزيز قدرات صغار المنتجين الزراعيين وجمعياتهم التعاونية ومؤسساتهم الريفية، لتمكينهم من الحصول على الموارد الإنتاجية والخدمات الزراعية والوصول للأسواق. يضمن البرنامج مبدأ المساواة وعدم التمييز في جميع الحقوق المادية والمعنوية لكلا الجنسين فنجد المساواة في بيئة العمل والأجور، بالمنح والإعانات، والحق في الحصول على الرعاية والدعم، والتملك، فالمرأة في المملكة تمتلك الأراضي وكافة الخدمات البيئية والزراعية جنبا إلى جنب مساواة بالرجل، فنجد المرأة الريفية هي التي تفلح الأرض وتزرع المحاصيل وترعى الحيوانات.

- ووفقاً للإحصاءات فقد وصل دعم البرنامج في عام 2021م إلى (45591) فرداً، منهم (27693) من الذكور أي بنسبة 60.7% و(17898) من الإناث أي بنسبة 39.3% بينما في عام 2022م وصل إجمالي الدعم إلى (57511) فرداً، منهم (21096) من الذكور أي بنسبة 37% و(36489) من الإناث أي بنسبة 63%.<sup>27</sup>

<sup>25</sup> تقرير بنك التنمية الاجتماعية 2024م

<sup>26</sup> تقرير منشآت 2024م

<sup>27</sup> تقرير وزارة البيئة والمياه والزراعة 2024م



- الإسكان التنموي أحد مبادرات وزارة الإسكان، ويسعى لتوفير وحدات سكنية للأسر الأشد حاجة في المجتمع، من المشمولين برعاية وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية "الضمان الاجتماعي" ولديهم طلب مكتمل في بوابة الدعم السكني "إسكان". ويتم توفير الوحدات السكنية للأسر الأشد حاجة من خلال خيارات متعددة، ومنها:

- وحدات الوزارة السكنية والمتوفرة في جميع مناطق المملكة.
- تشييد وبناء وحدات سكنية جديدة.
- الشراء المباشر لوحدات سكنية مناسبة ومتوفرة.

- ولضمان سرعة تلبية احتياج الأسر، فقد تم إبرام اتفاقيات شراكة مع ما يقارب (300) جمعية أهلية منتشرة في جميع محافظات المملكة، لتتولى مهام التواصل وزيارة الأسر ومساعدتها بتحديد المسكن المناسب للأسرة، ومتابعة التسليم وإدارة وتشغيل الوحدات السكنية.<sup>28</sup>

- إشارةً إلى لائحة تنظيم الدعم السكني الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (82) وتاريخ 1435/3/5هـ الموافق 2014/1/6م، والتي تُعنى بتسهيل تملك المواطنين للمسكن، تقدم الدولة دعماً سكنياً ويحق للمرأة التقديم على الدعم حيث نصت المادة (3/10) الفقرة (د) من اللائحة التنفيذية لتنظيم الدعم السكني على أنه يعد في حكم الأسرة الفرد الذي لا يمكن شموله ضمن المجموعات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية ومن ضمنهم المطلقة التي مضى على طلاقها سنتان أو الأرملة أيًا كان سنهما، ومن تجاوز سنها 25 سنة دون زواج، كما يحق لها التقديم على الدعم كفرد في أسرة، كأن تكون زوجة، أو أختاً، أو ابنة.

- تم توفير وحدات سكنية للأسر الأشد حاجة في المجتمع ضمن مبادرة الإسكان التنموي وهي إحدى مبادرات وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان التي تم إطلاقها في عام 2022م، وكان للمرأة النسبة الأعلى من هذا الدعم بإجمالي (10249) قرصاً.<sup>29</sup> الحادي عشر - ما الإجراءات التي اتخذتها دولتكم في السنوات الخمس الماضية لتحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات؟

- تقديم أو تعزيز تحويلات نقدية للأسر التي لديها أطفال والتي تعطي الأولوية للنساء بصفتهم مستفيدات (مثل بدلات إعالة الأطفال والعلاوات العائلية والتحويلات النقدية المشروطة أو غير المشروطة):

- يتيح بنك التنمية الاجتماعية حزمة من منتجات الأفراد المتنوعة والتي تلبى احتياجاتهم وتحقق رغباتهم بالإضافة إلى منتجات ادخارية تساعدهم على تغطية احتياجاتهم المستقبلية، ومن ضمنها منتج التمويل الاجتماعي الذي يُعنى بالتمويل المخصص لتحقيق أهداف اجتماعية مثل (الزواج، الأسرة، ترميم المنازل) وخلال السنوات الخمس الماضية، قدم البنك ما يقارب (18.8) مليار ريال (نحو 5 مليارات دولار)، استفاد منها (362) ألف مواطن ومواطنة.

- أطلق البنك منتج "كنف" في عام 2019م، الذي يعني بتمويل المطلقات والأرامل والمعيلات لأسرهن. وبلغ عدد المستفيدات أكثر من (23) ألف سيدة، بقيمة إجمالية قدرها (677) مليون ريال (نحو 180.5 مليون دولار).<sup>30</sup>

<sup>28</sup> <https://tanmawi.housing.sa/about> موقع الإسكان التنموي - تم الاطلاع بتاريخ 20 فبراير 2024م.

<sup>29</sup> تقرير صندوق التنمية العقاري 2024م

<sup>30</sup> تقرير بنك التنمية الاجتماعية 2024م

- يشكل دعم الأطفال جزءاً أساسياً من نظام الضمان الاجتماعي، مما يعكس التزام الحكومة بدعم الأطفال وضمان حيوية الأسرة. ولقد تمت المساهمة في تغطية مختلف النفقات المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية والاحتياجات الأساسية للأطفال والأسر. يعد دعم الأطفال شهادة على تفاني الأمة في رعاية قادتها في المستقبل وتعزيز مجتمع قوي ومرن. وقد أثمرت جهود المملكة في هذا المجال في العديد من المبادرات والبرامج، مثل<sup>31</sup>: برنامج إعانة بدائل حليب الأم؛ ويهدف نظام تداول بدائل حليب الأم إلى توفير التغذية المأمونة، المناسبة للرضع وذلك بحماية الرضاعة الطبيعية وتعزيزها وضمان الاستعمال الصحيح لبدايل حليب الأم عندما تدعو الحاجة إليها على أساس التوعية المناسبة ومن خلال أساليب التسويق والتوزيع الملائمة.<sup>32</sup>

- يقوم برنامج الضمان الاجتماعي المطور بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وهو برنامج تم وضعه بموجب التشريعات من أجل تحقيق أهداف الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الأشد حاجة من الفقراء المستحقين للزكاة، كالدعم النقدي والتأهيل والتدريب وتقديم فرص العمل المناسبة؛ لتحسين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية لهم. بدعم الأسر والفئات الأشد احتياجاً، ويشمل ذلك الدعم المقدم للأسرة حال تغير عدد أفرادها وإضافة أطفال جدد للبرنامج، بحيث يزيد مبلغ الدعم المقدم للأسرة في برنامج الضمان الاجتماعي وبرنامج دعم الغذاء وبرنامج دعم الكهرياء وغيرها من البرامج، بحسب الزيادة في عدد الأطفال المضافين إلى الأسرة في برنامج الضمان الاجتماعي المطور.

- كما يتم تقديم الدعم والمساعدات للأطفال ذوي الإعاقة من خلال خدمة التسجيل بمراكز الرعاية النهارية والتي تهدف لتحسين نوعية أطفال ذوي الإعاقة وأسرهم، ودمجهم اجتماعياً، وتطوير أداء الطفل في المهارات والتغلب على الصعوبات والسلوكيات واعتماده على ذاته من خلال كيان احترافي في التأهيل.<sup>33</sup>

- تقديم أو تعزيز الحماية الاجتماعية للنساء في سن العمل (مثل إعانات البطالة وبرنامج الأشغال العامة والمساعدة الاجتماعية):

- وُضع نظام الحماية الاجتماعية وفق إستراتيجيات مدروسة بعناية لتحقيق مجتمع سليم ومُمكن، فهو نظام بُني بمجهوداتٍ من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية؛ ليحقق استقرار المواطنين، ويُحسّن جودة حياتهم، ويدلّل المخاطر أمامهم، ويعمل على استمرارية دعمهم على مستوى اقتصادي واجتماعي ونفسي. كما اهتمت الدولة بوضع برامج وقائية لتعزيز دعم الأفراد والمجتمع بكافة فئاته لسدّ مختلف احتياجاته، ووضعت برامج رعاية وتأهيل لمن هم بحاجة لمساعدات دائمة، لتصل إلى بناء مجتمعي مستقر، ومتوازن، ومتكافئ، ومن أهم برامج الحماية الاجتماعية للباحثين عن العمل الآتي:

- برنامج ساند: يقوم البرنامج المُقدم من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبدعم من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على رعاية العامل السعودي وأسرته خلال فترة تعطله عن عمله لظروف خارجة عن إرادته بحيث يعمل البرنامج على سد الفجوة الانتقالية بين وظيفتين وذلك بتوفير الحد الأدنى من الدخل ليوفر له ولأسرته عيشاً كريماً بالإضافة لتوفير التدريب اللازم ومساعدته على البحث عن عمل آخر.
- برنامج إعانة الباحثين عن العمل: يهدف إلى دعم الباحثين عن عمل عبر تقديم إعانة مالية متناقصة تبدأ بمبلغ (2000) ريال وتستمر لمدة (15) شهراً، ويشمل البرنامج مجموعة من خدمات التدريب والتوظيف لمساعدة

<sup>31</sup> [https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/careaboutyou/childrights/lut/p/z1/jZBNC4JAFEV\\_ivvfG02zdlO8YM9psOsNGQR1Rv7-#?wjrL7j3PgcFDCLyM7pmi2kyWUd7fj26eNeLaNkGNoenPCHvY7Xcr09XZrRgABzPmhCKhdHdWO826U4Z3f5E00D-j49fQvG3z0cOZ73RxsBYxQEY6eAAf7mMn3vQMiyAbxOrkmd1Oqt7i9p21bNXEEFu65ThZQIT9SLBt8pkSvasF8JG6EqlFmXhFYDXOAMUwMjQlI/#header2\\_9](https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/careaboutyou/childrights/lut/p/z1/jZBNC4JAFEV_ivvfG02zdlO8YM9psOsNGQR1Rv7-#?wjrL7j3PgcFDCLyM7pmi2kyWUd7fj26eNeLaNkGNoenPCHvY7Xcr09XZrRgABzPmhCKhdHdWO826U4Z3f5E00D-j49fQvG3z0cOZ73RxsBYxQEY6eAAf7mMn3vQMiyAbxOrkmd1Oqt7i9p21bNXEEFu65ThZQIT9SLBt8pkSvasF8JG6EqlFmXhFYDXOAMUwMjQlI/#header2_9)

<sup>32</sup> اللانحة التنفيذية لنظام بدائل حليب الأم- تم الاطلاع بتاريخ 21 فبراير 2024م - <https://www.moh.gov.sa/Ministry/Rules/Documents/050.pdf>

<sup>33</sup> <https://www.hrsd.gov.sa/social-protection> موقع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - تم الاطلاع بتاريخ 21 فبراير 2024م -

المستفيدين في الحصول على عمل. يستهدف البرنامج/ الباحثين عن عمل من فئة الداخلين لسوق العمل خلال أول سنتين من انتهاء التعليم أو التدريب وفئة المنقطعين عن سوق العمل لمدة تزيد عن سنتين.

● برنامج دروب: منصة وطنية للتدريب الإلكتروني، وهي إحدى مبادرات صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" التي تسعى إلى تطوير قدرات ورفع مهارات القوى الوطنية من الذكور والإناث، وإكسابهم المهارات الوظيفية التي تدعم حصولهم على الوظيفة المناسبة والاستقرار فيها وفق متطلبات سوق العمل السعودي.

● برنامج تمهير: هو برنامج تدريب على رأس العمل موجّه للخريجين والخريجات السعوديين من الجامعات المحلية والخارجية، ويهدف إلى تدريبهم في المؤسسات الحكومية والشركات المتميزة في القطاع الخاص، ليتمكنوا من اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لإعدادهم وتهيئتهم للمشاركة في سوق العمل.

● برنامج نطاقات: هو برنامج لتحفيز المنشآت على توظيف الوظائف، إذ تعتمد فكرته الأساسية على تصنيف الكيانات التي يعمل بها عشرة عمال أو أكثر إلى أربع نطاقات (أحمر / أصفر / أخضر / بلاتيني) حسب نسبة توظيفها للوظائف، بحيث تكون الكيانات الأقل توظيفاً في النطاقين الأحمر والأصفر، بينما تصنّف الكيانات الأعلى توظيفاً في النطاقين الأخضر والبلاتيني، علمًا بأن تقييم الكيان يتم من خلال مقارنة أدائه في التوظيف بالكيانات الأخرى من نفس الفئة.

● مبادرة توظيف المهن: هي مبادرة تدعم رفع نسب توظيف الوظائف حيث تهدف المبادرة إلى توظيف المهن بناءً على عدد الباحثين عن العمل من المؤهلين للمهنة في حال توفر الوظائف الكافية لتغطيتهم جزئياً أو كلياً، حيث يتم حساب معامل توظيف المهن عبر معادلة محددة ونتيجة لذلك يتم استخراج نسبة توظيف المهن في الكيان التابع لمكاتب عمل مستهدفة، وعند تقدم المنشأة بطلب خدمة من خدمات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية يتم اشتراط أن تكون نسبة توظيف هذه في الكيان التابع لمكاتب العمل المستهدفة أعلى أو يساوي نسبة التوظيف المفترضة. يتم تحديث المهن المستهدفة وإضافة مهن للخدمة من خلال قرارات وزارية بنسب محددة ومدروسة بشكل متتالي<sup>34</sup>.

- تقديم أو تعزيز الحماية الاجتماعية لكبير السن (مثل زيادة المعاشات الاجتماعية، والوقف الاختياري، وتعديل التضخم، وتطبيق نظام ائتمانيات المعاشات التقاعدية لمقدمي الرعاية):

- صدر نظام حقوق كبير السن ورعايته بقرار مجلس الوزراء رقم (292) وتاريخ 1443/6/1 هـ الموافق 2022/1/4م، وتضمنت المادة العاشرة بأن توفر وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لكبير السن المحتاج الأجهزة والمستلزمات الطبية المساعدة بالمجان، وتتحمل ما يترتب عليها من نفقات التشغيل والصيانة. ووفق المادة الحادية عشرة بأن على الجهة الحكومية ومن يقدم خدمة عامة نيابةً عنها إعطاء كبير السن أولوية في الحصول على الخدمات الأساسية التي تقدمها، وبخاصة الخدمات الصحية والاجتماعية.<sup>35</sup>

- نظام الضمان الاجتماعي المطور الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/32) وتاريخ 1442/4/4 هـ الموافق (19 نوفمبر 2020م)، هو برنامج تم وضعه بموجب التشريعات من أجل تحقيق أهداف الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الأشد حاجة من الفقراء

<sup>34</sup> <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/SocialProtection> - المنصة الوطنية الموحدة- تم الاطلاع بتاريخ 28 فبراير 2024م-

<sup>35</sup> لجنة كبار السن 2024م

المستحقين للزكاة، كالدعم النقدي والتأهيل والتدريب وتقديم فرص العمل المناسبة؛ لتحسين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية لهم.

- كذلك واشتمل نظام الضمان الاجتماعي المطور على أمرين يضمنان وصول الإعانات للنساء، أولاً: (المادة الأولى) من النظام والتي تنص على أن العائل قد يكون رجلاً أو امرأة. ثانياً: (المادة العشرون) وضع غرامة على العائل الذي يستلم المعاش ولا يسلمه لتابعه.

- أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية منصة الدعم والحماية الاجتماعية التي تهدف إلى تقديم الدعم المطلوب للمستفيدين لبرامج الدعم الحكومي المقدمة في المملكة العربية السعودية وتسهيل معالجة طلبات المواطنين والحفاظ على بياناتهم الشخصية والتقييم العادل للأهلية والاستحقاق.<sup>36</sup>

- دور الرعاية الاجتماعية: تهدف هذه الدور إلى إيواء ورعاية كل مواطن ذكر أو أنثى بلغ الستين فأكثر وعجز عن القيام بشؤونه الخاصة ولا يتوفر لأسرته وأقاربه الإمكانيات لذلك، إضافة إلى رعاية المرضى والمسنين الذين لا عائل لهم ويحاولون من المستشفيات بشرط خلوهم من الأمراض المعدية والعقلية. وتقدم من خلال هذه الدور الرعاية الإيوائية الحكومية والتي تتضمن الرعاية الاجتماعية والطبية والنفسية وتنوع فعاليات أنشطتها كالنشاط الثقافي والمهني والترفيهي والرياضي ويشرف على هذه البرامج والفعاليات جهاز وظيفي يضم كافة التخصصات للقيام بالخدمات المنوطة به لخدمة المقيمين في الدار.

- برنامج تقدير هو مبادرة وطنية مقدمة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تقديراً للمتقاعدين والمتقاعدات على ما بذلوه من عطاء في خدمة الوطن، يقوم برنامج تقدير على عقد شراكات مهمة مع العديد من شركاء النجاح لتقديم خدمات متنوعة للمتقاعدين والمتقاعدات والمستفيدين ضمن مسارات البرنامج وأهدافه.

- برنامج مساكن: وهو برنامج تمويل عقاري مملوك للمؤسسة العامة للتقاعد ويدار من قبل شركة دار التمليك، وهو قائم على صيغة المراجعة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تقوم المؤسسة بشراء وتملك العقار (فيلا / أو دوبلكس / أو شقة / أو العمائر المخصصة للسكن / أو أرض) بناء على طلب ورغبة المستفيد (الموظف / أو المتقاعد) ومن ثم بيعه للمستفيد بالتقسيط وبهامش ربح محدد.<sup>37</sup>

الثاني عشر - ما الإجراءات التي اتخذتها دولتكم في السنوات الخمس الماضية لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات في بلدك؟

- تعزيز حصول النساء على خدمات صحية من خلال توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة أو خدمات الصحة العامة:  
- تواصلت جهود المملكة في رفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمستفيدين مراعية مبدأ المساواة، وقد ركزت هذه الجهود على مجالات عدة منها: مجالات رعاية الأمومة، والطفولة وبرامج التحصين والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والرعاية الصحية للطلاب والطالبات، والصحة النفسية، والرعاية الصحية في حالات الحوادث، والطوارئ، والكوارث، ومكافحة الأمراض المعدية والوبائية، وعلاج الأمراض المستعصية، وزراعة الأعضاء، وغير ذلك من عناصر الرعاية

<sup>36</sup> منصة الدعم والحماية الاجتماعية – تم الاطلاع بتاريخ 28 فبراير 2024م - <https://sbis.hrsd.gov.sa/#/login>

<sup>37</sup> <sup>37</sup> المنصة الوطنية الموحدة- تم الاطلاع بتاريخ 28 فبراير 2024م- <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/SocialProtection>

الصحية الشاملة، إضافة إلى ما يتعلق بالبنية التحتية المساندة في هذا المجال وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية المخصصة لوزارة الصحة في عام 2022م بلغت (111,954,079,210) ريال سعودي وما يعادل أكثر من (29) مليار دولار أمريكي.<sup>38</sup>

- ارتفع عدد مراكز الرعاية الأولية المنتشرة في جميع محافظات المملكة إذ بلغت حتى ديسمبر 2022م: (2131) مركزاً صحياً موزعة على مختلف مناطق ومحافظات وقرى المملكة، تُعنى بتقديم الرعاية الأولية للمستفيدين للجميع بدون استثناء، وتقدم خدمات الرعاية الأولية بنسبة تغطية 100% في المدن الرئيسية غير الطرفية وتم تغطية التجمعات السكانية بما فيها الطرفية بالخدمات الصحية الأساسية بنسبة 93.9% حتى العام 2022م.<sup>39</sup>

- راعت السياسات الصحية رفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة لقاطني المناطق الريفية لضمان تحقيق المساواة بين القاطنين في المناطق الحضرية والريفية في التمتع بالحق في الصحة والخدمات الصحية. ومن وسائل تحقيق هذه الأهداف دعم وتطوير وزيادة المدن الطبية والمستشفيات التخصصية مع توزيعها توزيعاً عادلاً يتيح للمرضى الوصول إليها دون عناء ويخفف عنهم وعن ذويهم مشقة الانتقال. كما تم افتتاح (10) مستشفيات خلال عام 2021م لرفع الطاقة الاستيعابية بسعة تتجاوز (1500) سرير في مختلف مناطق المملكة، وتشغيل (87) مركز إسعاف موزعة على مختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى تفعيل مشروع طبيب لكل أسرة والذي يربط الفرد وأسرته بطبيب موحد في الرعاية الأولية، وقد بلغ عدد المستفيدين خلال عام 2021م أكثر من مليون مستفيد.<sup>40</sup>

- توسيع خدمات صحية محددة للنساء والفتيات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وخدمات صحة الأم، وخدمات فيروس نقص المناعة البشرية:

هناك عدة إجراءات اتخذتها المملكة خلال خمس السنوات الماضية لتحسين النتائج الصحية للمرأة وتتمثل في الآتي:

- توفر الخدمات الصحية لما قبل الزواج من خلال برنامج الزواج الصحي الذي يقدم فحوصات أساسية لبعض الأمراض الوراثية وبعض الأمراض المعدية والمنقولة جنسياً للتقليل والحد من الآثار الصحية الضارة التي تنتج عنها وتؤثر على صحة الأم والجنين.

- التوسع في حزمة الخدمات الصحية الأساسية التي تُعنى بالنساء قبل وأثناء الحمل وخلال وما بعد الولادة. حيث تقدم هذه الخدمات بجميع المراكز الصحية الأولية مع توفرها بالعيادات المتنقلة التي تغطي المناطق النائية والريفية. وتشمل هذه الخدمات الفحص المبكر لبعض الأمراض حسب بروتوكول متابعة الحامل من خلال الزيارات الأساسية وتوفير التطعيمات والعلاجات التي تحتاجها مع توفير خدمة النصح والإرشاد الصحي وفقاً لمرحلة الحمل. كما تتم الولادة بواسطة كادر صحي مؤهل ومتابعها صحياً هي والمولود بعد الولادة.

- حماية للأم والجنين تم اعتماد فحص مرض نقص المناعة البشري ضمن الفحوصات الأساسية والإلزامية التي يجب أن تُجرى لكل امرأة حامل لتقليل مخاطر الإصابة لدى الجنين ويلتزم البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز بتوعية وتعريف أفراد المجتمع بما فيهم الأم والطفل بالمرض مع توفير حملات توعوية متواصلة من أجل الوصول إلى الأهداف الإنمائية العالمية.

<sup>38</sup> CEDAW/C/SAU/5 - التقرير الدوري الخامس للمملكة العربية السعودية المقدم وفقاً للمادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2023م- ص 35

<sup>39</sup> CEDAW/C/SAU/5 - التقرير الدوري الخامس للمملكة العربية السعودية المقدم وفقاً للمادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2023م- ص 35

<sup>40</sup> CEDAW/C/SAU/5 - التقرير الدوري الخامس للمملكة العربية السعودية المقدم وفقاً للمادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2023م- ص 39

- يشتمل نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم على أحقية المرأة الحامل المصابة بفيروس نقص المناعة البشري في الحصول على الخدمات الصحية اللازمة لها ولجنينها. ويشدد النظام على عدم جواز إجبار المرأة الحامل المصابة بالإيدز على الإجهاض أو حرمانها من حضانه أطفالها أو رعايتهم بسبب إصابتها.
- تقدم وزارة الصحة خدمات الفحص المبكر لسرطان الثدي والقولون والمستقيم لجميع النساء المستهدفات للتقليل من معدل المرضى والوفيات منها.
- يتم الفحص المبكر للأمراض المزمنة بصورة دورية حيث توجد عيادة الأمراض المزمنة بجميع مراكز الرعاية الأولية ويشمل الفحص داء السكري، ارتفاع ضغط الدم، السمنة، والصحة النفسية كالاكتئاب والقلق.
- حديثاً أُدرج عدد من خدمات تنظيم الأسرة بشقيها المشورة الصحية بالإضافة لتوفر أدوية تنظيم الحمل، في نظام وصفتي أو الصيدلية الداخلية بالمركز ويتم صرفها وفقاً للبروتوكول المعتمد والحالة الصحية للمرأة.
- تركز الوزارة على نهج الوقاية الصحية لما لها من دور فعال من تقليل معدل انتشار الأمراض والأوبئة. حيث يتم إعطاء التطعيمات الأساسية والموسمية وفقاً للبروتوكول التطعيمات المعتمد.
- نُفذ عدد من الحملات التوعوية تشمل التوعية بأهم المعلومات الصحية التي تخص صحة المرأة بالإضافة لتفعيل الأيام العالمية مثل يوم صحة المرأة، يوم مكافحة سرطان الثدي والأمراض المزمنة الأخرى. كما يتم دورياً تحديث المحتوى التثقيفي على الصفحة الرئيسية لوزارة الصحة.
- تحرص وزارة الصحة لضمان جودة الخدمات الصحية المقدمة على التدريب أثناء الخدمة للكادر الطبي الذي يعمل في مجال خدمات صحة المرأة مما يجعله ملماً بأحدث المعلومات والبروتوكولات المبنية على الأدلة والبراهين مما ينمي ويحسن من معرفته ومهاراته.
- اهتمت وزارة الصحة بصحة الأم والجنين حيث قامت بتطوير وتفعيل مسار الأمومة الآمنة الذي يُعنى بالمرأة من قبل الحمل مروراً بمرحلة الحمل والولادة وما بعد الولادة خلال فترة النفاس ومتابعة الحالة الصحية للطفل حتى عمر خمس سنوات من خلال عيادات الطفل السليم. ويبدأ هذا المسار الصحي من الرعاية الصحية الأولية ومن ثم الثانوية وفقاً لحاجة المستفيد الصحية مما يؤكد تكامل وشمولية الخدمات الصحية المقدمة.
- الثالث عشر - ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات، بما في ذلك في القطاعات التي تعاني من ضعف التمثيل؟
- اتخاذ تدابير لزيادة وصول الفتيات إلى التعليم والتدريب التقني المهني (TVET)، وبرامج تنمية المهارات، ومواصلة دراستهن واستكمالها:
- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني هي الجهة الحكومية المعنية بالتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية منذ عام 1400هـ/1980م، وتختص المؤسسة بتنمية الموارد البشرية الوطنية من خلال التدريب، بما يساهم في سد احتياجات سوق العمل من القوى البشرية، وتقدم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني برامج التدريب التقني والمهني للذكور والإناث وفقاً لطلب سوق العمل الكمي والنوعي، حيث تقدم العديد من البرامج التدريبية في منشآت التدريبية من كليات تقنية ومعاهد، وكذلك في معاهد الشركات الإستراتيجية، والكليات التقنية العالمية، بالإضافة إلى برامج تدريبية في منشآت التدريب الأهلي،

وبرامج مساندة مجتمعية مرنة. ويصل العدد الإجمالي لمنشآت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني (283) منشأة تغطي كافة أرجاء المملكة العربية السعودية. وبحسب نتائج مؤشر المعرفة العالمي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، تحتل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني المرتبة التاسعة عالمياً للعام 2021م.

- تقدم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني العديد من البرامج التدريبية في منشآتها التدريبية، وكذلك في معاهد الشراكات الإستراتيجية، والكليات التقنية العالمية، بالإضافة إلى برامج تدريبية في منشآت التدريب الأهلي، وبرامج مساندة مجتمعية مرنة، ويصل العدد الإجمالي لمنشآت المؤسسة إلى (260) منشأة تغطي كافة أرجاء المملكة، فيما يصل عدد المتدربين والمتدربات في مختلف البرامج التدريبية لأكثر من (240) ألف متدرب ومتدربة، وفيما يلي عرض للوحدات التدريبية:

- الكليات التقنية: كليات تؤهل حملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها من الجنسين للحصول على الشهادة الجامعية المتوسطة، كما تقدم برامج البكالوريوس التطبيقي في مجموعة من الكليات لتأهيلهم كمهندسين تقنيين، وقد بلغ عدد الملتحقين (246,883) لعام 2023م.

- الكليات التقنية العالمية: كليات تقنية حكومية تقدم التدريب من خلال مشغلين دوليين. وتقدم هذه الكليات درجة الدبلوم في مدة سنتين مسبقاً بسنة تحضيرية في اللغة الإنجليزية، ويتم تقديم برنامج بكالوريوس الهندسة التطبيقي في كلية المدربين التقنيين، وقد بلغ عدد الملتحقين (6794) للعام 2023م.

- معاهد الشراكات الإستراتيجية: معاهد تدريبية تقنية غير ربحية تبنى المؤسسة إنشاءها والترخيص لها، والإشراف عليها، وتشغيلها مع القطاع الخاص، وتقدم لحاملي الثانوية أو ما يعادلها برامج تدريبية تقنية متنوعة في المدة بتوظيف مبتدئ بالتدريب، وقد بلغ عدد الملتحقين (12,998) لعام 2023م.

- المعاهد الصناعية ومعاهد العمارة والتشييد الثانوية: معاهد ثانوية تدريبية يتم الالتحاق بها من خريجي المرحلة المتوسطة ومن التعليم العام بالصفين الأول والثاني الثانوي، وتؤهلهم للحصول على دبلوم المعاهد الصناعية والعمارة والتشييد الثانوي ومدة التدريب (3) سنوات. كما تقدم تلك المعاهد برامج تدريبية مسائية متنوعة مفتوحة لجميع المستويات لكل فئات المجتمع، وقد بلغ عدد الملتحقين (17217) للعام 2023م.<sup>41</sup>

- التوسع في برامج الابتعاث للطلّبات من وزارة التعليم حيث أتيحت الخيارات الواسعة أمام الطّالبات الراغبات بمواصلة دراستهن خارج المملكة وفي أرقى الجامعات الدولية، وقد وصل عدد الطّالبات المبتعثات للدراسة في الجامعات خارج المملكة العربية السعودية للعام 2023م (15675) ألف طالبة، منهن (4121) في مرحلة الدكتوراه و (2815) في مرحلة الماجستير، (6314) في مرحلة البكالوريوس، وهناك عدد من الطّالبات ملتحقات في برامج الدبلوم والزمالة وغيرها. وبلغ عدد الخريجات خلال العام 2023م (2614) طالبة يمثلن قرابة (42%) من إجمالي الخريجين. كما تحظى الطّالبات المبتعثات بالعديد من الحوافز التي تهدف إلى ضمان أهداف الابتعاث، ومن ذلك: الحصول على تذاكر سفر ودعم مالي وتغطية بالتأمين الصحي لمراقبين طوال البعثة، مع إمكانية التقديم على الابتعاث، وقد تم تعديل نظام الابتعاث الحالي وألغى اشتراط المحرم أو ولي الأمر لتيسير التحديات أمام الطّالبات الراغبات بالابتعاث.<sup>42</sup>

<sup>41</sup> الموقع الرسمي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني-تم الاطلاع بتاريخ 28 فبراير 2024م- <https://tvtc.gov.sa/ar/Statistics/Pages/default.aspx>

<sup>42</sup> تقرير وزارة التعليم 2024م

- تدليل العقبات التي تحول دون نجاح النساء والفتيات في الانتقال من المدرسة إلى العمل:

- إشارة إلى (سادساً) في التقرير الحالي فيما يختص بالسياسة الوطنية لتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة والتي صدرت بقرار مجلس الوزراء رقم (416) وتاريخ 17/6/1444هـ الموافق 10 يناير 2023م، ومن ضمن أهداف السياسة ذات العلاقة بالمرأة ما يأتي:

الهدف الأول: تطوير الأنظمة والسياسات التي تحدد وتمنع صراحةً التمييز وتعزز المساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة، ويتفرع عنه الآتي:

1. تطوير أنظمة وسياسات العمل: لتأصيل مفهوم عدم التمييز في الاستخدام والمهنة وضمان تطبيق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص.

2. قياس أثر تشريعات عدم التمييز في الاستخدام والمهنة: تفعيل التقييم المستمر لتشريعات عدم التمييز في الاستخدام والمهنة وقياس أثرها على سوق العمل.

الهدف الثاني: تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل: تسعى السياسة إلى وضع إجراءات وبرامج ومبادرات لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في سوق العمل. وبناءً عليه، فقد حُددت الإجراءات والبرامج الآتية:

1. عمل مراجعة - بالتنسيق مع أصحاب المصلحة - لجميع البرامج القائمة الخاصة بتمكين المرأة، ومنها برامج التدريب؛ لتقييم أثرها، وفهم عناصر النجاح وفعالية المخرجات التدريبية.

2. التسويق الاجتماعي للبرامج ذات العلاقة وتعزيز الوعي.

3. دعم انتقال المرأة من المرحلة التعليمية إلى سوق العمل، عن طريق تصميم برامج تدريب بالتنسيق مع أصحاب العمل ومقدمي خدمات التدريب.

4. دعم عودة المرأة إلى العمل بعد الانقطاع، عن طريق برامج التدريب المهني وخدمات التوظيف.

الهدف الثالث: دعم تنفيذ السياسة بإجراءات فعالة: ستراقب وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وتتابع تنفيذ السياسة وتعد إطاراً للمتابعة والرصد، وستكون الوزارة المرجع في حال وجود استفسارات أو تساؤلات من مختلف الجهات بشأن السياسة.

- كما حرصت الدولة، ممثلة هيئة السوق المالية، على تدريب الطالبات والخريجات ضمن مختلف برامج التأهيل والتدريب وتمكينهن لرفع مستوى المعرفة والمهارات في الجوانب الفنية والنظامية في مجال الأوراق المالية وتعزيز فرص حصولهن على وظائف في قطاع السوق المالية، وقد تم تدريب (41) امرأة في برنامج تأهيل الخريجين المتفوقين في عام 2022م مما يشكل 67% من إجمالي المشاركين، كما تم تدريب (74) امرأة في برنامج التدريب التعاوني هيئة السوق المالية في عام 2022م مما يشكل 68% من إجمالي المتدربين.<sup>43</sup>

تقرير المرصد الوطني للمرأة 2024م<sup>43</sup>



الرابع عشر - ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك لضمان أن يكون التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19 موجهاً نحو سد الفجوات بين الجنسين من حيث الفقر أو التوظيف أو الحماية الاجتماعية أو التعليم أو الصحة أو جميعها التي تسببت الجائحة في تفاقمها؟

قامت المملكة العربية السعودية باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة وتأكيـد التعافي الاقتصادي من تأثيرات جائحة كوفيد-19 بحيث يكون شاملاً ويسد الفجوات بين الجنسين في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك دعم القطاعات الاقتصادية المتضررة من حيث تقديم دعم مالي وإجراءات تحفيزية للقطاعات المتأثرة مما يساعد على توفير فرص عمل ودخل للعاملين، إضافةً إلى وضع نظام الحماية الاجتماعية وفق إستراتيجيات مدروسة لتحقيق مجتمع سليم وتممكن ومن ذلك برنامج صرف مستحقات التعطل عن العمل (ساند)، وبرنامج إعانة الباحثين عن عمل، وبرنامج تمهير، وحساب المواطن والدعم المالي للأسر المتضررة، من ناحية أخرى القيام بتوفير الرعاية الصحية الأساسية وإنشاء عدة برامج لمواكبة التحول والاستعداد الكامل منها تطبيق صحي الذي سهل القيام بحجز المواعيد والتواصل عن بعد مع توفير طبيب لكل أسرة. إضافةً إلى تعزيز البنية التحتية للتعليم عن بعد بتوفير الوسائل التقنية اللازمة من خلال تطبيق مدرستي وجاءت من ناحية أخرى زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 15٪ كأحد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لحماية اقتصاد المملكة ومساعدته على تجاوز أزمة جائحة كوفيد-19 العالمية وتداعياتها المالية والاقتصادية بأقل الأضرار الممكنة.

على أعقاب أزمة كوفيد-19، شهد استخدام التكنولوجيا، وخاصة تكنولوجيا المعلومات (IT)، تسارعاً ملحوظاً على الصعيد العالمي، ولم تكن المملكة العربية السعودية استثناءً. فقد أبرز الوباء أهمية البنية التحتية الرقمية والحلول التكنولوجية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وضمان استمرارية الأعمال، وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع. في هذا السياق، كان النمو والنجاح الذي حققته المملكة العربية السعودية مؤخراً في تطوير واستخدام التكنولوجيا جديراً بالاهتمام بشكل خاص. ثبت أن استثمارات المملكة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومبادرات التحول الرقمي كانت ضرورية في مواجهة التحديات التي فرضتها جائحة كورونا. ويلحظ أنه لم تساهم هذه التطورات في ازدهار النمو الاقتصادي فحسب، بل مكّنت الدولة أيضاً من مواكبة التقدم والتغيرات في المشهد العالمي سريع التطور. كما سهّل اعتماد التقنيات المتقدمة الوصول إلى الخدمات في مختلف القطاعات، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والحكومة، مما يضمن تلبية احتياجات المجتمع حتى في أوقات الأزمات.

كانت إحدى أهم جوانب النمو التكنولوجي في المملكة العربية السعودية تمكين المرأة في هذا المجال. لقد أدركت الحكومة الدور المحوري الذي تلعبه المرأة في دفع الابتكار وقدمت الدعم والمساعدة لتشجيع مشاركتها في قطاع التكنولوجيا. وقد حقق هذا التركيز على المساواة بين الجنسين في مجال التكنولوجيا نتائج ملحوظة، حيث حققت النساء السعوديات العديد من النجاحات ونلن اعترافاً دولياً على مساهماتهن.

ومن الأمثلة البارزة على هذا الاعتراف حصول المملكة على الجائزة العالمية للمرأة في مجال التكنولوجيا من الاتحاد الدولي للاتصالات، وتحديداً في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تسلط هذه الجائزة الضوء على التزام الدولة بتعزيز المساواة بين الجنسين في صناعة التكنولوجيا وتقر بإنجازات المتميزة للمرأة السعودية في هذا المجال.

لقد سارعت أزمة كوفيد-19 إلى تبني العمل عن بعد والتعليم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، إلى جانب حلول رقمية أخرى. إن النهج الاستباقي الذي تتبعه المملكة العربية السعودية لتطوير التكنولوجيا وتركيزها على تمكين المرأة في هذا القطاع قد مكّنها من التكيف الفعال مع هذه التغييرات. ومن خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية ودعم الابتكار وتعزيز قوة عاملة في مجال التكنولوجيا متنوعة وشاملة، أثبتت المملكة قدرتها على الصمود وقدرتها على الازدهار في مواجهة الشدائد.

ويعتبر نجاح المملكة العربية السعودية في هذا الصدد نموذجاً للدول الأخرى التي تسعى إلى الاستفادة من قوة التكنولوجيا لبناء مستقبل أكثر مرونة وشمولية. من خلال إعطاء الأولوية للتحويل الرقمي وتمكين المرأة في قطاع التكنولوجيا، فإن المملكة في وضع جيد لمواصلة دورها القيادي في المشهد العالمي للتكنولوجيا.

فيما يلي أهم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنساء السعوديات (اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 عامًا فأكثر) على مستوى المملكة (خلال عام 2021)<sup>44</sup>

بلغت نسبة استخدام السعوديات للهاتف المحمول (96.97%)، وهي أعلى من استخدام الكمبيوتر الذي وصل إلى (46.60%)، بينما بلغت نسبة السعوديات اللاتي يمتلكن هواتف محمولة (96.23%)، بينما بلغ استخدام السعوديات للإنترنت (90.39%).

### 3/ التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية:

الخامس عشر - في السنوات الخمس الماضية، أي أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وفي أي سياقات أو مواضع محددة، قد أعطتها دولتك الأولوية للعمل؟

- العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا (مثل التحرش الجنسي عبر الإنترنت، والمطاردة عبر الإنترنت، والمشاركة غير الرضائية للصور الحميمة):

- صدر نظام مكافحة جريمة التحرش بمرسوم ملكي رقم (م/96) وتاريخ 1439/9/16 هـ الموافق 2018/5/30 م، ونصت المادة (1) على أنه يقصد بجريمة التحرش، كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي، تصدر من شخص تجاه أي شخص آخر، تمس جسده أو عرضه، أو تخدش حياءه، بأي وسيلة كانت، بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة، ويهدف هذا النظام إلى مكافحة جريمة التحرش، والحيلولة دون وقوعها، وتطبيق العقوبة على مرتكبها، وحماية المجني عليه؛ وذلك صيانة لخصوصية الفرد وكرامته وحرية الشخصية، التي كفلتها أحكام الشريعة الإسلامية، والأنظمة.<sup>45</sup>

- أطلقت وزارة الداخلية تطبيق "كلنا أمن" وهي خدمة تتيح للمواطن والمقيم تقديم البلاغات الأمنية والجنائية والبلاغات المتعلقة بالمساس بالحياة الشخصية، والتهديد، وانتحال الشخصية، والابتزاز، واختراق حسابات التواصل الاجتماعي،

<sup>44</sup> [https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/Saudi\\_Women%27s\\_Report\\_2022\\_EN.pdf](https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/Saudi_Women%27s_Report_2022_EN.pdf) الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

<sup>45</sup> <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/f9de1b7f-7526-4c44-b9f3-a9f8015cf5b6/1> - موقع هيئة الخبراء

والتشهير، والنصب والاحتيال، وغيرها من الجرائم الجنائية والبلاغات الأمنية دون الحاجة لمراجعة الجهة، وذلك إلكترونياً من خلال تطبيق كلنا أمن.

- فيما يتعلق بخطاب الكراهية، فقد تضمن نظام الإعلام المرئي والمسموع لعام 2017م، الذي صدرت لائحته التنفيذية في 1440/3/4هـ الموافق 12 نوفمبر 2018م عدم التعرض إلى ما من شأنه إثارة النعرات والفرقة والكراهية بين المواطنين، والتحرّيز على العنف، وتهديد السلم المجتمعي (المادة 5)، هذا بالإضافة إلى ما تضمنته المادة (9) من نظام المطبوعات والنشر من حظرٍ لنشر ما يثير النعرات ويبث الفرقة بين المواطنين. ويجري العمل - حالياً - على إعداد مشروع نظام العقوبات الذي سيتضمن وصفاً لجميع الجرائم والمعاقبة عليها.<sup>46</sup>

#### - زواج القاصرات والزواج المبكر والزواج القسري:

- صدر نظام الأحوال الشخصية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/73) وتاريخ 1443/8/6هـ الموافق 8 مارس 2022م، والذي يتناول الأحكام المنظمة للعلاقة الأسرية، ويهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسرة باعتبارها المكون الأساسي للمجتمع، وضبط السلطة التقديرية للقضاة بما يعزز استقرار الأحكام القضائية ويحد من اختلافها، وتأطير العلاقات بين أفراد الأسرة وحماية حقوقهم، وتسريع الفصل في المنازعات الأسرية.

- وقد حدد النظام السن الأدنى للزواج بـ(18) عاماً وللمحكمة أن تأذن بزواج من لم يتم الثامنة عشرة من عمره ذكراً كان أو أنثى؛ إذا كان بالغاً بعد التحقق من مصلحته في هذا الزواج وفق الإجراءات المنظمة لذلك، والتأكيد على حق المرأة في نفقة زوجها عليها بغض النظر عن حالتها المادية، وإثبات حق المرأة في فسخ عقد الزواج بإرادة منفردة في عدد من الحالات، وتمكين المرأة من توثيق الطلاق والمراجعة حتى مع عدم موافقة الزوج، وإلزام الزوج بتعويض الزوجة تعويضاً عادلاً عند عدم توثيقه وقائع الأحوال الشخصية في عدد من الحالات.<sup>47</sup>

- كذلك نصت المادة الثالثة عشرة من نظام الأحوال الشخصية أنه يشترط لصحة عقد الزواج عدد من الاشتراطات من ضمنها "رضا الزوجين"، فإذا لم يتحقق رضا المرأة في الزواج، فإن الزواج باطل. كما أسهم التحول الإلكتروني في حماية حق المرأة حيث أصبح عقد الزواج إلكترونياً تتم المصادقة عليه من قبل المرأة من خلال رقم هويتها ورمز مصادقة على هاتفها المربوط ببصمتها وهويتها مما يسهم في الحد من حالات تزويج المرأة من غير رضاها.

#### - الاتجار بالنساء والفتيات:

- تم تخصيص دوائر جزائية في المحاكم المعنية للنظر في قضايا الاتجار بالأشخاص في يناير 2020م، لتتولى النظر في قضايا الاتجار بالأشخاص من قبل قضاة متخصصين في هذا النوع من الجرائم، كما أنشأت النيابة العامة في عام 2019م، نيابات متخصصة في قضايا الاتجار بالأشخاص تتولى التحقيق والادعاء العام في قضايا الاتجار بالأشخاص من قبل محققين ومدعين عامين متخصصين ومؤهلين في هذا النوع من الجرائم.<sup>48</sup>

- في إطار السياسات، تم اعتماد الخطة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص للأعوام 2021-2023م، بتاريخ 1442/12/25هـ، الموافق 25 يوليو 2021م، وتم إعداد الخطة بالتنسيق مع الجهات المعنية باللجنة والمنظمات الدولية

<sup>46</sup> تقرير هيئة حقوق الإنسان 2024م

<sup>47</sup> تقرير هيئة حقوق الإنسان 2024م

<sup>48</sup> CEDAW/C/SAU/5 - التقرير الدوري الخامس للمملكة العربية السعودية المقدم وفقاً للمادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2023م- ص 24

وتتضمن الخطة أربع محاور إستراتيجية (الوقاية، والحماية والمساعدة، والملاحقة القضائية، والشراكات والتعاون)، كما تم بناء الأهداف الإستراتيجية والأنشطة والمبادرات المتعلقة بكل هدف بشكل تفصيلي ووفقاً لمستهدفات قابلة للتحقيق. ومن الممارسات الجيدة في هذا المجال، إنشاء ملحقيات عمالية في سفارات المملكة في دول الاستقدام.<sup>49</sup>

- وللتبليغ عن جرائم الاتجار بالأشخاص تم تخصيص أيقونة في واجهة تطبيق (كلنا أمن) لتلقي بلاغات الجرائم المحتملة للاتجار بالأشخاص، حيث يشمل التطبيق التصنيفات التالية: العمل الجبري، المتاجرة بالجنس، المتاجرة بالتسول، الممارسات الشبيهة بالرق، المتاجرة بالأعضاء.<sup>50</sup>

- وفي مجال تعزيز القدرات الوطنية، قامت اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بتدريب أكثر من (1580) متدرباً خلال عامي 2021-2022م، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، والمنظمة الدولية للهجرة IOM. نتيجة لهذه الجهود، حققت المملكة تقدماً كبيراً في تصنيف مؤشر الاتجار بالأشخاص إلى المستوى الثاني، وفقاً للتقارير الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية التي تتضمن تصنيفاً للدول في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.<sup>51</sup>

السادس عشر - ما الإجراءات التي وضعتها دولتك على رأس الأولويات في السنوات الخمس الماضية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات؟

- تقديم أو تعزيز قوانين مناهضة العنف ضد المرأة، وتطبيقها وتنفيذها:

- صدر نظام الحماية من الإيذاء بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/52) وتاريخ 1434/11/15هـ الموافق 2013/9/21م، والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/72) وتاريخ 1443/8/6هـ الموافق 2022/3/9م، الذي يهدف لتوفير الحماية من الإيذاء والعنف بمختلف أنواعه، وتقديم المساعدة والمعالجة، والإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية لضحاياه، ومساءلة المتسبب ومعاقبته، والتأكيد على نشر التوعية حول مفهوم الإيذاء والآثار المترتبة عليه، ومعالجة الظواهر السلوكية في المجتمع.

- كما يتم تلقي شكاوى وبلاغات العنف الأسري بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من قبل مركز تلقي البلاغات المنشأ في مارس 2016م، والذي يعمل على مدار (24) ساعة، لاستقبال جميع البلاغات من خلال الرقم الموحد (1919)، والمركز الوطني للعمليات الأمنية (911) وتطبيق "كلنا أمن"، كما تم تكوين فرق حماية في جميع المناطق والمحافظات لتلقي البلاغات. وتحال البلاغات التي يتلقاها المركز إلى وحدات الحماية الاجتماعية، والتي تتولى استكمال الإجراءات اللازمة، ومساعدة الضحايا، وإحالة من تتوفر بحقه دلائل كافية على ارتكابه جريمة إلى (النيابة العامة) لاستكمال الإجراءات النظامية وفق ما نص عليه نظام الحماية من الإيذاء. كما أنشأت النيابة العامة نيابات متخصصة في الأسرة، وقد بلغ عدد بلاغات العنف الأسري في عام 2022م (29991) بلاغاً، (70%) منها تعود إلى إناث و(30%) تعود إلى ذكور، ووفقاً للسن بلغت نسبة بلاغات الأطفال (18 سنة فأقل) (36%)، ومن (19-60 سنة) (61%) والمسنين (60 سنة فأعلى) (3%).

- وفق إحصائية لرصد قضايا مخالفة نظامي الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل بلغت عدد (1695) مخالفة من 2018 حتى 2023م.<sup>52</sup>

49 تقرير هيئة حقوق الإنسان 2024م

50 CEDAW/C/SAU/5 - التقرير الدوري الخامس للمملكة العربية السعودية المقدم وفقاً للمادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2023م- ص 24

51 تقرير هيئة حقوق الإنسان 2024م

52 تقرير هيئة حقوق الإنسان 2024م

- وقد كرست الإدارة العامة للحماية من العنف الأسري وحماية الطفل جهودها وإمكاناتها للحد من ظاهرة (العنف الأسري) والتقليل من أثاره، ومن أنواعه: العنف الجسدي، العنف النفسي، العنف الجنسي، العنف اللفظي، العنف المالي والاقتصادي، الإهمال، العنف الثقافي والاجتماعي.

- في إطار تطوير آليات التعاون بين الجهات المعنية بالعنف الأسري في المملكة العربية السعودية تم إعداد دليل تعريفي خاص بتعريفات العنف الأسري وأشكاله وقياس شدته، ودليل إجرائي للتعامل مع بلاغات العنف الأسري، كما تم تطوير حزمة متكاملة من الخدمات والبرامج المقدمة للمرأة والطفل والأسرة والتي تهدف للحفاظ على الأسرة وتحسين العلاقات بين أفرادها والتعافي من صدمات العنف الأسري وبناء واحترام الذات.<sup>53</sup>

- تقوم لجنة المرأة في مجلس شؤون الأسرة بتفعيل حملة 16 يوماً لمناهضة العنف الموجه ضد المرأة سنوياً ويقوم بتفعيل الحملة مجلس شؤون الأسرة وشركاؤه من جميع القطاعات الحكومية الخاصة، والقطاع غير الربحي.

- تقديم خطط عمل وطنية أو تحديثها أو توسيعها بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات:

- انطلاقاً من رؤية السعودية 2030م قامت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بوضع منهجية متكاملة لحماية الأسرة وذلك بزيادة تغطية مراكز الحماية الأسرية في المناطق لتصبح متوافقة مع استجابة أكثر اتساقاً ومعاصرة للعنف الأسري.

- إستراتيجية الإدارة العامة للحماية من العنف الأسري وحماية الطفل: تنطلق من تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة وتهدف إلى تفعيل نظام شامل متكامل يحقق الأمان ويحد من العنف الأسري من خلال سبع ركائز أساسية: خدمات متكاملة، مراكز حماية متكاملة، تطوير دور الوزارة بصفتها مشرفة على النظام، إعادة تطوير نظام مندمج، تطوير القدرات للقوى العاملة المدربة والمؤهلة، التطوير الشامل في القطاعات المختلفة، تحديث الأنظمة واللوائح.

- إطلاق مبادرة بالشراكة مع القطاع غير الربحي لزيادة التغطية الجغرافية لخدمات الحماية الأسرية بالمملكة وتهدف إلى تحسين جودة الخدمات الاجتماعية، زيادة التغطية الجغرافية لخدمات الحماية الأسرية، مما يسهم في تحقيق كفاءة الإنفاق في الجهات الحكومية.<sup>54</sup>

- إدخال أو تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة وصول المرأة إلى العدالة (مثل إنشاء المحاكم المتخصصة، والتدريب على القضاء والشرطة، وأوامر الحماية، والإنصاف والتعويضات، بما في ذلك قضايا قتل النساء):

- دشن برنامج الأمان الأسري الوطني "خط مساندة المرأة" بتاريخ 2023/5/24م وهو خط هاتفي يهتم بتعزيز مكانة المرأة في المجتمع، ودعمها من خلال تقديم الإرشاد المناسب عبر فريق مختص، أو إحالتها إلى الجهات المعنية لمتابعة معالجة المشكلة. ويسعى خط مساندة المرأة في العمل إلى شمولية الخدمات لكافة المشكلات والتحديات التي تواجه المرأة في كافة المناطق وتمكين المرأة من التعبير عن الصعوبات التي تواجهها، والاستماع إليها بفعالية وخصوصية وتقديم المشورة المناسبة عبر فريق إرشادي متخصص ومؤهل والتواصل مع الجهات المختصة لمتابعة المشكلات والعمل على معالجتها. حيث تم تدريب العاملين في خط مساندة المرأة تدريباً مكثفًا بإقامة العديد من الدورات المتخصصة في مجال خدمة المرأة للعمل على تلبية الاحتياجات ومواجهة المشكلات التي قد تعترضهم أمام تلقي الاتصالات، والاستجابة للاستفسارات حيال المشكلات الأسرية والزوجية ومشاكل التكيف

<sup>53</sup> تقرير الإدارة العامة للحماية الأسرية 2024م

<sup>54</sup> تقرير الإدارة العامة للحماية الأسرية 2024م

وغيرها من الظروف التي تحول دون تحقيق المرأة لأهدافها. بالتعاون مع العديد من الجهات المعنية كوزارة العدل، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، مجلس شؤون الأسرة، هيئة حقوق الإنسان، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، جامعة الملك سعود بن عبد العزيز، المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية، صندوق تنمية الموارد البشرية، اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. علمًا بأنه لا يزال مشروع خط مساندة المرأة في المملكة العربية السعودية في مراحلها الأولى.

تجدر الإشارة هنا إلى أن برنامج الأمان الأسري الوطني هو برنامج غير حكومي، يهدف إلى حماية الأسرة من العنف، من خلال رصد حالات الإساءة ودراستها وإفادة الجهات المختصة في هذا المجال، تحت إشراف الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية.<sup>55</sup>

- كما تمثلت جهود وزارة الداخلية في التصدي والوقاية من العنف ضد المرأة من خلال كافة الوسائل المتاحة بما فيها تفعيل الأيام العالمية بمشاركة المنظمات المحلية والعربية والدولية، ويركز المركز الوطني للعمليات الأمنية (911) على التمكين الشامل للمرأة وحماية حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. إضافة إلى تحفيز العمل وتعزيز وتكامل الجهود، وخلق حالة توعوية اجتماعية شاملة نحو قضية العنف ضد المرأة، وفي إطار حرص المركز على الانخراط الفاعل في كافة الجهود الوطنية والدولية المتعلقة بحماية المرأة، لنشر الوعي المجتمعي من أجل القضاء على العنف ضد المرأة، ومحاربة الممارسات الخاطئة التي تؤدي إلى العنف، فضلاً عن توفير الدعم النفسي والمجتمعي والاقتصادي للمرأة في المملكة العربية السعودية، تم عقد شراكة مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ممثلة في العنف الأسري لتواجد مندوب يعمل على مدار الساعة لاستقبال البلاغات الخاصة بالعنف الأسري في مراكز العمليات الأمنية الموحدة (911) بمناطق مكة والرياض والشرقية.<sup>56</sup>

السابع عشر - ما الإستراتيجيات التي طبقتها دولتك في السنوات الخمس الماضية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات؟

- تمكين النساء والفتيات لتعزيز استقلالهن الاقتصادي ووصولهن على الموارد، وتعزيز التكافؤ في العلاقات داخل الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع:

- تمتلك النساء السعوديات (456013) مشروعًا متناهي الصغر مما يشكل 43% من إجمالي المشاريع متناهية الصغر لكلا الجنسين، كما تمتلك (33827) من المشاريع الصغيرة والذي يشكل 22% من إجمالي المشاريع الصغيرة لكلا الجنسين، وذلك إضافة إلى (1700) من المشاريع المتوسطة والتي تشكل 10% من إجمالي المشاريع المتوسطة و (234) مشروعًا من المشاريع الكبيرة والتي تشكل 10% من إجمالي المشاريع الكبيرة، ويتم تعزيز ورفع نسب مشاركة المرأة في المشاريع التجارية المختلفة من خلال عدد من المبادرات والبرامج نستعرضها في الآتي:

- مراكز سيدات الأعمال، والتي تختص بدعم سيدات وشابات الأعمال رائدات ويبلغ عددها (17) مركزًا موزعة في مختلف مناطق المملكة.

<sup>55</sup> تقرير برنامج الأمان الأسري 2024م

<sup>56</sup> تقرير وزارة الداخلية 2024م

- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، والتي أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (301) وتاريخ 1437/07/11هـ الموافق 2016/05/18م بهدف تنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه وتنميته ورعايته وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، لرفع إنتاجية هذه المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030م، ومن ضمن هيكل منشآت توجد إدارة ريادة الأعمال وهي إدارة معنية بضمن استفادة المرأة من جميع برامج وخدمات منشآت وتصميم مبادرات وبرامج نوعية تسهم بشكل مباشر بزيادة مشاركة المرأة الاقتصادية بناء على الاحتياج والفرص المتاحة من قبل الشركاء في بيئة ريادة الأعمال. كما تعمل الإدارة على رصد التحديات التي تواجهها المرأة بالقطاعات التجارية المستهدفة والعمل على تذليل هذه التحديات بالتعاون مع إدارة تسهيل الأعمال بمنشآت.

- بنك التنمية الاجتماعية، والذي يصمم حلولاً تمويلية لمستفيدي تمويل المنشآت تساعد على البدء والانطلاق في الاستثمار لمنشآتهم الجديدة والقائمة وفق أفضل النماذج الممكنة من الناحية المالية، وغير المالية ويبلغ عدد النساء المستفيدات من المنشآت الصغيرة والناشئة (15) ألف مستفيدة بنسبة 33% من إجمالي المستفيدين.

- مبادرة تالة المرأة، والتي أطلقها مجلس شؤون الأسرة من خلال لجنة المرأة بالشراكة الإستراتيجية مع بنك التنمية الاجتماعية والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، بهدف دعم وتطوير مشاريع النساء في مختلف مناطق المملكة، وفي دورته الأولى استقطبت المبادرة (430) فكرة مشروع من كافة مناطق ومحافظات المملكة، وتم تدريب (160) رائدة أعمال على تطوير المشاريع، وقد حصل (26) مشروعاً على فرص التمويل من بنك التنمية الاجتماعية.

- أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برنامج العمل الحر تماشيًا مع رؤية 2030 وسعيًا للوصول إلى الطاقات البشرية والباحثين عن فرص دخل والعاملين لحسابهم الخاص وغيرهم من المواطنين والمواطنات في مختلف مناطق المملكة، ورفع إنتاجيتهم ومهاراتهم وخبراتهم في أعمال ملائمة ومستقرة ومنتجة، ومن أبرز مبادرات تشجيع العمل الحر ما يأتي:

- وثيقة العمل الحر، وهي مبادرة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تهدف إلى تنظيم وتحفيز العمل الحر في المملكة للمساهمة في تنوع الفرص المتاحة للمواطنات والمواطنين، والتي تمكنهم من إصدار وثيقة العمل الحر من خلال إجراءات سريعة وميسرة، والاستفادة من المميزات والخدمات المقدمة والتي تشمل توفير حلول دفع رقمية وفرص فتح حسابات بنكية تجارية و التسجيل الاختياري في التأمينات الاجتماعية، وقد بلغ عدد النساء الحاصلات على وثيقة عمل حر حتى يوليو من عام 2023م (210374) امرأة.

- مشاريع ومنتجات بنك التنمية الاجتماعية، حيث بلغ عدد النساء المستفيدات من مشاريع بنك التنمية الاجتماعي للعمل الحر (147) ألف مستفيدة بنسبة 58% من إجمالي المستفيدين من الجنسين، ومن أمثلة المشاريع والمنتجات ما يأتي:

- منتج السيارات، ويستهدف المواطنين الراغبين في الاستفادة من مسار تمويل السيارات لزيادة دخلهم الشهري، وقد استفادت منه (700) سيدة بقيمة تمويل (74) مليون.

- الإرشاد والتدريب المهني، وذلك عن طريق نشر ثقافة العمل الحر والتدريب المتخصص وإرشاد الأعمال والتدريب المهني والحر في وتأهيل العاملين وقد استفاد منها (395) ألف مستفيدة بنسبة 69% من النساء وتم تقديم أكثر من (9700) استشارة.

- يسعى الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، وتوفير العمل اللائق للجميع، ومن أبرز جهود المملكة فيما يتعلق بالمرأة على الصعيد المحلي ما يأتي:

- تمكين عمل المرأة في المدن الصناعية، حيث أنشأت الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن" خمس واحات صناعية واعدة بمواصفات ومعايير عالمية مدعومة ببنية تحتية متكاملة، وتصاميم خاصة تلبى احتياجات عمل المرأة السعودية، كما وفرت "مدن" وسائل الدعم الكامل في الواحات الصناعية، مثل النقل العام وحاضنات الأطفال، والمعاهد الفنية والمهنية المخصصة للتدريب بالتنسيق مع الجهات المعنية، وتيسير الفرص التدريبية وتأهيل العاملات بالمدن الصناعية للاستفادة من خبرة المرأة السعودية وقدرتها في مجال الصناعة.
- تمكين عمل المرأة الريفية، حيث أطلقت وزارة البيئة والمياه والزراعة برنامج التنمية الريفية المستدامة "ريف"، وبلغت قيمة الدعم المباشر المقدم للقطاعات التي يستهدفها برنامج التنمية الريفية المستدامة "ريف" خلال عام 2023م، مبلغ (435) مليون ريال، وأسهم البرنامج في زيادة مشاركة المرأة في الأعمال والأنشطة الريفية؛ حيث وصل عدد النساء الريفيات في سوق العمل نحو (50) ألف امرأة.
- برامج التدريب والتوجيه القيادي، ومن أبرزها برنامج دبلوم تمكين المرأة في مهارات حوار القيادة المنفذ من قبل أكاديمية الحوار التابعة لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، والتي استفادت منه (189) مشاركة من (23) جهة مختلفة؛ برنامج القيادات التنفيذية الرائدة والذي أطلقته جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالشراكة مع معهد إنسياد INSEAD الفرنسي في عام 2019م لتدريب (1700) من القياديات والموظفات المتوقع حصولهن على منصب قيادي في مختلف القطاعات وقد تم الوصول للمستهدف في عام 2022م.<sup>57</sup>

- التخفيف من وطأة الفقر من خلال تدخلات تستهدف المرأة أو الأسرة:

- نظام الضمان الاجتماعي المطور، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/32) وتاريخ 1442/04/04هـ الموافق 2020/11/19م، الذي ساوى بين الذكر والأنثى في معايير الاستحقاق، وقد أكدت على ذلك الفقرة (5) من المادة (1) من النظام بقولها «العائل: من يتولى رعاية تابعيه والنفقة عليهم سواء كان رجلاً أم امرأة»، فالمعيار المعتمد في استحقاق الضمان هو دخل الأسرة فقط، ويهدف النظام إلى تمكين المستفيد من تحقيق الاستقلال المالي والتحول إلى شخص منتج من خلال التأهيل والتدريب.

- أما فيما يتعلق بالتأمين ضد التعطل عن العمل، فيقوم "ساند" على رعاية العامل السعودي وأسرته خلال فترة تعطله عن عمله لظروف خارجة عن إرادته بحيث يعمل البرنامج على سد الفجوة الانتقالية بين وظيفتين وذلك بتوفير الحد الأدنى من الدخل ليوفر له ولأسرته عيشاً كريماً بالإضافة لتوفير التدريب اللازم ومساعدته في البحث عن عمل آخر، ويطبق "ساند" على جميع السعوديين دون سن (59) الخاضعين لفرع المعاشات بموجب نظام التأمينات الاجتماعية، حيث يسهم البرنامج في توظيف الوظائف في القطاع الخاص، ويعتبر أحد آليات إدارة سوق العمل حيث يحقق إيجابيات اجتماعية ذات أبعاد أمنية واقتصادية متعددة يساعد من خلالها في معالجة الأوضاع الحالية والمستقبلية.

<sup>57</sup> تقرير المرصد الوطني للمرأة 2024م



- ويقوم بنك التنمية الاجتماعية بتقديم عدد من المنتجات المصممة خصيصًا لتمكين الأسر المنتجة وفيما يلي أبرز نتائج تلك المنتجات للعام 2023م:

- قروض بنك التنمية الاجتماعية، حيث بلغ عدد النساء المستفيدات من قروض بنك التنمية الاجتماعية الموجهة للأسر المنتجة (173) ألف مستفيدة مما يساوي 98% من إجمالي نسبة القروض الممنوحة للأسر المنتجة.
- بناء القدرات، حيث تم بناء قدرات (3184) امرأة من خلال عدد من حاضنات الإنتاج والمطابخ المجتمعية لتسهيل تمكين ودمج النساء في سوق العمل وتعزيز التشارك والتواصل الاجتماعي، كما تم تنفيذ (35) ورشة لبرنامج دولي (امبريتك) بإشراف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) لتعديل سلوك الرياديين ودعم مساهمتهم في الاقتصاد المحلي، وقد بلغ عدد المستفيدين (793) منهم 51% من النساء.
- التسويق لأعمال الأسر المنتجة، حيث تم إنفاذ أكثر من (7300) من الأسر عبر مهرجانات وفعاليات شملت جميع المناطق وذلك دعمًا لتسويق منتجات الأسر المنتجة عالميًا من خلال توفير منافذ بيع مؤقتة ودائمة، وقد بلغ عدد المشاركين ريال، كما تم تسويق منتجات الأسر المنتجة عالميًا من خلال توفير منافذ بيع مؤقتة ودائمة، وقد بلغ عدد المشاركين في المنافذ الدولية أكثر من (60) أسرة وعدد المنتجات التي تم عرضها في المنافذ الدولية ما يقارب (6000) منتج وحققت مبيعات (2) مليون ريال.
- الفرص الوظيفية، حيث تم افتتاح (105) فروع يمام كافيه يعملن فيه (197) أسرة وقد وفر (139) فرصة وظيفية من خلال تشغيل المقهى وحقق مبيعات تراكمية بلغت أكثر من (14.5) مليون ريال.<sup>58</sup>

الثامن عشر - ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لمنع العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا والتصدي له (مثل التحرش الجنسي عبر الإنترنت والمطاردة عبر الإنترنت والمشاركة غير الرضائية للصور الحميمة)؟

- تقديم أو تعزيز التشريعات والأحكام التنظيمية:

تهتم المملكة بتعزيز التشريعات والأحكام التنظيمية لمنع العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا، وتتصدى له وقد صدر نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بقرار مجلس الوزراء رقم (79) بتاريخ 1428/03/08هـ، والموافق 2007/03/27م. كما أن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية جرم عددًا من الممارسات من ضمنها: الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه؛ لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعًا. المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها. التشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة. إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي. إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره، للاتجار في الجنس البشري، أو تسهيل التعامل به. إنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكات الإباحية، أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة أو نشرها أو ترويجها.

تقرير المرصد الوطني للمرأة 2024م<sup>58</sup>

## عام 2019:

- صدر قرار مجلس الوزراء رقم (444) وتاريخ 1440/08/04 هـ الموافق 9 ابريل 2019م بالموافقة على لائحة الذوق العام والتي تتضمن مجموعة السلوكيات والآداب التي يجب الالتزام بها في الأماكن العامة، فقد وضعت اللائحة غرامات على بعض المخالفات مثل التصرفات الخادشة للحياء التي تتضمن تصرفاً ذا طبيعة جنسية، ارتداء اللباس غير اللائق، وتصوير الأشخاص بشكل مباشر دون استئذانهم أو تصوير الحوادث الجنائية أو المرورية أو العرضية دون الحصول على إذن أطرافها، وتسهم اللائحة في خلق بيئة عامة آمنة لجميع الأفراد ومن ضمنهم المرأة.

- صدر المرسوم الملكي رقم (م/134) وتاريخ 27 ذو القعدة 1440 هـ الموافق 30 يوليو 2019م، بالموافقة على تعديل عدد من الأنظمة، وجاءت التعديلات على النحو الآتي:

- نظام وثائق السفر: تعديل المادة (2) وحذف المادة (3) من النظام، وبالتالي تعديل لائحته التنفيذية، بما يكفل حصول المرأة على جواز السفر، والسفر إلى خارج المملكة على قدم المساواة مع الرجل.
- نظام العمل: تعديل النظام للتأكيد على أن العمل حق للجميع ذكوراً وإناً، حيث شملت التعديلات، تعديل المادة الثالثة بما يؤكد على أن العمل حق للمواطنين وعدم جواز التمييز على أساس الجنس، أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى في إطار العمل، وتعديل المادة (155) ليشمل حظر فصل العاملة أو إنذارها بالفصل أثناء حملها أو تمتعها بإجازة الوضع، مدة مرضها الناشئ عن أي منهما على أن يثبت المرض بشهادة طبية معتمدة، وألا تتجاوز مدة غيابها (180) يوماً في السنة سواءً أكانت متصلة أم متفرقة.
- نظام التأمينات الاجتماعية، وذلك بتعديل المادة (38) من نظام التأمينات الاجتماعية بما يحقق المساواة بين الرجل والمرأة في سن التقاعد بحيث يكون (60) سنة لكلا الجنسين.
- نظام الأحوال المدنية: ومن أهم التعديلات التي أجريت على النظام، تعديل المادة (30) وذلك بحذف عبارة "محل إقامة المرأة المتزوجة هو محل إقامة زوجها إذا كانت العشرة مستمرة بينهما..."، وتعديل المواد (33)، (47)، (53) لمنح المرأة حقاً ومسؤولية مساوية للرجل فيما يتعلق بالتبليغ عن المواليد، وعن حالات الزواج، أو الطلاق، أو الرجعة، أو المخالعة، وعن وفاة الأصول، أو الفروع، أو الزوج، أو الأقارب. كما تم تعديل المادة (50) لمنح الزوج والزوجة على حدٍ سواء الحق في طلب سجل الأسرة من إدارة الأحوال المدنية وتعديل المادة (91) ليصبح نصها «يعد رب الأسرة في مجال تطبيق هذا النظام هو الأب أو الأم بالنسبة للأولاد القصر».
- وتأكيداً على حق المرأة الراشدة في الاستقلال بالسكن، جاء في ذات العام قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني رقم (2/ت/41) وتاريخ 1441/01/16 هـ الموافق 15 سبتمبر 2019م بعدم الامتناع عن إسكان المرأة بدون محرم بعد تقديم أصل الهوية أو جواز السفر.

## عام 2020:

-صدر المرسوم الملكي رقم (م/110) وتاريخ 1441/08/28 هـ الموافق 21 ابريل 2020م القاضي بإلغاء المادة (75) من نظام التنفيذ والتي كانت تنص على أنه: «لا ينفذ الحكم الصادر على الزوجة بالعودة إلى بيت الزوجية جبراً»، حيث أتى هذا الإلغاء كنتيجة إلى إلغاء طلبات «إلزام الزوجة بالعودة إلى بيت الزوجية» من موقع الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل.

- وفي ذات العام صدر المرسوم الملكي رقم (م/ 5) وتاريخ 1442/01/07 هـ الموافق 25 أغسطس 2020م بحذف المادة (149) من نظام العمل التي كانت تحظر تشغيل المرأة في المهن الخطرة أو الضارة مثل المناجم أو المحاجر، والمادة (150) والتي كانت تحظر تشغيل المرأة أثناء فترات من الليل، وبالتالي جعل المنظم قرار دخول المرأة لجميع الوظائف متاحًا لها ولم يقيد حقها في العمل بأي أمر من الأمور.
- كما صدر المرسوم الملكي رقم (م/32) وتاريخ 1442/04/04 هـ الموافق 19 نوفمبر 2020م بالموافقة على نظام الضمان الاجتماعي (المطور)، والذي شمل عددًا من الاختلافات عن النظام الاجتماعي السابق، حيث يستهدف النظام الاجتماعي المطور الفئات الأشد حاجة في المجتمع بغض النظر عن الحالة الاجتماعية، كما تضمن النظام المطور أحكامًا وعقوبات لضمان وصول المعاش للمستحقين مع تمكينهم من السعي لتحقيق الاستقلال المادي.

### عام 2022:

- صدر بالمرسوم الملكي رقم (م/47) وتاريخ 1443/06/06 هـ الموافق 6 يناير 2022م بالموافقة على نظام حقوق كبير السن ورعايته وتضمن النظام في المادة (2) منه على أن تقوم وزارة الموارد البشرية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتمكين كبار السن من العيش في بيئة تحفظ حقوقهم وتصور كرامتهم؛ والتوعية والتثقيف بحقوقهم؛ ودعم الأنشطة التطوعية في خدمتهم؛ وتأهيل المرافق العامة والتجارية، والسكنية، لتكون ملائمة لاحتياجات كبار السن.
- كما صدر في ذات العام المرسوم الملكي رقم (م/73) وتاريخ 1443/08/07 هـ الموافق 9 مارس 2022م بالموافقة على نظام الأحوال الشخصية والذي يحتوي على (252) مادة موزعة على (8) أبواب تغطي الموضوعات الآتية: الزواج، آثار عقد الزواج، الفرقة بين الزوجين، آثار الفرقة بين الزوجين، الوصاية والولاية، الغائب والمفقود، الوصية، التركة والإرث، وقد أكد النظام على عدد من الحقوق للمرأة مثل اشتراط رضاها في عقد الزواج، ومنع ولي أمرها من عضلها أو إجبارها على الزواج، كما شمل اشتراطات خاصة بزواج من هم أقل من ثمانية عشرة عامًا، وأكد النظام على حق الزوجة في نفقة زوجها علمًا حتى لو كانت غنية، وأعطاهم الأولوية في حضانه أطفالها إذا تحققت فيها الشروط اللازمة لتحقيق مصالح الطفل الفضلى.
- تماشيًا مع حق المرأة في حضانه أبنائها المكفول في نظام الأحوال الشخصية، صدر المرسوم الملكي رقم (م/72) وتاريخ 1443/08/07 هـ الموافق 9 مارس 2022م والذي عدل نظام حماية الطفل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/14) بتاريخ 1436/02/03 هـ الموافق 25 نوفمبر 2014م ، بإضافة فقرة على المادة الخامسة عشرة تحمل الرقم (4) تنص على الآتي: «في حال انفصال الوالدين للأم الحق في حضانه أولادها، ولا ينزع هذا الحق إلا بحكم قضائي».
- كما نص ذات المرسوم الملكي السابق على تعديل نظام الحماية من الإيذاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/52) بتاريخ 1434/11/15 هـ الموافق 21 سبتمبر 2013م حيث تضمن التعديل إضافة عدد من الأحكام لتمكين من تعرض للإيذاء أو من يمثله من دخول مقر إقامته والحصول على أوراقه الثبوتية وأخذ ممتلكاته الشخصية، ولوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - عند الحاجة - متابعة حالات الإيذاء بعد الفصل فيما قضاة لمدة لا تقل عن ستة أشهر، وذلك لضمان استقرار وأمان الضحية، كما تم تشديد العقوبة في عدد من الحالات مثل أن يكون من تعرض للإيذاء من الأشخاص ذوي الإعاقة، أو أحد الوالدين، أو ممن تجاوز ستين عامًا أو الحامل إذا نتج عن الإيذاء سقوط جنينها، كما أقر التعديل امتداد العقوبات المقررة في النظام لتشمل كل من حرض غيره أو ساعده أو اتفق معه على ارتكاب الإيذاء.

## عام 2023:

- صدر قرار مجلس الوزراء رقم (416) بتاريخ 17/06/1444هـ الموافق 10 يناير 2023م القاضي بالموافقة على السياسة الوطنية لتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة في المملكة، وتأتي هذه السياسة لدعم التعديلات التي تمت على نظام العمل في عامي 2019م و 2020م حيث تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، وتتضمن السياسة ثلاثة أهداف رئيسية كما يأتي:

1. تطوير الأنظمة والسياسات التي تحدد وتمنع صراحةً التمييز وتعزز المساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة ويدخل فيها تطوير وسائل الانتصاف وقياس أثر التشريعات.
2. تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل ويدخل فيها تطوير البرامج اللازمة لدخول المرأة لسوق العمل سواء بعد مقاعد الدراسة أو بعد الانقطاع عن العمل.
3. دعم تنفيذ السياسة بإجراءات فعالة مثل تدريب المراقبين على رصد الممارسات التمييزية وتطوير البرامج والمبادرات اللازمة لتنفيذ السياسة.

- كما صدر المرسوم الملكي رقم (م/27) وتاريخ 11/02/1445هـ الموافق 27 أغسطس 2023م بالموافقة على نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي حل محل نظام رعاية ذوي الإعاقة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/37) وتاريخ 23/09/1421هـ الموافق 19 ديسمبر 2000م، ويهدف النظام إلى حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حصولهم على جميع الخدمات أسوة بغيرهم، وقد أكد النظام على عدد من المبادئ الأساسية لذوي الإعاقة ومن ضمنها: عدم التمييز على أساس الإعاقة وتكافؤ الفرص؛ توفير متطلبات إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية؛ شمول التشريعات والإستراتيجيات والسياسات والأنشطة والبرامج والخطط والتصاميم الحكومية وغير الحكومية لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في إدارة قضاياهم وفق الأحكام المنظمة لذلك، وغيرها من المبادئ الأساسية.<sup>59</sup>

### - تعزيز قدرة الجهات الحكومية الفاعلة على وضع السياسات والتشريعات وإنفاذها وتنفيذها:

- صدر قرار مجلس الوزراء رقم (418) في 25/07/1442هـ، وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (4933) وتاريخ 20/07/1442هـ، بالموافقة على تنظيم هيئة الحكومة الرقمية، ويعتبر القرار نقلة نوعية نحو تعزيز الأداء الرقمي داخل الجهات الحكومية، والرفع من جودة الخدمات المقدمة وتحسين تجربة العملاء مع الجهات الحكومية، بما يتوافق مع الرؤية الطموحة للمملكة 2030، كما تمهد هيئة الحكومة الرقمية الطريق للجهات الحكومية، لتوفير خدمات رقمية ذات جودة وكفاءة عالية تسهم في رفع العوائد الاستثمارية والرفع من قيمة الاقتصاد الوطني، والعمل على قياس أداء الجهات الحكومية وقدراتها في مجال الحكومة الرقمية، لتحقيق رضا المستفيد.

- ساهمت هيئة الحكومة الرقمية في نشر المعرفة الرقمية لدى المرأة وزيادة الأثر الاجتماعي والاقتصادي ورفع الوعي حول الفرص المتاحة للمرأة في القطاع الرقمي كما سعت إلى تذليل الصعوبات أمام رائدي ورائدات الأعمال بعقد جلسات تسهم في تمكينهم من الابتكار وإطلاق مشاريعهم التقنية. إذ ساهمت المملكة في رفع نسبة مشاركة المرأة في الاتصالات وتقنية المعلومات

<sup>59</sup> تقرير المرصد الوطني للمرأة 2024م

من 7% في عام 2017م لتصل اليوم إلى 25% وهي نسبة أعلى من متوسط المعدل الأوروبي الذي يبلغ 17%. ما دفع الاتحاد الدولي للاتصالات لمنح المملكة العربية السعودية الجائزة العالمية لتمكين المرأة المقدمة من (ITU).

ودربت المملكة أكثر من (40) ألف متدرب ومتدربة في تخصصات نوعية كالذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، وأسهمت السعودية في إيجاد (20) ألف وظيفة رقمية ونوعية للجنسين في عام 2022م.

- كما عملت هيئة الحكومة الرقمية بشكل عام على تصدر المملكة المؤشرات الدولية في الخدمات الحكومية الرقمية، وهي مقدمة بشكل عام لجميع المواطنين والمقيمين، دون تمييز بناءً على الجنس أو العمر أو الدين أو العرق أو غير ذلك، كما تعمل على تمكين المرأة بشكل أكبر لضمان المساواة بين الجنسين. وبالعامل مع الشركاء في الجهات الحكومية طورت بعض الخدمات لتلبية احتياجاتهن وذلك من منطلق حماية حقوقهن.<sup>60</sup>

- وحرصت كافة قطاعات الدولة وأجهزتها على تعزيز قدرة الجهات الحكومية الفاعلة على وضع السياسات والتشريعات وإنفاذها وتنفيذها مثل منصة استطلاع والمركز الوطني للتنافسية، بالإضافة إلى مركز دعم اتخاذ القرار الذي يهدف إلى دعم اتخاذ القرار بالمملكة العربية السعودية، وتحسين فعاليته وكفاءته في مختلف المجالات، من خلال آليات ووسائل علمية وعملية تدعم صنع القرار. كذلك وتعمل جميع القطاعات في المملكة على تمكين المرأة في شتى المجالات كل بحسب اختصاصه، ولكن طبيعة عمل بعض الجهات تقتضي تخصيص لجان أو إدارات للمرأة وذلك لتحقيق أعلى درجات العدالة بين الجنسين، ومن أهمها:

- لجنة المرأة في مجلس شؤون الأسرة:

صدر في عام 2016 قرار مجلس الوزراء رقم (443) وتاريخ 1437/10/20 هـ الموافق 25 يوليو 2016م بالموافقة على تنظيم مجلس شؤون الأسرة والذي يتضمن تشكيل أعضائه عضوتان من المتخصصات والمهتمات بشؤون المرأة، كما يتبع للمجلس عدد من اللجان الفنية من ضمنها لجنة للمرأة والتي تسعى إلى دعم المرأة وتمكينها من خلال تبني المبادرات والبرامج ورسم السياسات وبناء الشراكات التي تسهم في تعزيز مكانة المرأة وبناء قدراتها في مواجهة التحديات بما يضمن استدامة استقرارها الأسري ونموها الاقتصادي والمعرفي للارتقاء بجودة الحياة، ولتعزيز وضمان الاستجابة لاحتياجات كافة مناطق المملكة العربية السعودية، وفي عام 2022م صدر قرار مجلس الوزراء رقم (443) وتاريخ 1443/08/12 هـ الموافق 15 مارس 2022م بالموافقة على استقلال المجلس مالياً وإدارياً وارتباطه تنظيمياً بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ونتيجة لهذا القرار تمت إعادة هيكلة المجلس ليكون من ضمن إدارته إدارة مخصصة للمرأة.

- الإدارة العامة لتمكين المرأة في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية:

هي إحدى الإدارات العامة المساعدة لتمكين التوطين والتي تسهم في زيادة نسبة المشاركة للمرأة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات الوظيفية من خلال استثمار طاقاتها وقدراتها وتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، وتقلدها للمناصب الوظيفية القيادية وزيادة حصتها في سوق العمل كما تسهم الإدارة بتحقيق الأهداف الإستراتيجية لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ومستهدفات رؤية 2030 من خلال ارتباط أعمالها بالهدف الإستراتيجي "زيادة مشاركة القوى العاملة وشموليتها". ومن مهام الإدارة ما يأتي:

<sup>60</sup> [https://dga.gov.sa/ar/Establish\\_Authority](https://dga.gov.sa/ar/Establish_Authority) موقع هيئة الحكومة الرقمية -

- وضع خطط وإستراتيجيات تمكن المرأة في سوق العمل بما يتماشى مع متطلبات رؤية السعودية الخاصة بتمكين المرأة.
- التعاون مع مختلف الوحدات التنظيمية في الوزارة ومتابعة تنفيذ المبادرات وتعزيز تكافؤ الفرص وإيجاد بيئة عمل محفزة للمرأة بما يضمن تعزيز قدرة القطاعين في سوق العمل على جذب وتطوير واستيفاء القوى العاملة النسائية.
- التعاون مع الجهات الخارجية لضمان حصر الاحتياجات التدريبية للقوى العاملة النسائية وضمان إتاحة البرامج التدريبية والتطويرية للقوى العاملة النسائية وبرامج تطوير القادة بما يضمن تطوير القيادات النسائية والسعي لتوليين مناصب إدارية عليا.
- تقديم الدعم الاستشاري لمختلف الجهات للمساهمة في تطوير وتنفيذ البرامج والمبادرات الهادفة لتمكين المرأة.
- تحديد ورصد ومتابعة المؤشرات الرئيسية لتمكين المرأة بشكل دوري لتحديد فرص التحسين المحتملة ودعم اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذ المبادرات والبرامج وتمكين المرأة في القطاعين العام والخاص.

- إدارة شؤون المرأة والأسرة والطفل في وزارة الخارجية:

تُعنى إدارة شؤون المرأة والأسرة والطفل في وزارة الخارجية بكافة ما يتعلّق بشؤون المرأة والأسرة والطفل على الصعيد الإقليمي والدولي، ومتابعة المؤتمرات والاجتماعات والمنديات الإقليمية والدولية ذات الصلة، والقرارات والتوصيات والإستراتيجيات الإقليمية والدولية، كما تتابع التزامات المملكة على الصعيد الدولي والإقليمي بالمعاهدات والاتفاقيات التي تتصل بشؤون المرأة والأسرة والطفل. كما تسعى الإدارة إلى تعزيز علاقات التعاون والشراكة ما بين الجهات الفنية المختصة في المملكة والمنظمات والجهات الدولية المعنية، وتعمل على تنسيق مشاركات المملكة في المؤتمرات واللجان والاجتماعات والمنديات الإقليمية والدولية المعنية بمجالات اختصاصها، ومتابعة كافة الموضوعات والأعمال ذات الطابع الإقليمي والدولي المتعلقة بالمرأة والأسرة والطفل.

- إدارة ريادة الأعمال النسائية بالهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت":

أنشئت "منشآت" بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (301) وتاريخ 1437/07/11هـ الموافق 18 إبريل 2016م، بهدف تنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه وتنميته ورعايته وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، لرفع إنتاجية هذه المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030م، ومن ضمن هيكله منشآت؛ وجود إدارة معنية بتمكين المرأة من جميع برامج وخدمات منشآت وتصميم مبادرات وبرامج نوعية تسهم بشكل مباشر بزيادة الوعي لدى المرأة في ريادة الأعمال والفرص المتاحة في القطاعات الواعدة، كما تعمل الإدارة على رصد التحديات التي تواجهها المرأة في القطاعات التجارية المستهدفة والعمل على تذليل هذه التحديات بالتعاون مع الشركاء من القطاع العام والخاص والقطاع غير الربحي، بالإضافة لذلك، تعمل إدارة ريادة الأعمال النسائية بتمثيل ملف رائدات الأعمال حول المملكة وفي المؤتمرات المحلية والعالمية وذلك لعكس النمو في أعداد المنشآت النسائية والتطور في بيئة ريادة الأعمال والابتكار مع الاحتفاء بنجاحات المرأة السعودية في مختلف القطاعات، وإبرازها.

- المرصد الوطني لمشاركة المرأة في التنمية:

تأسس المرصد الوطني لمشاركة المرأة في التنمية في جامعة الملك سعود، بموافقة معالي مدير الجامعة بالكتاب رقم (1/11/86623) وتاريخ 1439/02/25هـ الموافق 15 نوفمبر 2017م، وانتقل إلى جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في 03/09/

1441هـ الموافق 6 نوفمبر 2019م، ويُعد المرصد بيت خبرة يعمل على رصد مشاركة المرأة في التنمية على كافة المستويات المحلية والعالمية، وأثرها المباشر على المجتمع والتنمية بشكل عام، ويمثل مرجعًا داعمًا لصناع القرار ولؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من خلال بناء مؤشرات دور المرأة في التنمية وقياسها، وتزويد الجهات المستفيدة بالبيانات والدراسات الداعمة لتعزيز مشاركة المرأة في التنمية، و يضم نخبة من الخبراء والمتخصصين والمستشارين في مجال البحث والتحليل والقياس في كافة المجالات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- وكالة تمكين المرأة والمبادرات وتحقيق الرؤية في رئاسة شؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي:  
أنشئت وكالة تمكين المرأة والمبادرات وتحقيق الرؤية تماشيًا مع رؤية السعودية 2030 والتي من أهدافها تمكين المرأة في مجال العمل، وتوسيع المجالات المهنية التي تشغلها، وهي وكالة تُعنى بكل ما يُمكن المرأة في رئاسة شؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، من خلال تطوير قدراتها وإمكاناتها المهنية وإقامة المبادرات والمشروع التي تساعد المرأة في تقلد المناصب القيادية، بهدف تحقيق زيادة مشاركتها في سوق العمل.

- مرصد المرأة في الحرمين:  
وهو مركز متخصص يحتوي على قاعدة بيانات يتم من خلاله رصد كل ما يرتبط بالمرأة وشؤونها في الحرمين الشريفين، من إنجازات وخدمات ومبادرات ودراسات بمختلف المجالات الفكرية والعلمية والتوجيهية والإرشادية والتقنية واللغات والترجمة، كما يقوم المرصد بتطوير الشؤون النسائية وتقديم القيادات المستقبلية المناسبة.<sup>61</sup>

التاسع عشر - ما التدابير التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتوفير الموارد للمنظمات النسائية التي تعمل على منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له؟

- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي: تم إنشاؤه بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (618) وتاريخ 1442/10/20هـ الموافق 1 يونيو 2021م بهدف تنظيم دور منظمات القطاع غير الربحي وتفعيله وتوسيعه في المجالات التنموية، ويدعم عمل مؤسسات المجتمع المدني في العديد من المجالات ومنها مجال حقوق المرأة.<sup>62</sup>

- منذ إطلاق رؤية 2030 زادت أعداد المنظمات غير الربحية في المملكة بنسبة تزيد عن (173.4%) مدعومة بمبادرات برنامج التحول الوطني الهادفة إلى دعم نمو القطاع غير الربحي، وتمكينه من تحقيق أثر أعمق، ونتيجة لتلك الجهود، يعمل القطاع غير الربحي اليوم ضمن نطاق أوسع وفي قطاعات غير مسبوقه، كالسياحة والرياضة، والتعليم والأبحاث، والبرامج الاجتماعية والفعاليات الثقافية، كما يشارك في تقديم الخدمات الحكومية الموجهة للمجتمع، محققًا دوره في الرحلة التحولية الشاملة التي تعيشها المملكة العربية السعودية، ومن أهم المبادرات:

- مبادرة إسناد الخدمات الحكومية للقطاع غير الربحي: تهدف إلى إشراك القطاع غير الربحي في تقديم الخدمات الحكومية الموجهة للمجتمع، وذلك من خلال سن أنظمة وتشريعات للمنظمات غير الربحية وحصر وتحديد الخدمات الحكومية التي من الممكن إسنادها إلى منظمات القطاع غير الربحي.

<sup>61</sup> تقرير المرصد الوطني للمرأة 2024م

<sup>62</sup> CEDAW/C/SAU/5 - التقرير الدوري الخامس للمملكة العربية السعودية المقدم وفقا للمادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2023م- ص12

• مبادرة شمل: بدأت لتقدم حلًا فعالاً للنزاعات الأسرية التي تصدر بموجبها أحكام قضائية تخص الحضانة والرؤية والزيارة، من خلال التعاون مع القطاع غير الربحي لتوفير أماكن مخصصة لتنفيذ تلك الأحكام، وفي بيئة مجهزة وملائمة تراعي احتياجات الطفل والأسرة وتقدم كافة سبل الدعم كجلسات التهيئة والاستشارات تحت إشراف مختصين، وقد أسهمت في حفظ حقوق الطفل والأسرة.<sup>63</sup>

العشرون - ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لمعالجة تصوير النساء والفتيات و/أو التمييز و/أو التحيز ضد المرأة في وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي؟  
- سن إصلاحات قانونية وتعزيزها وإنفاذها لمكافحة التمييز و/أو التحيز على أساس الجنس في وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي:

- صدر تنظيم مجلس المحتوى الرقمي بقرار مجلس الوزراء رقم (125) وتاريخ 1443/2/21 هـ الموافق 28 سبتمبر 2021م، ويهدف المجلس إلى تطوير وتنمية المحتوى الرقمي في المملكة، وتنسيق الجهود بين الجهات ذات الصلة لتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للمحتوى الرقمي.

- صدر تنظيم الهيئة العامة لتنظيم الإعلام بقرار مجلس الوزراء رقم (174) وتاريخ 1445/2/27 هـ الموافق 12 سبتمبر 2023م، والذي يهدف إلى تنظيم قطاع الإعلام في المملكة وأنشطته المختلفة، ونشاط البث الإعلامي، ومراقبة أدائه وتطويره وتشجيع الاستثمار فيه، ووضع ضوابط للمحتوى الإعلامي، وتنظيم وضع العاملين في مجال الإعلام. ونصت الفقرة (1) من المادة الثالثة على وضع السياسات والإستراتيجيات ذات الصلة باختصاص الهيئة، ورفعها إلى المجلس تمهيداً لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة في شأنها.<sup>64</sup>

- إنشاء أو تعزيز خدمات حماية المستهلك لتلقي الشكاوى المتعلقة بمحتوى الوسائط أو التمييز / التحيز القائم على نوع الجنس في وسائل الإعلام ومراجعتها:

- ينص تنظيم الهيئة العامة لتنظيم الإعلام بقرار مجلس الوزراء رقم (174) وتاريخ 1445/2/27 هـ الموافق 12 سبتمبر 2023م على مراقبة جميع مقدمي الخدمات في مجال اختصاص الهيئة؛ للتأكد من تقيدهم بالأنظمة وتنفيذ شروط وأحكام التراخيص الصادرة لهم، بالإضافة إلى تلقي الشكاوى المتعلقة باختصاص الهيئة والتحقيق فيها وفقاً لما تقضي به الأنظمة.

- صدرت اللائحة التنفيذية لنظام الإعلام المرئي والمسموع بقرار معالي وزير الإعلام رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم 16927 بتاريخ 1440/03/04 هـ، وتُفسر اللائحة التنفيذية لنظام الإعلام المرئي والمسموع بشكل يساهم في تعزيز القطاع الإعلامي وتهيئة البيئة الاستثمارية فيه، بما يضمن منهجية واضحة للمنشآت والعاملين في هذا المجال وكذلك المستفيدين من الخدمات الإعلامية، من خلال بنودها ودليل التراخيص وجدول المخالفات الملحقين بها.

- خصصت الهيئة قنوات على الموقع الرسمي [/https://perform.gamr.gov.sa](https://perform.gamr.gov.sa) لتقديم بلاغ إعلامي بالإضافة إلى مركز المساعدة.

- إنشاء منصة إعلام للخدمات الإلكترونية.

<sup>63</sup> تقرير برنامج التحول الوطني 2023م

<sup>64</sup> <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/532f29b6-5422-4f5b-9df3-b08000b06864/1> موقع هيئة الخبراء- تم الاطلاع بتاريخ 27 فبراير 2024م -



الحادي والعشرون - ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك. في السنوات الخمس الماضية والمصممة للتصدي للعنف ضد الفئات المهمشة من النساء والفتيات؟

### النساء ذوات الإعاقة:

- في سبيل عدم التمييز تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة جرمت المملكة أي فعل ينال حقوقهم بأي شكل مادي أو معنوي كما شددت العقوبة على أي فعل من أفعال الإيذاء في حال كان المتعرض للإيذاء من الأشخاص ذوي الإعاقة ومنهم النساء ذوات الإعاقة وفق نظام الحماية من الإيذاء. حيث صدر تعديل على المادة الثالثة عشرة من نظام الحماية من الإيذاء يخص الأشخاص ذوي الإعاقة ومنهم النساء ذوات الإعاقة وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م/72) وتاريخ 1443/8/6هـ، لتكون بالنص الآتي:

"1- مع مراعاة ما تقضي به الفقرة (2) من هذه المادة، ودون إخلال بأية عقوبة أشد مقررة شرعاً أو نظاماً، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (شهر) ولا تزيد على (سنة)، وبغرامة لا تقل عن (خمسة) آلاف ريال ولا تزيد على (خمسين) ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلاً جريماً من أفعال الإيذاء الواردة في المادة (الأولى) من النظام. وللمحكمة المختصة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية.

2- تكون عقوبة الجريمة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة السجن مدة لا تقل عن (سنة) ولا تزيد على (خمس) سنوات، وغرامة لا تقل عن (خمسين) ألف ريال ولا تزيد على (ثلاثمئة) ألف ريال، في حالة اقترانها بأي مما يأتي:  
أ- إن كان من تعرض للإيذاء من الأشخاص ذوي الإعاقة، أو أحد الوالدين، أو ممن تجاوز (الستين) عاماً، أو الحامل إذا نتج عن ذلك سقوط جنينها."

- معين: منحة مجانية تقدمها وزارة التعليم للدراسة في مدرسة تربية خاصة أو برنامج تربية خاصة (أهلي) للفئة المستهدفة (مراحل تعليمية - ابتدائي ومتوسط وثانوي - ومرحلة رياض أطفال) وفق اشتراطات ومعايير معينة.

- برنامج مواءمة: وهو أحد البرامج التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على فرص عمل مناسبة وتوفير كافة الترتيبات والتسهيلات والأدوات المناسبة التي تسهم في تمكينهم. كما يهدف إلى تشجيع القطاع الخاص على توفير بيئة عمل مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وفق معايير واشتراطات محددة تؤهل المنشأة للحصول على الشهادة اللازمة لتوظيفهم.

- مشروع تدريب وتوظيف 1000 شخص من الأشخاص ذوي الإعاقة من يناير 2020 إلى فبراير 2024 حيث يتم تقديم التدريب اللازم بحسب احتياج الشخص ثم بعد ذلك التوظيف والمتابعة لمدة 3 أشهر للتأكد من عدم مواجهة الموظف أي تحديات.<sup>65</sup>

- تدريب المعلمين على تدريس المواد الثقافية، فعلى سبيل المثال تم تدريب أكثر من (7000) من معلمات رياض الأطفال على الفنون السمعية، كما تم تدريب (32) معلمًا ومعلمة من التربية الخاصة لتدريب الطلاب من ذوي التوحد ومتلازمة داون على المسرح الموسيقي.<sup>66</sup>

<sup>65</sup> تقرير هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة 2024م

<sup>66</sup> تقرير المرصد الوطني للمرأة 2024م

## الفتيات والمراهقات والنساء الأصغر سنًا:

- تم إطلاق السياسة الوطنية وخطة العمل الوطنية لمنع عمل الأطفال بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (493) وتاريخ 1442/8/24 هـ الموافق 6 إبريل 2021 بهدف مكافحة عمالة الأطفال والوقاية منها من خلال رفع الوعي بشأن مسألة عمل الأطفال، وتعزيز فرص التعليم الجيد لجميع الأطفال، وتحسين القانون وإنفاذه وتفعيل الملاحقة القضائية، وغيرها من التدخلات الإستراتيجية لمنع عمل الأطفال.<sup>67</sup>

- عُيّنت وزارة التعليم بتسيير كافة الإجراءات والأنشطة اللازمة لتأمين بيئة صحية للمجتمع المدرسي واتخاذ الإجراءات اللازمة والقرارات المناسبة للحد من انتشار الأمراض والأوبئة بالتعاون مع وزارة الصحة، وتعمل بانتظام ورصد الأوضاع الصحية المختلفة والإصابات بالأوبئة والتحصين ضد الفيروسات لطلبة المدارس وجميع منسوبي المدرسة ومعالجة التحديات القائمة، ورصد كل ما يستجد في الشؤون الصحية المدرسية في المدارس.

- تقوم وزارة التعليم بتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة التوعوية لتعزيز الصحة من خلال إدارات الصحة المدرسية والإدارات ذات العلاقة بالنشاط الطلابي في إدارات التعليم.

- تعمل وزارة التعليم على تعزيز وعي الطالبات بمفاهيم الصحة الإيجابية من خلال المناهج المدرسية للمرحلة الثانوية كإدراج مفاهيم مركزة حول الصحة الإيجابية في المقررات الدراسية للمرحلة الثانوية باعتبارها جزءاً أساسياً من الصحة العامة، أما المرحلة المتوسطة فيكون من خلال إدراج مفاهيم أولية عامة حول الصحة الإيجابية كتمهيد للمرحلة الثانوية.

- ضمن خطط وزارة التعليم التي تهدف إلى توسيع دائرة تدريس التربية الرياضية لتشمل البنات بدلاً من قصرها على الطلاب البنين فقط، اعتمدت وزارة التعليم تدريس مادة الدفاع عن النفس للبنين والبنات معاً في المرحلة الابتدائية والمتوسطة بواقع ثلاث حصص أسبوعية للصفوف الأولية، وحصتين للصفوف العليا، وحصتين للمرحلة المتوسطة.

- قامت وزارة التعليم بتعزيز ممارسة النشاط البدني ونمط الحياة الصحي للطالبات الصحيحيات وذوات الإعاقة في مدارس التعليم العام، من خلال استيفاء وتأهيل المجمعات والمرافق الرياضية المستهدفة في مدارس التعليم العام ورفع كفاءتها.

- في العام 2023م حظيت الأنشطة والمنافسات الرياضية بمشاركة واسعة على مستوى الطالبات، مثل: كرة القدم، وكرة السلة، والكراتيه، والريشة الطائرة، وألعاب القوى، وكرة الطاولة، والرياضات الإلكترونية، حيث بلغ عدد المشاركات (404,848) طالبة، بالإضافة إلى مشاركة (11) طالبة في معسكر النخبة لكرة القدم (دوري المدارس) بإسبانيا، وثلاث طالبات في بطولة ألعاب القوى المقامة بالبرازيل.

- تضمنت خطة وزارة التعليم تجديد وتنفيذ الأنشطة اللاصفية التي من شأنها تنمية مهارات ومعارف الطالبات، وتعزيز القيم المستهدفة لديهن كقيمة الإتقان والمثابرة والانضباط وغيرها، وتمكنهن من خدمة المجتمع، والتطوع، والمشاركة في الفنون، والأنشطة البدنية، وريادة الأعمال، وكذلك تنفيذ البرامج الإرشادية لتوعية الطلبة، وأولياء الأمور فيما ينهي الفكر الناقد لدى الطالبات.

تقرير هيئة حقوق الإنسان 2024م<sup>67</sup>

- تشارك الطالبات في الأنشطة الكشفية الوطنية والعالمية، ويبلغ عدد الطالبات المنتسبات للنشاط الكشفي أكثر من (29,000) طالبة، وشاركت (33) طالبة في عدد من المخيمات الكشفية العربية والدولية، مثل: المخيم الكشفي العربي في الإمارات، والمخيم الكشفي العالمي بكوريا الجنوبية، والمخيم الخليجي العاشر في الكويت.<sup>68</sup>

- تضمنت المادة (8) من نظام حماية الطفل حظر تكليف الطفل بأعمال قد تضر بسلامته أو بصحته البدنية أو النفسية، أو استخدامه في الأعمال العسكرية أو النزاعات المسلحة، وقد تم تعديل نظام خدمة الأفراد الذي يُعنى بالتعيين في الخدمة العسكرية، بموجب المرسوم الملكي رقم (م/7) في 18/11/1443هـ الموافق 26 أغسطس 2021م حيث عدلت الفقرة (د) من المادة (4) بأن يشترط في تعيين الفرد بالأقل سنه عن ثمانية عشر عامًا ولا يزيد على (أربعين عامًا) بعد أن كان يشترط في التعيين ألا يقل سن الفرد عن (سبعة عشر عامًا).<sup>69</sup>

- مبادرة تأهيل الفتيات الأكثر عرضة هي إحدى المبادرات الحديثة في المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية، والتي تستهدف عددًا من الفئات مثل (أسر الشهداء والمصابين، السجناء وأسرههم، الأحداث) وغيرها من الفئات التي تعتبر أكثر عرضة للإصابة بالمشكلات أو الاضطرابات النفسية بسبب الظروف والأوضاع التي يعيشها أفراد هذه الفئة، وهناك العديد من الأهداف التي تسعى المبادرة لتحقيقها حسب احتياج ومتطلبات كل فئة على حدة، والتي تنطوي تحت هدف عام وهو تعزيز الصحة النفسية، ورفع مستوى جودة الحياة في الجوانب النفسية والأسرية والاجتماعية. كما تم عقد العديد من الاجتماعات مع عدة منظمات وجهات ذات علاقة، وإنشاء مذكرات تفاهم والخروج بعدة توصيات لتنفيذ الآتي:

1. إيجاد آليات وسياسات في رفع فعالية الدعم النفسي.
2. حصر البيانات والمعلومات ومعرفة الاحتياجات والمستلزمات اللازمة للفئات المستفيدة.
3. المساهمة في بناء الأدلة التوعوية والوقائية بمجال الصحة النفسية.
4. تعزيز إجراء الدراسات والبحوث التي تتناول الجانب النفسي والاجتماعي عن الفئات المستفيدة.
5. تصميم وصناعة برامج تدريبية ووقائية نفسية وأسرية واجتماعية.
6. تكوين مجموعات اهتمام لتسهيل التواصل بين الجهات وتفعيل الأدوار المنوطة بكل عضو ممثل فيها تحت إشراف المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية.<sup>70</sup>

- اهتم المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية بالمؤسسات التعليمية باعتبارها من أكثر المؤسسات مساهمة في تشكيل الوعي وتغيير السلوك، خاصة الجامعات لكبر حجم الشريحة الشبابية المنتمية لها وتنوع خصائصها وما ينتج عن ذلك من مشكلات وانحرافات من جهة، وللوظيفة التعليمية والتنويرية التي تمارسها الجامعات والتي تسهم في إعادة تشكيل الشخصية لأجيال المستقبل، لذلك أطلق المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية مبادرة (مجموعات تعزيز الصحة النفسية بالجامعات)، وذلك من خلال إنشاء مجموعات داخل الجامعات الحكومية والأهلية تحت تنظيم أساسي وإطار عمل واضح، بما يضمن بناء شراكات مميزة مع تلك الجامعات في سبيل إيجاد فهم أفضل لقضايا الصحة النفسية وطرق التعامل معها في البيئة الجامعية. ومن أهم أهداف مبادرة تعزيز الصحة النفسية بالجامعات ما يأتي:

<sup>68</sup> تقرير وزارة التعليم 2024م

<sup>69</sup> تقرير هيئة حقوق الإنسان 2024م

<sup>70</sup> <https://ncmh.org.sa/view/40/2th> المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية – تم الاطلاع بتاريخ 27 فبراير 2024م -

1. بناء الشخصية المتوازنة للطالب الجامعي.
2. تعزيز مفاهيم الصحة النفسية لدى طلاب وطالبات الجامعة.
3. تسهيل الوصول للخدمات النفسية (مركز العناية بالطالب).
4. تقديم مبادرات مجتمعية بمجال الصحة النفسية
5. رفع مستوى الأنشطة العلمية والبحثية التي تسهم في فهم قضايا الصحة النفسية.
6. الاهتمام بعوامل الخطورة واقتراح برامج الكشف والتدخل المبكر داخل البيئة الجامعية.<sup>71</sup>

### النساء الأكبر سنًا:

- صدر نظام حقوق كبير السن ورعايته بالمرسوم الملكي رقم (م/47) وتاريخ 1443/6/3 هـ الموافق 6 يناير 2022م، وتضمن النظام في المادة (2) منه أن تقوم وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتمكين كبار السن من العيش في بيئة تحفظ حقوقهم وتصون كرامتهم، والتوعية والتثقيف بحقوقهم، ودعم الأنشطة التطوعية في خدمتهم، وتأهيل المرافق العامة والتجارية، والسكنية، لتكون ملائمة لاحتياجات كبار السن، كما تضمنت المادة (4) أنه لا يجوز لدور الرعاية الاجتماعية إيواء كبير السن فيما إلا بعد موافقته، أو بعد صدور حكم قضائي بذلك، أو في الحالات التي تشكل خطورة على حياة كبير السن أو سلامته وفق ضوابط تحددها اللائحة.<sup>72</sup>

- الخدمات الإلكترونية لكبار السن: تقدم المملكة بشكل عام خدمات إلكترونية لجميع المواطنين والمقيمين، دون تمييز بناءً على الجنس أو العمر أو الدين أو العرق أو غير ذلك، ومع ذلك تخص كبار السن بتقديم خدمات خاصة بهم لتلبية احتياجاتهم وذلك من منطلق حماية حقوقهم. ومن هذه الخدمات:

- الخدمات الصحية: المقدمة من وزارة الصحة مثل تطبيق صحي، الاستشارات الطبية، الاستشارات النفسية والعقلية (تطبيق قريبون)، خدمات الرعاية الصحية المنزلية، خدمات الوصفة الطبية، خدمات العلاج.
- الخدمات العدلية: كتابات العدل المتنقلة هي خدمة مجانية تقدمها وزارة العدل للمستفيدين غير القادرين على الحضور إلى مقرات كتابات العدل من كبار السن (65 سنة أو أكثر)، والمرضى وذوي الإعاقة ونزلاء المستشفيات ودور الرعاية والملاحظة وحاملي بطاقة أولوية التي تصدرها وزارة الصحة. ويأتي كاتب العدل ليقدم الخدمة في موقع المستفيد بحسب المواعيد المتوفرة، وتتم الخدمة بشكل فوري دون الحاجة إلى مراجعة كتابة العدل.
- برامج الدعم السكني: خدمة طلب الدعم السكني هي خدمة مقدمة من وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان تستهدف المواطنين والمواطنات، تمكنهم من التسجيل في قوائم طلب الدعم السكني دون أي رسوم لتتحقق من أهليتهم في الحصول على دعم سكني ثم تحدد المستحقين منهم. كما يمكن للمواطنين حساب مقدار الدعم الذي سيُقدّم من الوزارة فيما يخص الوحدات السكنية الجاهزة والوحدات السكنية تحت الإنشاء والقرض العقاري بتعبئة البيانات المطلوبة في خدمة حاسبة الدعم السكني.

<sup>71</sup> موقع المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية -تم الاطلاع بتاريخ 27 فبراير 2024م - <https://ncmh.org.sa/view/35/2th>

<sup>72</sup> CEDAW/C/SAU/5 - التقرير الدوري الخامس للمملكة العربية السعودية المقدم وفقاً للمادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2023م - ص 11

- الإسكان التنموي: عملت وزارة الإسكان بالتكامل والشراكة مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية بتحقيق الدعم السكني بتوفيرها لوحدة سكنية للأسر المستحقة والأشد حاجة في المجتمع والمشمولة برعاية وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- خدمات الأحوال المدنية لكبار السن: وتهدف إلى تمكين كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة من طلب خدمات الأحوال المدنية في المنزل.
- تعليم كبار السن ومحو الأمية: تسعى المملكة لمحاربة الأمية والقضاء عليها، لذا فقد عملت على إعداد برامج خاصة بتعليم الكبار تحت إشراف وزارة التعليم تستهدف جميع الأميين وتقدم لهم بالمجان. وقد عملت وزارة التعليم في وقت مبكر خارطة طريق واضحة لمكافحة الأمية الهجائية في مختلف مناطق ومحافظات المملكة، وإقامة حملات انتقالية للمناطق النائية للوصول لسكانها وتعليمهم، وأسهمت تلك الخطط في الحد من الأمية وخفض نسبتها إلى 5.6%. وتضمن المملكة حقوق كبار السن من خلال تشريعات ونظام تعليم الكبار ومحو الأمية في المملكة العربية السعودية.
- خدمة التسجيل في برامج مراكز الحي المتعلم: هو نظام خاص بتسجيل المستفيدين في برامج مراكز الحي المتعلم، يستفيد منه المواطنون السعوديون، والمواطنات السعوديات، من عمر 15 عامًا فأكثر، والراغبون في تطوير مهاراتهم الحياتية والتعليمية والمهنية، وتعمل الإدارة العامة للتعليم المستمر على تحديث رابط الخدمة بحسب الإدارات التي تستضيف المتقن.
- مدارس تعليم الكبار: تعمل الإدارة العامة للتعليم المستمر على تقديم خدمة التعليم النظامي لكبار السن بشكل مجاني لمن لم يحظوا بفرصة مواصلة تعليمهم لجميع المراحل التعليمية (الابتدائي - المتوسط - الثانوي) التابعة لوزارة التعليم في جميع مناطق المملكة.
- خدمة قناة عين لتعليم الكبار ومواد إثرائية تعليمية للكبار: هي خدمة تبث البرامج التعليمية والدروس الخاصة بالطلاب عبر قناة تعليمية تخص تعليم كبار السن، وتستهدف الخدمة طلاب تعليم الكبار.
- خدمة التسجيل في مجتمع محو الأمية: هي خدمة تقدم لكبار السن عبر برنامج تعليمي لمحو الأمية الأبجدية، وتتسم الخدمة بالمرونة والجاذبية مع توفير الحوافز المادية لزيادة الدافعية نحو الالتحاق بالبرنامج، ويستفيد من هذه الخدمة المتقدمون الأميون في مقر وجودهم في جميع مناطق ومدن ومحافظات المملكة، وتعمل الإدارة العامة للتعليم المستمر بنشر رابط الخدمة مع بداية كل عام دراسي جديد.
- خدمة النظام الإلكتروني الشامل لتعليم الكبار: هو نظام يربط إدارات التعليم في المناطق والمحافظات بالإدارة العامة للتعليم المستمر من أجل تسهيل العمليات الإدارية المعتادة مثل رفع الاحتياج والترشيحات المختلفة. وتستهدف الخدمة إدارات وأقسام تعليم الكبار في إدارات التعليم في كافة المناطق والمحافظات في المملكة العربية السعودية.<sup>73</sup>

<sup>73</sup> موقع المنصة الوطنية الموحدة - تم الاطلاع بتاريخ 27 فبراير 2024م - [https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/careaboutyou/elderly/ut/p/z1/dBNC41AEAbgX-PVmbW0rZsVBjaZH6XtJ5xsE9SNbcu\\_X1kxoaY5zfC88DLAIAFwPbecpyoXVVo89IzZdgZzZzOChkDHkIfGev-BJforATIbJgZic2Es\\_rmWPOI:7As8MNQTSB\\_ZPHL2P17zxrE7QZ1xKEwdRynfnCelUig3o6QA44XYV\\_5hV\\_se5cBkdsxkVWrfjxP5p0v1w01rOta50LwitMPotTWu-QkLgqStoQwIXAu1wnmqzKmit4Bz5W1hA!!/#header2\\_3](https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/careaboutyou/elderly/ut/p/z1/dBNC41AEAbgX-PVmbW0rZsVBjaZH6XtJ5xsE9SNbcu_X1kxoaY5zfC88DLAIAFwPbecpyoXVVo89IzZdgZzZzOChkDHkIfGev-BJforATIbJgZic2Es_rmWPOI:7As8MNQTSB_ZPHL2P17zxrE7QZ1xKEwdRynfnCelUig3o6QA44XYV_5hV_se5cBkdsxkVWrfjxP5p0v1w01rOta50LwitMPotTWu-QkLgqStoQwIXAu1wnmqzKmit4Bz5W1hA!!/#header2_3)

## القسم الثالث: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر:

### 4/ المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني:

الثاني والعشرون - الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة في السنوات الخمسة الأخيرة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار؟

إقرار أو زيادة الأهداف والمقاييس المتعلقة بالتدابير التشريعية الخاصة المؤقتة، مثل الحصص والمقاعد المحجوزة، لتعزيز التوازن بين الجنسين والتكافؤ بين الجنسين في الهيئات التشريعية (بهدف أن تشغل النساء 40 بالمئة أو أكثر من المقاعد): حرصت كافة قطاعات الدولة وأجهزتها على تمكين المرأة في شتى المجالات كل بحسب اختصاصه، ولكن طبيعة عمل بعض الجهات تقتضي تخصيص لجان أو إدارات للمرأة وذلك لتحقيق أعلى درجات العدالة بين الجنسين، ومن أهمها:

- لجنة المرأة في مجلس شؤون الأسرة:

المشار إليها في السؤال الثامن عشر

- إدارة شؤون المرأة والأسرة والطفل في وزارة الخارجية:

تُعنى إدارة شؤون المرأة والأسرة والطفل في وزارة الخارجية بكافة ما يتعلّق بشؤون المرأة والأسرة والطفل على الصعيد الإقليمي والدولي، ومتابعة المؤتمرات والاجتماعات والمنتديات الإقليمية والدولية ذات الصلة، والقرارات والتوصيات والإستراتيجيات الإقليمية والدولية، كما تتابع التزامات المملكة على الصعيد الدولي والإقليمي بالمعاهدات والاتفاقيات التي تتصل بشؤون المرأة والأسرة والطفل. كما تسعى الإدارة إلى تعزيز علاقات التعاون والشراكة ما بين الجهات الفنية المختصة في المملكة والمنظمات والجهات الدولية المعنية، وتعمل على تنسيق مشاركات المملكة في المؤتمرات واللجان والاجتماعات والمنتديات الإقليمية والدولية المعنية بمجالات اختصاصها، ومتابعة كافة الموضوعات والأعمال ذات الطابع الإقليمي والدولي المتعلقة بالمرأة والأسرة والطفل.

- المرصد الوطني لمشاركة المرأة في التنمية:

تأسس المرصد الوطني لمشاركة المرأة في التنمية في جامعة الملك سعود، بموافقة معالي مدير الجامعة بالكتاب رقم (1/11/86623) في نوفمبر 2017م، وانتقل إلى جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في نوفمبر 2019م، ويُعد المرصد بيت خبرة يعمل على رصد مشاركة المرأة في التنمية على كافة المستويات المحلية والعالمية، وأثرها المباشر على المجتمع والتنمية بشكل

عام، ويمثل مرجعًا داخليًا لصناع القرار وللمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من خلال بناء وقياس مؤشرات دور المرأة في التنمية، وتزويد الجهات المستفيدة بالبيانات والدراسات الداعمة لتعزيز مشاركة المرأة في التنمية، و يضم نخبة من الخبراء والمتخصصين والمستشارين في مجال البحث والتحليل والقياس في كافة المجالات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- مركز تحقيق التوازن بين الجنسين:

تم إنشاء "مركز تحقيق التوازن بين الجنسين" في عام 2021م تماشيًا مع الأهداف الإستراتيجية لرؤية السعودية 2030 من خلال تطوير وتمكين القدرات البشرية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في مكان العمل.

كما يُعنى المركز بتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو "تحقيق التوازن بين الجنسين"، ويهدف إلى تنسيق الجهود بين أجهزة الدولة داخل المملكة من خلال تقديم مبادرات ومشاريع تسهم في سد الفجوة بين الجنسين وعقد برامج تدريبية، وتقديم برامج واستشارات ودراسات ومقترحات إدارية وتنظيمية وإستراتيجية لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص.

- مركز سارة السديري:

تم إنشاء مركز باسم (مركز سارة السديري لدراسات المرأة) بتاريخ 1443/04/20 هـ الموافق 25 نوفمبر 2021م، تحت مظلة جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن والأمر السامي الكريم رقم 58172 وتاريخ 1444/08/24 هـ المتضمن الموافقة على تنظيم المركز، ويعد المركز مبادرة نوعية لدعم المرأة السعودية تنمويًا ووفقًا لرؤية المملكة 2030. ويُعنى المركز بإبراز دور المرأة محليًا وعالميًا، وتبسيط الضوء على إنجازاتها قديمًا وحديثًا ودعم مسيرتها في مختلف المجالات. يتضمن المركز: وحدة الدراسات والبحوث لدعم البحث العلمي في مجال دراسات المرأة ومتحفاً يرصد تاريخ المرأة السعودية ومسيرتها في التنمية، إضافة إلى مكتبة رقمية مختصة بالإنتاج العلمي والبحثي الخاص بدراسات المرأة. يتقاطع عمل المركز مع عدة قطاعات حكومية لتعزيز التفاعل مع قضايا المرأة السعودية في جميع المجالات.

توفير فرص لبناء القدرات وتنمية المهارات مثلًا: الإرشاد والتدريب على القيادة وصنع القرار والخطابة والاعتداد بالنفس و / أو إطلاق الحملات السياسية للمرشحات والسياسيات المنتخبات أو المعينات والكتل البرلمانية و / أو المدافعات عن المساواة بين الجنسين:

تمكّنت المملكة العربية السعودية من توفير فرص لبناء القدرات وتنمية المهارات لكلا الجنسين. واستكمالاً للجهود السابقة عملت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات على تعزيز القدرات الرقمية للسيدات وبالأخص سيدات القطاع، وتم إطلاق عدة

برامج تستهدف تنمية مهاراتهم وعلى رأسها برنامج قائدات في العالم الرقمي: وهو برنامج تدريبي نوعي لزيادة المهارات الرقمية والقيادية لدى السيدات وتغيير الصورة النمطية السائدة، ويسعى البرنامج لمساعدة القيادات النسائية في القطاع من خلال تدريبهن على مهارات القيادة واتخاذ القرار بالإضافة إلى تقديم برنامج إلحاق مع كبرى الشركات المحلية والعالمية داخل المملكة، وقد بلغ عدد المستفيدات أكثر من (40) قيادية.

- برنامج القيادات الرقمية: وهو برنامج تأهيلي للقياديات بالشراكة مع INSEAD الذي يهدف إلى تجهيز القادة التنفيذيين السعوديين لقيادة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال الدورات التدريبية في القيادة والإستراتيجية والتحول الرقمي وجلسات التوجيه والإرشاد، وقد بلغ عدد المستفيدات (35) سيدة.
- مجلس تمكين المرأة: وهو مجلس برئاسة معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات وبالشراكة مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وعضوية مختصين من القيادات والرائدات في القطاع.
- جائزة قائدات التقنية: تسعى الجائزة إلى رفع الوعي بالأعداد والتأهيل المناسب للسيدات من خلال تسليط الضوء على التجارب الناجحة والذي بدوره سيسهم في صناعة بيئة عمل محفزة وتنافسية تتساوى فيها الفرص للجميع وتكون جاذبة للقوة العاملة للالتحاق بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتم إعلان الفائزين في مؤتمر LEAP واستهدفت الجائزة أكثر من (95) سيدة وأكثر من (33) جهة حكومية وخاصة وغير ربحية.
- ركزت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات على تطوير مهارات منسوباتها حيث تم تقديم برنامج تدريبي مخصص لموظفات الوزارة وعددهن (63) وذلك لتأهيلهن للحصول على مناصب قيادية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ووضع أهداف تأنيث الإدارات.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، فقد تضمنت المادة (43) من النظام الأساسي للحكم حق كل مواطن دونما أي تمييز في مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من شؤون. وقد تدرجت المرأة السعودية في مشاركتها في مجلس الشورى، حيث ابتدأت بتعيين (6) نساء كمستشارات غير متفرغات، ثم ازداد العدد تدريجياً، إلى أن توجت تلك التدابير بصدور الأمر الملكي رقم (44) بتاريخ 11 يناير 2013 م، حيث أصبحت المرأة بموجبه عضواً في المجلس، وتشغل ما نسبته (20%) من مقاعده كحد أدنى، كما تولت المرأة رئاسة وعضوية عدد من اللجان المتخصصة في مجلس الشورى، ويبلغ عدد العاملات في المجلس (97) سيدة، كما يضم مجلس هيئة حقوق الإنسان (12) سيدة بنسبة (50%) في مقاعد عضوية المجلس.



ونتيجة للعمل على تمكين المرأة من شغل المناصب العليا، فقد وصلت المرأة السعودية إلى مناصب عليا في المؤسسات الحكومية، والجامعات وغيرها، وارتفعت نسبة النساء في المناصب الإدارية العليا والمتوسطة من 28.6% في عام 2017م إلى 39% في عام 2021م.

بالإضافة إلى ذلك، من عام 2010م إلى عام 2023م زادت نسبة أعداد الموظفات السعوديات 8 أضعاف بنسبة 400% على وظائف إدارية وفنية ودبلوماسية وتعاقدية بديوان الوزارة بالرياض والفروع وبعثات المملكة في الخارج.<sup>74</sup>

تمكنت المرأة بحضورها من فرض مهاراتها بإنجازات تاريخية عكست تقدم ونهوض المرأة وقدرتها على تولي أهم المناصب الدبلوماسية، لذلك تم ارتفاع عدد السفيرات السعوديات من سفيرة حتى (6) سفيرات في السنوات الخمس الماضية.

الثالث والعشرون - الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الإعلام بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).

تعزيز توفير التعليم والتدريب على الصعيدين الرسمي والتقني المهني (TVET) في وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مجالات الإدارة والقيادة:

فيما يخص الجهة الحكومية والتدريب التقني والمهني نشير إلى السؤال الثالث عشر، فقرة اتخاذ تدابير لزيادة وصول الفتيات إلى التعليم التقني المهني وبرامج تنمية المهارات، ولمواصلة دراستهن واستكمالها. في السنوات الأخيرة، خطت المملكة العربية السعودية خطوات كبيرة في وضع نفسها كمركز إقليمي للتقدم التقني. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق الإمكانيات الكاملة لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات لدينا إلا من خلال ضمان مساهمة جميع شرائح سكاننا، بما في ذلك النساء، بشكل نشط خصوصًا في هذه المرحلة الانتقالية.

فقد أسهمت إصلاحات تمكين المرأة في تحقيق قفزات نوعية انعكست على عدد من المؤشرات المحلية والعالمية، ففي تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي جاءت المملكة ضمن أفضل 3 دول تحسنًا على مستوى العالم في سد الفجوة بين الجنسين للعام 2022م. أدى ذلك إلى حصول المملكة على المركز الأول وتوجيهها بجائزة تمكين المرأة في القطاع التقني بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بعدما حققت نسبة مشاركة المرأة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمملكة قفزة نوعية من 7% في عام 2018م، لتصل إلى 35% في 2023م لتصبح الأعلى في متوسط الاتحاد الأوروبي ومتوسط مجموعة العشرين ووادي السليكون.

تقرير وزارة الخارجية<sup>74</sup>

تعكس هذه التطورات تحولاً ملحوظاً في المجتمع السعودي. حيث يعتبر تمكين المرأة في المجالات التقنية والفضاء جزءاً أساسياً من رؤية السعودية 2030م.

مسألة تمكين المرأة في القطاع تمثل واحدة من التوجهات الإستراتيجية التي حرصت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات على الالتزام بها انطلاقاً من الايمان التام بالإمكانات الهائلة التي تمتلكها المرأة وقدرتها على صنع الفارق في بيئة العمل. وانطلاقاً من هدف رؤية السعودية لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وإستراتيجية منظومة الاتصالات والفضاء وتقنية المعلومات والتي تضمنت أولوية تعزيز دور المرأة في القطاع، قمنا بتطوير برنامج متكامل لتمكين المرأة في منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات، ويهدف البرنامج لبناء منظومة رقمية تحتضن وتنمي وتستقطب العقول والمهارات الداعمة لعملية التحول الرقمي، وزيادة فرص العمل النوعية للمرأة مما سيرفع الإنتاجية الوطنية وينمي المحتوى المحلي التقني ويسهم في بناء قطاع التقنية والاتصالات والفضاء بمستوى تنافسي عالمي يحقق الاستدامة الاقتصادية. وتهتم المبادرة بالفئات الآتية: الطالبات- الباحثات عن العمل – رائدات الأعمال - الشركات في القطاع - المتخصصات والمهتمات بالقطاع - الجهات الحكومية - القطاع غير الربحي.

فيما يخص تدريب الطلاب والطالبات والباحثين عن عمل: فقد تم العمل مع المعهد الوطني للتطوير المهني والتعليمي على تقديم برامج تدريبية لما يقارب (3490) طالبة وطالباً وباحثين عن عمل في موضوعات ( Data Science, AI, Cloud, Cybersecurity, Analytics).

كما تم إطلاق برنامج تعليمي وتدريب في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي 2023م، وهو عبارة عن برنامج تعليمي نوعي لجميع الشرائح المستهدفة: 14 إلى 21 سنة لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي حيث يهدف المشروع إلى دعم التعليم المستمر (تعليم مدى الحياة) في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي وتعزيز المهارات التكميلية (مثل المهارات الناعمة والقيادية).

وامتثالاً لمنهجية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في تنمية القدرات الرقمية ورسم مسار نحو المستقبل والعمل لبناء بيئة رقمية تحتضن وتنمي العقول والمهارات في المجالات الرقمية، وتدعم مواكبة المخرجات التعليمية الرقمية لاحتياجات سوق العمل الرقمي بمستوى تنافسي يحقق استدامة القدرات الرقمية فقد تم بناء وتطوير (المقرر التقني 101) من خلال برنامج سفراء تقنيات المستقبل بالتعاون مع جامعة ستانفورد وذلك للمواءمة ما بين المخرجات التعليمية التقنية في المملكة العربية السعودية وسوق العمل، وتم العمل على مواءمته لعدد (23) جامعة حكومية وأهلية. ويهدف هذا المشروع إلى رفع الوعي

بالتقنيات الناشئة وتأهيل كوادر وطنية تساعد في تحقيق التحول الرقمي في المملكة. وصل عدد المستفيدات من سفراء تقنيات المستقبل (لقاءات رقمية، ورش عمل، التدريب على المقرر التقني) (1305) مستفيدة من (28) جامعة مختلفة، بالإضافة إلى (93) مشاركة في مسابقة تقنيات المستقبل (5) منهم أعضاء هيئة تدريس و(88) من الطالبات. كما تم تدريب (30232) امرأة ضمن مبادرة مهارات المستقبل في عدة مجالات في بالإضافة إلى توظيف (15311) امرأة من خلال مبادرة مهارات ووظائف المستقبل.

واستنادًا إلى إستراتيجية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، طورت الوزارة برنامجًا شاملاً لزيادة مشاركة المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. وقد تم إطلاق برنامج تمكين المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات خلال قمة تمكين المرأة في نسختها الثانية في 1 فبراير 2020م ويهدف هذا البرنامج إلى بناء نظام رقمي يتبنى العقول والمهارات التي تدعم عملية التحول الرقمي ويطورها ويستقطمها، ويزيد من جودة فرص العمل للمرأة، مما يزيد من الإنتاجية الوطنية، ويطور المحتوى التقني المحلي، ويسهم في بناء قطاع تقنية قادر على المنافسة.

كما تمثل النساء في المملكة العربية السعودية نسبة 30.6% من إجمالي القوى العاملة في عام 2020م في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات طبقاً لهيئة الإحصاءات العامة. ومن ناحية أخرى وبسبب جهود برامج التمكين في القطاع فقد قفزت نسبة مشاركة المرأة خلال ثلاث السنوات الماضية إلى 42.7% في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من إجمالي القوى العاملة بحسب إحصاءات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لنفس العام.

اتخاذ تدابير لتعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتوفيرها بتكلفة ميسورة والتمكين من استخدامها للنساء والفتيات (على سبيل المثال، مراكز خدمة الواي فاي المجانية، ومراكز التكنولوجيا المجتمعية):

فيما يخص إنجازات المملكة العربية السعودية في اتخاذ التدابير لتعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أطلقت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، في عام 2020م، مبادرة نشر نقاط اتصال "الواي فاي Wi-Fi" إضافية مجانية في عدد من الأماكن العامة في أنحاء المملكة، وذلك بالتعاون مع مقدمي خدمات الاتصالات في المملكة. وأوضحت الهيئة أنها بدأت تنفيذ هذه المبادرة على عدة مراحل لتصل نقاط "الواي فاي" الإضافية المجانية الموزعة في عدد من الأماكن العامة في المملكة إلى 60,000 نقطة، مؤكدةً التزامها بمتابعة تفعيل الشركات لهذه المبادرة، بما في ذلك استيفاؤها لمتطلبات أساسية منها توحيد

اسم الشبكة لهذه النقاط المجانية، وتسهيل إجراءات دخول المستخدمين لها، وتوفير خرائط تغطية تظهر كافة نقاط الوصول المجانية في جميع المناطق على نحو يتيح للمستخدمين الاطلاع عليها في موقع الشركة الإلكتروني أو تطبيقها. وتتضمن المبادرة إتاحة الاتصال المجاني بشبكة الواي فاي العامة لكل مقدم خدمة لمدة تصل إلى ساعتين يوميًا لعدد كبير من مستخدمي ومرتادي عدد من الأماكن العامة.<sup>75</sup> بالإضافة إلى توفير كثير من المؤسسات التعليمية التي تقدم خدمات "الواي فاي" إضافة مجانية لجميع زوارها مثل: مكتبة الملك فهد الوطنية.

إدخال لوائح لتعزيز المساواة في الأجور، والاحتفاظ بالمرأة وتقديمها الوظيفي في مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تمت الإشارة سابقًا إلى القرار الوزاري المتعلق بالتنظيم الموحد لبيئة العمل المتضمن حظر التمييز بين أجور العاملين بين الرجال والنساء في العمل ذي القيمة المتساوية في السؤال السادس فقرة تعزيز/إنفاذ القوانين وما يتعلق بسياسات وممارسات في أماكن العمل التي تحظر التمييز في توظيف النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن في القطاعين العام والخاص، والتشريعات المتعلقة بالمساواة في الأجور.

وفيما يخص الاحتفاظ بالمرأة وتقديمها الوظيفي في مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح هيئة الإعلام للنساء التقدم للحصول على رخصة إعلامية، للعمل في المجال الإعلامي، وكذلك على رخصة موثوق وللحصول على بطاقة مهنية، فبلغ عدد النساء الحاصلات على رخص إعلامية: (2011)، وبلغ عدد النساء الحاصلات على رخصة موثوق (2417)، بينما بلغ عدد النساء الحاصلات على بطاقة مهني إعلامي (79).

---

<sup>75</sup> هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

(<https://www.cst.gov.sa/ar/mediacenter/pressreleases/Pages/2020111502.aspx>)

الرابع والعشرون - يُرجى وصف الأجهزة الوطنية الحالية المعنية بالمرأة في دولتك (هيئة حكومية مخصصة فقط لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) ووصف التدابير التي اتخذتها دولتك على مدى السنوات الخمس الماضية لإنشاء هذه الأجهزة و/أو تعزيزها.

أولاً: فيما يتعلق بالموقع الحالي للجهاز الوطني المعني بالمرأة داخل الحكومة:

مجلس شؤون الأسرة:

مجلس شؤون الأسرة هو إحدى الجهات الحكومية التي تصنف "كهيئة منسوبة مباشرة إلى رئيس السلطة التنفيذية أو الهيئة التي يكون رئيسها مسؤولاً بشكل مباشر أمام رئيس السلطة التنفيذية (مثل المكاتب المنسوبة إلى المكتب الرئاسي، والأمناء والمؤسسات الوطنية، وغيره)" ، وجاء في قرار تأسيس المجلس رقم (443) وتاريخ 1437/10/20 هـ الموافق 25 يوليو 2016م في نص المادة السادسة أن يشكل المجلس ما يلزم من لجان فنية على أن يكون من بينها (لجنة المرأة، لجنة الطفولة، لجنة كبار السن) وتتكون لجنة المرأة من أعضاء مختصين ومهتمين بشؤون المرأة يعملون على مراجعة السياسات وبناء الشراكات وتبني المبادرات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز مكانة المرأة وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً ومعرفياً لضمان استدامة استقرارها الأسري. وتتكون لجنة المرأة من أعضاء مختصين ومهتمين بشؤون المرأة يعملون على مراجعة السياسات وبناء الشراكات وتبني المبادرات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز مكانة المرأة وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً ومعرفياً لضمان استدامة استقرارها الأسري. ورؤيتها امرأة سعودية ممكنة من المشاركة الفاعلة في بيئة داعمة تضمن تكافؤ الفرص وتكامل الجهود وتسعى اللجنة إلى دعم المرأة وتمكينها من خلال تبني المبادرات والبرامج ورسم السياسات وبناء الشراكات التي تسهم في تعزيز مكانة المرأة وبناء قدراتها في مواجهة التحديات بما يضمن استدامة استقرارها الأسري ونموها الاقتصادي والمعرفي للارتقاء بجودة الحياة.

أهداف اللجنة: إعداد وصياغة الإستراتيجيات، و مراجعة وتعديل واقتراح التشريعات والسياسات، و تنسيق وتوحيد الجهود الرامية بين الجهات المعنية بقضايا المرأة، و بناء الشراكات الإستراتيجية، و رصد ومتابعة وضع المرأة السعودية لإعداد تقارير دورية بهذا الخصوص، و دعم تحقيق التوازن وتكافؤ الفرص بين الجنسين، و نشر الوعي بحقوق المرأة ودورها التنموي، و تبني المبادرات والمشاريع الداعمة لتمكين المرأة، و تمثيل المرأة السعودية بالمحافل الدولية والإقليمية، و بناء بيت خبرة متخصص في شؤون المرأة يتميز بمواصفات ومعايير عالمية وكفاءات وخبرات وطنية.

مسارات عمل اللجنة: تتكون مسارات عمل لجنة المرأة من عدة مسارات رئيسية، وتتوافق هذه المسارات مع إستراتيجية المجلس والتي تهدف إلى تحقيق رؤية السعودية 2030، كما تهدف إلى تفعيل الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص والقطاع الثالث للمساهمة في التنمية الاجتماعية، وتتضمن المسارات التالية: اقتراح المبادرات والبرامج الرائدة المُقدّمة للمرأة ودعمها، والتوعية بحقوق المرأة. التحقّق من قيام الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالمرأة بأدوارها؛ بما يُحقّق الأهداف المنشودة. دعم الدراسات الميدانية ذات العلاقة. إعداد تقارير عن جهود المملكة نحو المرأة. بناء قاعدة معلومات وطنية عن المرأة المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية، والإقليمية، والدولية ذات العلاقة، دراسة الإحالات الواردة من أمانة المجلس. تمثيل الأمانة في الاجتماعات، واللقاءات، والأنشطة ذات الاختصاص بمهام اللجنة.

ويعمل مجلس شؤون الأسرة ممثلاً بلجنة المرأة بشكل تشاركي وتكاملي مع الجهات ذات العلاقة (قطاع حكومي، وقطاع خاص، وقطاع غير ربحي)، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر:

#### هيئة حقوق الإنسان:

تم إنشاء هيئة حقوق الإنسان بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (207) وتاريخ 8/8/1426 هـ الموافق 19 سبتمبر 2005م. وتهدف الهيئة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً للشريعة الإسلامية ومعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. وهي هيئة منسوبة مباشرة إلى السلطة التنفيذية، ترأسها سيدة بمرتبة وزير (معالي) بموجب أمر ملكي، بالإضافة إلى أنها الجهة الحكومية المستقلة المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان ومن ضمنها المرأة. ومراجعة الأنظمة القائمة واقتراح تعديلها وفقاً للإجراءات النظامية. ومتابعة الجهات الحكومية لتطبيق ما يخصها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها المملكة.

#### الإدارة العامة لتمكين المرأة في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية:

هي إحدى الإدارات العامة للوكالة المساعدة لتمكين التوطين والتي تسهم في زيادة نسبة المشاركة للمرأة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات الوظيفية من خلال استثمار طاقاتها وقدراتها وتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، وتقلدها للمناصب الوظيفية القيادية وزيادة حصتها في سوق العمل كما تسهم الإدارة بتحقيق الأهداف الإستراتيجية لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ومستهدفات رؤية 2030 من خلال ارتباط أعمالها بالهدف الإستراتيجي "زيادة مشاركة القوى العاملة وشموليتها"، ومن مهام الإدارة ما يأتي:

- وضع خطط وإستراتيجيات تمكن المرأة في سوق العمل بما يتماشى مع متطلبات رؤية السعودية الخاصة بتمكين المرأة.
- التعاون مع مختلف الوحدات التنظيمية في الوزارة ومتابعة تنفيذ المبادرات وتعزيز تكافؤ الفرص وإيجاد بيئة عمل محفزة للمرأة بما يضمن تعزيز قدرة القطاعين في سوق العمل على جذب وتطوير واستيفاء القوى العاملة النسائية.
- التعاون مع الجهات الخارجية لضمان حصر الاحتياجات التدريبية للقوى العاملة النسائية وضمان إتاحة البرامج التدريبية والتطويرية للقوى العاملة النسائية وبرامج تطوير القادة بما يضمن تطوير القيادات النسائية والسعي لتوليين مناصب إدارية عليا.
- تقديم الدعم الاستشاري لمختلف الجهات للمساهمة في تطوير وتنفيذ البرامج والمبادرات الهادفة لتمكين المرأة .
- تحديد ورصد ومتابعة المؤشرات الرئيسة لتمكين المرأة بشكل دوري لتحديد فرص التحسين المحتملة ودعم اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذ المبادرات والبرامج وتمكين المرأة في القطاعين العام والخاص.

#### إدارة شؤون المرأة والأسرة والطفل في وزارة الخارجية:

تُعنى إدارة شؤون المرأة والأسرة والطفل في وزارة الخارجية بكافة ما يتعلّق بشؤون المرأة والأسرة والطفل على الصعيد الإقليمي والدولي، ومتابعة المؤتمرات والاجتماعات والمنديات الإقليمية والدولية ذات الصلة، والقرارات والتوصيات والإستراتيجيات الإقليمية والدولية، كما تتابع التزامات المملكة العربية السعودية على الصعيد الدولي والإقليمي بالمعاهدات والاتفاقيات التي تتصل بشؤون المرأة والأسرة والطفل. كما تسعى الإدارة إلى تعزيز علاقات التعاون والشراكة ما بين الجهات الفنية المختصة في المملكة والمنظمات والجهات الدولية المعنية، وتعمل على تنسيق مشاركات المملكة في المؤتمرات واللجان والاجتماعات والمنديات الإقليمية والدولية المعنية بمجالات اختصاصها، ومتابعة كافة الموضوعات والأعمال ذات الطابع الإقليمي والدولي المتعلقة بالمرأة والأسرة والطفل.

ثانيًا، سيتم سؤالك عما إذا كانت الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة تمتلك الموارد المالية وقدرات الموظفين الكافية للاضطلاع بدورها (نعم/لا) واختيار واحدة من العبارات التالية لوصف تطور ميزانية الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة خلال السنوات الخمس الماضية :

1- زادت ميزانية الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة (كنسبة من الإنفاق الحكومي الإجمالي).

نعم، انطلاقاً من اهتمام القيادة الرشيدة بالمرأة وسعيًا لتحقيق تطلعات حكومة المملكة في تمكين المرأة، وبما يحقق الأهداف المنشودة في إطار رؤية السعودية 2030م تعمل وزارة المالية على إعداد الميزانية العامة للدولة بالأخذ في الحسبان الجوانب المتعلقة بالاستثمار في العنصر البشري والتنمية الاجتماعية وتمكين المرأة السعودية .

وبناء على تعريف صندوق النقد الدولي لمفهوم ميزانية المرأة (Women Budgeting) بأنه نهج تستخدمه الحكومات لتحقيق مفهوم العدالة بين الرجل والمرأة من خلال عملية إعداد الميزانية العامة للدولة، تعمل المملكة على تطوير إجراءات لتمكين المرأة ضمن الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، إيماناً بدورها كشريك أساسي في مسيرة التنمية التي تشهدها المملكة نحو مجتمع حيوي واقتصادي مزدهر ووطن طموح.

الهدف الإستراتيجي العام والأهداف التفصيلية: تسعى المملكة من خلال مبادرة تمكين المرأة ضمن ميزانيتها العامة لتكوين نهج شامل ومركّز بشأن أنشطة وسياسات تمكين المرأة السعودية من خلال تسهيل وصولها إلى الموارد المتاحة لتمكينها من النمو والازدهار وتقليص الفجوة بين الجنسين بما يتماشى مع قيم المملكة، ومبادئها وبما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لتحقيق نموٍ اقتصادي قوي ومستدام وشامل.

وتهدف هذه المبادرة إلى تضمين السياسات المتعلقة بتمكين المرأة في السياسات المالية وإدارة المالية العامة وذلك من خلال تضمينها في عملية إعداد الميزانية العامة للدولة، حيث قامت المملكة منذ عام 2023م بتطبيق هذا النهج في عمليات إعداد الميزانية العامة للدولة. وتتضمن المبادرة العديد من الأهداف التفصيلية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

الأخذ في الاعتبار التزامات المملكة بشأن سياسات تمكين المرأة عند إعداد الميزانية العامة للدولة لتحقيق أهداف هذه السياسات من خلال وضع مؤشرات قابلة للقياس.

تعزيز كفاءة الإنفاق في سياسات تمكين المرأة من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة.

فهم وتحليل أثار قرارات الميزانية العامة ذات العلاقة على سياسات تمكين المرأة.

الإدارة الفاعلة للميزانية في مجال تمكين المرأة وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

ثالثاً، سيُطلب منك الاختيار من بين الخيارات التالية فيما يتعلق بالرؤية التوجيهية التي تصف الدور الحالي للأجهزة

الوطنية المعنية بالمرأة في دولتك على أفضل وجه:



## 1- حماية الأسرة والمرأة والطفل:

أولت الحكومة الرشيدة الأسرة والمرأة والطفل السعودي اهتمامًا كبيرًا، إذ حظيت بنصيب وافر من حزمة الإصلاحات التي نفذتها المملكة في الآونة الأخيرة. وشهدت نقلات نوعية ومميزة في كافة المجالات بدون استثناء. وتم إنشاء برنامج الأمان الأسري الوطني بإرادة سامية عام 2005م في المملكة، كبرنامج وطني يهدف إلى حماية الأسرة من العنف كما تمت الإشارة إليه سابقًا في (السؤال رقم 16)، ليسهم بفعالية مع الجهات القائمة من القطاعات المختلفة في القضاء على ظاهرة العنف الأسري. ومن ضمنها خط مساندة المرأة والطفل. إضافة إلى وجود نظام الحماية من الإيذاء والذي تم التطرق له مسبقًا في السؤال (16). وانطلاقًا من رؤية المملكة وجهودها في تعزيز حقوق الطفل أيضًا، صدر نظام حماية الطفل رقم (م/14) بتاريخ 26 نوفمبر 2014م ومن أهم المواد الداعمة للأسرة المادة الثانية التي تضمنت الآتي:

- التأكيد على ما قرره الشريعة الإسلامية، والأنظمة والاتفاقات الدولية التي تكون المملكة طرفًا فيها والتي تحفظ حقوق الطفل وتحميه من كل أشكال الإيذاء والإهمال.
- حماية الطفل من كل أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرها التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به (المنزل أو المدرسة أو الحي أو الأماكن العامة أو دور الرعاية والتربية أو الأسرة أو المؤسسات الحكومية والأهلية أو ما في حكمها). سواء وقع ذلك من شخص له ولاية على الطفل أو سلطة أو مسؤولية أو له علاقة بأي شكل كان، أو من غيره.
- ضمان حقوق الطفل الذي تعرض للإيذاء والإهمال، بتوفير الرعاية اللازمة له.
- نشر الوعي بحقوق الطفل وتعريفه بها، وخاصة ما يرتبط بالحماية من الإيذاء والإهمال.

بالإضافة إلى إنشاء مركز بلاغات العنف الأسري وحماية الطفل ومن خلاله يتم تلقي بلاغات العنف الأسري عن طريق مركز متخصص لتلقي بلاغات الإيذاء والعنف على مستوى المملكة العربية السعودية داخل نطاق الأسرة، كما يقدم الاستشارات للمتصلين على الرقم المجاني والموحد 1919 على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع في سرية تامة من جانب أخصائيات نفسيات واجتماعيات مدربات مؤهلات وذوات كفاءة عالية.

كما تم إنشاء مجلس شؤون الأسرة عام 2016م كما تم ذكره سابقاً، ويهدف إلى تطوير وتحسين مستوى الخدمات التي تُسهم في استقرار الأسرة اجتماعياً واقتصادياً لتتواءم مع رؤية السعودية الطموحة 2030 والتي جعلت الإنسان محور التنمية، ومن خلاله يتم اقتراح أو دراسة الأنظمة والتشريعات ذات العلاقة بالمرأة والطفل وكبير السن. كما عمل مجلس شؤون الأسرة خلال النصف الأول من عام 2023م على تحقيق مستهدفاته في حماية كيان الأسرة وتعزيز مكانتها، من خلال تنفيذ العديد من المبادرات والمشاريع المتخصصة في رعاية كبار السن والمرأة والطفل، والمبادرات النوعية التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للأسرة وخططها الفرعية للمرأة والطفل وكبير السن. وأطلق المجلس مشروع صحة وسلامة الطفل وتعليمه في العالم الرقمي، وأصدر تقرير دور المرأة السعودية في المجتمع وقطاعات الأعمال والقطاعات الحكومية بنسخته الثالثة، كما عمل على إعداد دليل تنمية الطفولة المبكرة، وإنتاج بودكاست "المزن" الذي سلط الضوء على نماذج مبدعة وناجحة من بنات الوطن، كما عقد المجلس 6 جلسات حوارية لمعرفة تطلعات الشباب حول مؤسسة الزواج والأسرة، و(7) برامج تدريبية ضمن برامج التواصل الأسري لتحسن جودة حياة الأسرة.

ويتولى المجلس مهمة تمثيل المملكة في المحافل الدولية ذات العلاقة بالأسرة، حيث كانت أبرز المشاركات الدولية للمجلس المشاركة في المؤتمر العربي السادس رفيع المستوى لحقوق الطفل، وأعمال الدورة 53 لمجلس حقوق الإنسان والاجتماع الإقليمي لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، وأعمال الدورة السابعة والستين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، كما شارك في الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان حول الأسرة وحماية حقوق الطفل في البيئة الرقمية، إضافة للمشاركة في الدورة الثانية والأربعين للجنة المرأة العربية.

وأقام مجلس شؤون الأسرة؛ جائزة "تالة المرأة" لدعم المشاريع الريادية للمرأة السعودية في نسختها الثانية، كما نظّم ملتقى "أسرة آمنة بلا مخدرات" بالتزامن مع الحملة الأمنية "وطن بلا مخدرات"، لتسليط الضوء على أدوار الأسرة المحورية في حماية أبنائها من آفة المخدرات، كما نفذ المجلس عددًا من الحملات الإعلامية لنشر الوعي حيال قضايا الأسرة وتحدياتها، ومن أبرزها حملة "كبيرنا عزيز" لتعزيز قيم تقدير واحترام كبار السن، وحملة "الوالدية الفاعلة" بهدف إثراء المعرفة والارتقاء بالمفاهيم التربوية لدى الوالدين.<sup>76</sup>

الموقع الرسمي لمجلس شؤون الأسرة 2023م<sup>76</sup>

الخامس والعشرون - ما الآليات والأدوات الأخرى التي استخدمتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتعميم المساواة بين الجنسين على مستوى القطاعات؟ (على سبيل المثال، جهات التنسيق المراعية للمنظور الجنساني في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، وآليات التنسيق المشتركة بين الوزارات، وعمليات التقييم المؤسسي المراعية للمنظور الجنساني، والمشاورات مع المنظمات النسائية).

في معظم الوزارات الحكومية بالمملكة العربية السعودية يوجد قسم خاص معني بتمكين المرأة يعمل على المساواة بين الجنسين. منها لجنة المرأة في مجلس شؤون الأسرة، ودور اللجنة في المجلس التواصل والتنسيق مع الجهات لمتابعة قضايا المرأة. كما تتكون لجنة المرأة من أحد عشر عضوًا من مختلف القطاعات، الخاص، والعام، وغير الربحي. وإشارة إلى الفقرة الخامسة من المادة السابعة في لائحة عمل مجلس الإدارة لمجلس شؤون الأسرة، التي تنص على "تشكيل وتكوين اللجان المنصوص عليها في الأنظمة وكذلك اللجان حسب حاجة العمل التي يراها مجدية لدراسة أي من الأمور التي تتعلق بالإدارات والوحدات الإدارية المرتبطة به". ومن مهام والتزامات عضو لجنة المرأة في مجلس شؤون الأسرة:

1. الالتزام بسياسات ولوائح المجلس، ومن ضمنها الإفصاح عن حالات تعارض المصالح، والحفاظ على سرية المعلومات، وعدم التصريح بها إلا بموافقة مسبقة من الأمين العام.
2. الالتزام والانتظام في حضور اجتماعات اللجنة، وعدم التغيب إلا بعذر يقبله رئيس اللجنة.
3. التفاعل والرد على ما يرسل إليه من الموضوعات المتعلقة باللجنة في المدة المحددة.
4. دعم الإدارة المختصة في التواصل مع الجهة التي يمثلها العضو، بخصوص البيانات والإحصاءات أو التقارير أو الدراسات أو البرامج المرتبطة بجهته، التي تسهم في تحقيق أهداف الإدارة المختصة.
5. تقديم الاستشارات الفنية بما يدعم إنجاز مهام اللجنة.
6. اقتراح البرامج والمبادرات والمشروعات التي تسهم في تنفيذ الخطط السنوية وتحقيق مستهدفات الإدارة المختصة.
7. متابعة تنفيذ وتقييم مخرجات المشروعات والبرامج.
8. المساهمة بفاعلية في تطوير الأهداف التنظيمية والخطط السنوية، لضمان أهداف المجلس بشكل عام والإدارة المختصة بشكل خاص.
9. المشاركة في دراسة الموضوعات المحالة للجنة، وتقديم التصورات والمقترحات.

10. المساهمة في تفعيل الشراكات المحلية مع الجهات ذات العلاقة بعمل الإدارة المختصة.

11. التمثيل المحلي والدولي في أي محفل له علاقة باللجنة بترشيح من الأمين العام.

12. المشاركة في تنفيذ الأنشطة المختلفة. ومنها على سبيل المثال لا الحصر: اللقاءات، ورش العمل، الندوات، والمنتديات

التي يقيمها المجلس وتتعلق بعمل اللجنة.

13. أي مهام أخرى يفوضه بها الأمين العام.

السادس والعشرون - إذا كانت هناك مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في دولتك، فما التدابير التي اتخذتها لمعالجة انتهاكات حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين؟

أنشئت هيئة حقوق الإنسان بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 207 وتاريخ 2005/ 9/12 وتهدف لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفق المعايير الوطنية والدولية وفي ضوء الشريعة الإسلامية، وقد تضمن تنظيم هيئة حقوق الإنسان العديد من الاختصاصات التي تتضافر مع بعضها لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ويمكن إجمال هذه الاختصاصات في الآتي:

- الرقابة والمتابعة: يتمثل هذا الدور في التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية للأسس القانونية ذات العلاقة بحقوق الإنسان (الاتفاقيات الإقليمية والدولية، والأنظمة، واللوائح، والأوامر والقرارات)، والكشف عن التجاوزات، واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها، وزيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص، ورفع تقارير عنها إلى الملك.

- الانتصاف: ويتمثل هذا الدور في تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان والتحقق من صحتها، واتخاذ الإجراءات النظامية في شأنها، وإقامة الدعاوى والرد عليها فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان.

- تقديم المشورة: تقوم الهيئة بإبداء الرأي في مشروعات الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومراجعة الأنظمة القائمة واقتراح تعديلها وفقاً للإجراءات النظامية، وكذلك إبداء الرأي في الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فيما يتعلق بانضمام المملكة إليها، أو الأحكام الواردة فيها، وإعداد التقارير السنوية عن حالة حقوق الإنسان في المملكة. وكذلك تقدم المشورة الفنية للأفراد وللمؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة.

- التوعية والتثقيف: تُعنى الهيئة بوضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان، واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها، وذلك من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام، ووسائل التواصل

الاجتماعي، وموقع الهيئة الإلكتروني بالإضافة إلى عقد المؤتمرات والندوات في مسائل حقوق الإنسان، والمشاركة فيها، وفقاً للإجراءات النظامية في هذا الشأن، وإصدار النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف الهيئة واختصاصاتها.

-التعاون الوطني والإقليمي والدولي: ويتمثل هذا الدور في التعاون مع الجمعيات والمنظمات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان بما يحقق أهداف الهيئة وتنمية علاقاتها.

وقد انضمت المملكة إلى عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من أبرزها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، هذا بالإضافة إلى أنها طرف في الاتفاقيات والبروتوكولات الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان مثل بروتوكول منع ومعاكبة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو).

من أهم التدابير التي اتخذتها المملكة لحماية المرأة من العنف ولتمكين المرأة وخلق التوازن بين الجنسين في كافة المجالات ما يأتي:

-صدر نظام الحماية من الإيذاء المعدل في مارس 2022م، وقد شملت التعديلات إضافة فقرة إلى المادة (7) الخاصة بالإجراءات عند تلقي البلاغات عن حالات الإيذاء تنص على تمكين من تعرض للإيذاء، أو من يمثله، من دخول مقر إقامته، والحصول على أوراقه الثبوتية، وأخذ ممتلكاته الشخصية، وتعديل المادة (12) بأن تتم متابعة حالات الإيذاء بعد الفصل فيها قضاءً لمدة لا تقل عن 6 أشهر.

-تم تعديل المادة (13) حيث تضاعف العقوبة، إن كان من تعرض للإيذاء من الأشخاص ذوي الإعاقة، أو أحد الوالدين، أو ممن تجاوز (الستين) عامًا، أو الحامل إذا نتج عن ذلك سقوط جنينها، وتضاعف أيضًا إن وقع الإيذاء في مكان العمل، أو الدراسة، أو العبادة أو وقع ممن يناط بهم تطبيق أحكام هذا النظام أو وقع مقرونًا باستخدام أحد الأسلحة.

-صدر الأمر السامي رقم 33322 في 2017/4/18م الذي أكد على جميع الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها، أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها.

-صدر نظام الأحوال الشخصية بموجب المرسوم الملكي رقم م/73 وتاريخ 8 مارس 2022م متضمنًا حظر توثيق عقد الزواج لمن هو دون (ثمانية عشر) عامًا، وللمحكمة أن تأذن بزواج من هو دون ذلك ذكرًا كان أو أنثى إذا كان بالغًا بعد التحقق من مصلحته في هذا الزواج، وتبين لوائح هذا النظام الضوابط والإجراءات اللازمة لذلك.

-تم تعديل نظام العمل لضمان المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات، وشروط الخدمة، حيث شملت التعديلات، تعديل المادة (3) بما يؤكد عدم جواز التمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى في إطار العمل، وتعديل المادة (155) بالنص على حظر فصل العاملة أو إنذارها بالفصل أثناء حملها أو تمتعها بإجازة الوضع، ويشمل ذلك مدة مرضها الناشئ عن أي مهما (بموجب المرسوم الملكي رقم (م/134) وتاريخ 1440/11/27 هـ الموافق 30 يوليو 2019م. تم تعديل نظام التأمينات الاجتماعية بما يحقق المساواة بين الرجل والمرأة في سن التقاعد بحيث يكون (60) سنة لكلا الجنسين، (بموجب المرسوم الملكي رقم (م/134) وتاريخ 30 يوليو 2019م .

-تشكيل مجلس هيئة حقوق الإنسان في دورته الحالية بموجب الأمر الملكي الكريم رقم (60150) وتاريخ 2020/6/30 من (17) عضواً متفرغاً و (7) أعضاء غير متفرغين، مثلت السيدات نسبة 50 % من المجلس إضافة إلى رئاسة للمجلس. -المساواة التامة بين الرجال والنساء في الحصول على إعانة البحث عن العمل، حيث تحصل المرأة على نفس مقدار الإعانة التي يحصل عليها الرجل، وكذلك فيما يتعلق بدعم التدريب والتوظيف.

-فتح المجال للنساء لشغل الوظائف القضائية والأمنية والعسكرية، ومن ذلك إعلان النيابة العامة عن وظائف للنساء للعمل كعضوات في النيابة العامة على قدم المساواة مع أعضاء النيابة العامة الرجال، وبشروط متساوية لكل من الجنسين المتقدمين للعمل.

السابع والعشرون - ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لإقامة السلام والحفاظ عليه، وتشجيع المجتمعات المسلمة التي لا يُهمش فيها أحد من أجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن؟

دمج الالتزامات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في أطر السياسات والتخطيط والرصد الرئيسة على المستوى الوطني وفيما بين

الوزارات:

إن المملكة انطلاقاً من التزاماتها بوصفها عضواً مؤسساً في هيئة الأمم المتحدة ودعمها لجميع الجهود الرامية لتحقيق السلم والأمن الدوليين، تعمل على تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة وآليات الأمم المتحدة في نطاق التزاماتها، بما فيها قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، كما اعتبرت رؤية السعودية 2030 المرأة عنصرًا مهمًا من عناصر القوة في المجتمع وأكدت على تمكينها وتنمية مهاراتها واستثمار طاقاتها للمشاركة في بناء مستقبل الوطن، واتخذت المملكة العديد من التدابير الرامية إلى تمكين

المرأة في جميع المجالات بما فيها المجالات المتعلقة بالأمن والسلامة. وقد أسهمت المملكة في إشراك المرأة السعودية في مجالات الأمن والسلامة، ومن ذلك تمكين المرأة السعودية في المجالات الآتية:

- الأمن العام: تشارك المرأة في عدد من المهام الأمنية، وفي مقدمتها خدمة الحجاج والمعتمرين والزائرين، حيث تم تعيين مجندات في القوات الخاصة لأمن الحرمين الشريفين، والأعمال الشرطية، كما تم تكليف المرأة بالعمل في الإدارة العامة للأدلة الجنائية وفروعها، إضافة إلى الأعمال الإدارية والمالية والموارد البشرية والمراجعة الداخلية، وتقنية المعلومات، والأنظمة.

- الدفاع المدني: تقوم بتنفيذ أعمال الكشف الوقائي والتفتيش وتفقد أوضاع السلامة والأوضاع الوقائية العامة في المنشآت، وكذلك تأهيل وتطوير العنصر البشري، بالإضافة إلى التثقيف والتوعية وتقديم الإرشادات المتعلقة بالسلامة، إضافة الإشراف على الأعمال التطوعية للمتطوعات خلال موسم الحج والعمرة، والمشاركة في تطوير الأنظمة والتطبيقات التقنية، ودراسة اللوائح والأنظمة.

- حرس الحدود: تعمل النساء في قطاعات حرس الحدود في المراكز الحدودية، كمفتشات، وكطبيبات وأخصائيات، وكذلك في الأعمال الإدارية مثل (القانونية - تقنية المعلومات - المالية - الإدارية - العلاقات العامة).

- المديرية العامة للسجون: تشارك المرأة في الإشراف على إدارة السجون النسائية، وتنفيذ مهام السجون في الحراسة والنقل والحماية والمراقبة وتقديم الاستشارات التدريبية والدراسة الأمنية، إضافة إلى عملها في المجالات الإدارية وإعداد الخطط والبرامج والمناهج، والعمل في مسارات التأهيل والإصلاح، كذلك إعداد الدراسات والأبحاث ضمن الإدارات المتخصصة والإسهام في برامج التوعية.

- قطاع مكافحة المخدرات: تسهم المرأة في مساندة الفرق الميدانية في عمليات القبض والتفتيش ونقل السجينات إلى الجهات المختصة، ومساندة الجهة المختصة في أعمال الشؤون الوقائية بإلقاء محاضرات وندوات، والمشاركة في المعارض الوقائية، وتدريب وتأهيل العناصر النسائية في معهد مكافحة المخدرات في الإدارة العامة للتدريب.

المركز الوطني للعمليات الأمنية: يناط بالمرأة في المركز العديد من المهام، مثل الأعمال الإدارية والتقنية وأعمال الجودة والتطوير، وتلقي البلاغات الأمنية الطارئة والاستفسارات على رقم الخدمة (911)، ومتابعة الملاحظات الواردة لغرف العمليات من الميدان وترحيلها للجهات المختصة، إضافة إلى دورها في تحليل المعلومات وبناء المؤشرات وتحسين الأعمال ومشاركتها في حفظ النظام والأمن والسلامة داخل المنشأة.

وقد ساعدت إسهامات المرأة في المملكة العربية السعودية من خلال تمكينها وتوسيع نطاقات عملها في العديد من المجالات كما ساعدت في خلق تأثير إيجابي على الناتج المحلي والوطني.

لذلك تشارك المرأة في جهود المملكة التي تهدف إلى حفظ السلام والأمن الدوليين وفي الجانب الإنساني والإغاثي، وتؤمن المملكة بالدور المهم الذي تقوم به المرأة في المساهمة في التخفيف من معاناة الأزمات والنزاعات والكوارث وفي بناء السلام، وأيضًا تركّز المملكة ممثلة بمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية جهودها الإنسانية والإغاثية لحماية جميع الفئات ومن ضمنها المرأة والفتاة المتأثرة من الأزمات والنزاعات والكوارث في الدول المتضررة.

بالإضافة إلى برامج مختصة بتعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمع المضيف من خلال التوعية بشأن حقوق الإنسان وحقوق المرأة ومناهضة كافة أشكال الاستغلال والعنف ضد النساء والفتيات والمساهمة في إدماجهم بالمجتمعات المستضيفة لخلق تماسك بين اللاجئين والمجتمع المضيف، وحتى اليوم تم تقديم ما يقارب (369) مشروعًا للاجئين بتكلفة (1,149,274,873) دولارًا أمريكيًا في 10 دول لأكثر من (33,681,074) مستفيدًا (منهم النساء والفتيات)، وتقديم 292 مشروعًا للنازحين بتكلفة (1,964,566,384) دولارًا أمريكيًا في 29 دولة، لـ (121,548,616) مستفيدًا (منهم النساء والفتيات) حول العالم.

واستجابة لكارثة الزلزال المدمر في تركيا وسوريا وتداعياته على المتضررين منه وبالأخص اللاجئين والنازحين ومنهم المرأة والطفل تم تكثيف الجهود للتخفيف من تفاقم الوضع، وبتوجيهات كريمة من القيادة الرشيدة أيدها الله، تم تسيير جسر جوي وبري لتلبية الاحتياجات الإنسانية وإطلاق حملة شعبية لجمع التبرعات، تجاوزت (500) مليون ريال سعودي وتخصيص (7) مشاريع إنسانية بقيمة (183) مليون ريال ومن ضمنها (40) مليون ريال سعودي موجهة للأيتام، وفيما يخص الأزمة الإنسانية في جمهورية السودان وتأثيرها على النساء والفتيات ونزوح أعداد كبيرة منهم في مختلف مناطق الدولة ولجوء بعضهم للدول المجاورة، وبتوجيهات من القيادة الرشيدة، أيدها الله واستمرارًا للجهود التي تبذلها المملكة في دعم الدول الشقيقة تم إجلاء المواطنين ورعايا الدول الشقيقة والصديقة للمملكة العربية السعودية وتم اشتراك عدد من الجنود النساء فيها، حيث قدمت المملكة العربية السعودية 19 عملية إجلاء وسخرت كافة الإمكانيات والجهود لحماية وسلامة المواطنين ورعايا الدول الشقيقة والصديقة والتي تقدمت بطلب مساعدة رعاياها ونقلهم إلى مناطق آمنه، وإجمالي عدد الذين تم إجلاؤهم من جمهورية السودان نحو (7839) ينتمون إلى (110) جنسيات ووجه خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد حفظهما الله مركز الملك



سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بتقديم مساعدات إنسانية بقيمة (100 مليون دولار أمريكي وتنظيم حملة شعبية عبر منصة ساهم لصالح الشعب السوداني.<sup>77</sup>

الثامن والعشرون - ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لزيادة قيادة المرأة وتمثيلها ومشاركتها في منع نشوب الصراعات وحلها وإقامة السلام والعمل الإنساني والاستجابة للأزمات، على مستويات صنع القرار في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من النزاعات وفي المناطق الهشة أو التي تشهد أزمات؟

تعزيز مشاركة المرأة المتكافئة في الأنشطة الإنسانية وأنشطة الاستجابة للأزمات على جميع المستويات، لا سيما على مستوى صنع القرار:

في ظل تعزيز مشاركة المرأة المتكافئة في الأنشطة الإنسانية تم توظيف المرأة السعودية في مجال العمل الإغاثي والإنساني، لتكون قائدة في مجالات مختلفة وتتمكن من اتخاذ القرارات في التدخل الإنساني، والمشاركة في تصميم ودراسة المشاريع الموجهة للمرأة والفتاة في الدول المتضررة من النزاعات والكوارث مع الشركاء المنفذين للمشاريع، والمشاركة في الزيارات الميدانية لرقابة وتقييم المشاريع الإغاثية والإنسانية.<sup>78</sup>

واستنادًا إلى ما تم ذكره في الفقرة السابقة، عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، تم رفع قدرات المرأة في مجال العمل الإنساني وتقديم الدورات التدريبية لها في مجال العمل الإنساني والإغاثي لتكون قائدة في العمل الإنساني لدعم وحماية المرأة والفتاة ودعم أجندة المرأة والسلام والأمن وأهداف التنمية المستدامة، والبحث عن حلول للتخفيف من المعاناة التي تتعرض لها المرأة والفتاة في مناطق النزاعات والكوارث.

كما حرص مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية على تسليط الضوء ورسم الخطط الإعلامية للمشاريع الموجهة للمرأة والفتاة في مناطق النزاعات. وعليه فقد تم إنشاء المركز في مايو 2015م، ليكون مركزًا رائدًا ودوليًا لمساعدة المحتاجين وإغاثة

---

<sup>77</sup> CEDAW/C/SAU/5 - التقرير الدوري الخامس للمملكة العربية السعودية المقدم وفقا للمادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة 2023م- ص19

<sup>78</sup> (تقرير مركز الملك سلمان للإغاثة)

المنكوبين حول العالم، وذلك دون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو الإعاقة أو أية أسس تمييزية أخرى، من خلال تحليل التقارير الأمامية المتعلقة بالمرأة والاحتياج الإنساني في البلدان المتضررة والأقل نموًا والتواصل مع الشركاء في الدول المستهدفة من أجل تقديم مشاريع إنسانية وإغاثية دون تمييز اتباعًا لمبادئ العمل الإنساني وذلك لضمان التخفيف من معاناتهن ودعمهن ليعشن حياة كريمة، وذلك انطلاقًا من أهمية دور المرأة في صمود وبناء المجتمعات، وقد قام المركز بدعم وتمكين المرأة على الصعيد الإنساني والإغاثي في مختلف قطاعات العمل الإنساني بمناطق الأزمات والنزاعات والكوارث، واتخذ جهودًا عدة جنبًا إلى جنب مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة من المشاركة في العمل الإنساني، وضمان حصولها على المساعدة الكاملة للقيام بدورها الكامل في مجتمعها من خلال تنفيذ (893) مشروعًا بتكلفة (586,357,258) دولارًا أمريكيًا في (74) دولة حول العالم منذ تأسيس المركز.

وفي ظل تزايد الأزمات والنزاعات والكوارث وتردي الأوضاع الاقتصادية وتزايد أعداد اللاجئين والنازحين حول العالم وتفاقم الأوضاع الإنسانية وبالأخص على المرأة والفتاة، واستجابةً لهذه التحديات تقدم المملكة ممثلة بمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية العديد من البرامج الإنسانية المعنية بتخفيف معاناة اللاجئين والنازحين حول العالم بشكل عام واللاجئات والنازحات بشكل خاص في مختلف قطاعات العمل الإنساني والإغاثي في مناطق الأزمات والنزاعات والكوارث، واتخاذ التدابير التي تضمن لهن حقوقهن الإنسانية من خلال توزيع المواد الإيوائية والغذائية والكساء، ودعم تشغيل المساحات الصديقة والمراكز المجتمعية للمرأة والفتاة لتقديم الخدمات المناسبة من دعم نفسي واجتماعي وإحالة قانونية وبرامج تدريبية واستشارات أسرية، وتعزيز قدرات الأخصائيات والكادر الوظيفي بالمساحات الصديقة في البلد المضيف، وعمل زيارات ميدانية لمخيمات اللاجئين، ودعم إكمال التعليم الأساسي سواء في المخيمات أو خارج المخيمات مع التأكيد على ضرورة دعم المجتمع المضيف وخلق فرص العمل بالأخص لللاجئات والنازحات و تمكينهن اقتصاديًا واجتماعيًا بما يتماشى مع أنظمة الدول.

مشاركة القيادات النسائية من المركز في لقاءات صحفية ومرئية ومسموعة بشأن إبراز جهود المملكة المقدمة في العمل

الإنساني والإغاثي.<sup>79</sup>

---

<sup>79</sup> (تقرير مركز الملك سلمان للإغاثة)

الدعم الإغاثي والإنساني للمرأة في مناطق النزاعات المسلحة: تولى المملكة ممثلةً بمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أهمية قصوى لتلبية مختلف احتياجات المجتمعات الضعيفة وبخاصة المرأة والفتاة وتمكين الأكثر ضعفًا منهن من خلال تحليل التقارير الأمامية المتعلقة بالمرأة والاحتياج الإنساني في البلدان المتضررة والأقل نموًا والتواصل مع الشركاء في الدول المستهدفة من أجل تقديم مشاريع إنسانية وإغاثية دون تمييز اتباعًا لمبادئ العمل الإنساني وذلك لضمان التخفيف من معاناتهن ودعمهن ليعشن حياة كريمة من خلال التعاون مع شركاء أمميين أو دوليين أو محليين لتنفيذ المشاريع وذلك انطلاقًا من أهمية دور المرأة في صمود وبناء المجتمعات، وقد ساهمت المملكة في دعم وتمكين المرأة على الصعيد الإنساني والإغاثي في مختلف قطاعات العمل الإنساني بمناطق الكوارث والنزاع المسلح من خلال تنفيذ (788) مشروعًا في (79) منطقة حول العالم شملت أكثر من (109,644,690) مليون امرأة مستفيدة بمبلغ (520,686,055) دولارًا أمريكيًا منذ تأسيس المركز، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الموظفين في مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية تبلغ 20% من إجمالي عدد الموظفين في المركز.<sup>80</sup>

التاسع والعشرون - ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساواة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من الأعمال الإنسانية أو الاستجابة للأزمات؟

زيادة فرص وصول النساء المتأثرات بالنزاعات أو اللاجئات أو المشرذات إلى خدمات الوقاية من العنف والحماية منه:

تؤكد المملكة حرصها التام على الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وكافة أحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني وقوانين الصراع المسلح وتحديث قواعد الاشتباك والتحديث المستمر لمواقع الاستهداف وتقوم بتدريب منسوبي وزارة الدفاع وتأهيلهم على القانون الدولي الإنساني وتضمين مبادئ حقوق الإنسان في الكليات والمؤسسات التعليمية العسكرية التابعة لها. حيث تتضمن مناهج هذه الكليات مقررات في حقوق الإنسان وفي القانون الدولي الإنساني. وقد قدمت المملكة دعمًا للأمم المتحدة وذلك لدعم كافة القطاعات التي تتضمنها الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة بما فيها قطاع الحماية.

تم إنشاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني والتي تعمل على الصعيد العسكري في إضافة أحكام لنظام العقوبات العسكرية للمعاقبة على الجرائم التي ترتكب في حالي السلم والحرب، كما تعمل على تطوير المناهج العسكرية بما يتواءم مع القانون الدولي الإنساني، كذلك تعمل اللجنة على الصعيد المدني على نشر ثقافة القانون الدولي الإنساني بالتعاون مع مختلف

80 CEDAW/C/SAU/5 - التقرير الدوري الخامس للمملكة العربية السعودية المقدم وفقا للمادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة 2023م- ص19

الهيئات والمؤسسات الحكومية والوطنية. إضافة إلى تفعيل الاتفاقيات التي انضمت لها المملكة في ذات المجال وتسعى اللجنة بشكل دوري في العمل على الانضمام للاتفاقيات في مجال القانون الدولي الإنساني وتعزيز التعاون والتبادل مع الجهات الوطنية والدولية وتدريب وتأهيل الأفراد عن طريق البرامج التدريبية.

الثلاثون - ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الأخيرة للقضاء على التمييز ضد حقوق الأطفال الإناث وانتهاكها، بما في ذلك المراهقات؟

تقوم الجهات المعنية بحسب اختصاصاتها بإعمال حقوق الإنسان للمرأة دونما أي تمييز، وتتولى معالجة الممارسات التمييزية من خلال الإنصاف، وتدابير الرقابة والتوعية ونحو ذلك، وتقوم هيئة حقوق الإنسان بالتأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق الإنسان والكشف عن التجاوزات التي تشكل انتهاكاً لحقوق المرأة بما في ذلك الأطفال الإناث والمراهقات، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة بشأنها على النحو الآتي:

فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي. بالإضافة إلى القضاء على التمييز في حق الإناث في التعليم والصحة ونظام الحماية من الإيذاء والأحداث، كما تم إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد الطفلة الأنثى.

المحظورات المتصلة بحماية حق الأطفال دون تمييز ويشمل ذلك الإناث منهم:

تم حظر تشغيل الطفلة الأنثى قبل بلوغها سن الخامسة عشرة. وحظر تكليفها بأعمال قد تضر بسلامتها أو بصحتها البدنية أو النفسية، بالإضافة إلى حظر استخدامها في الأعمال العسكرية أو النزاعات المسلحة. وأيضاً تم حظر استغلالها جنسياً، أو تعريضها لأشكال الاستغلال الجنسي، أو المتاجرة بهم في الإجرام أو التسول، إضافة إلى حظر استخدامها في أماكن إنتاج المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو تداولها بأي شكل من الأشكال.<sup>81</sup>

كذلك نصت المادة (17/3) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل: "تلتزم الجهات ذات العلاقة بحماية الطفل من أي نوع من أنواع التمييز، بسبب محل الميلاد أو الوالدين، أو الجنس أو العنصر، أو الإعاقة، أو أي وضع آخر، وتأمين المساواة الفعلية بين الأطفال في الانتفاع بكافة الحقوق"

اللائحة التنفيذية لمكافحة التسول<sup>81</sup>

معالجة السلبيات في النتائج الصحية التي ترجع إلى سوء التغذية والحمل المبكر (مثل، فقر الدم) والتعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً:

ركزت المملكة على معالجة السلبيات في النتائج الصحية ومنذ بداية ظهور وباء الإيدز في العالم التزمت المملكة بتوفير خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري لجميع السكان بالمملكة بما فهم المرأة والطفل إضافة إلى خدمات الرعاية والعلاج للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري. وقد بلغت التغطية بالعلاج بمضادات الفيروس للأشخاص المصابين بالفيروس (بما فهم المرأة والطفل) نسب تتجاوز المستهدفات العالمية للرعاية والعلاج.<sup>82</sup>

كما التزمت المملكة بتوفير خدمات الوقاية من فيروس الورم الحليمي (HPV) عن طريق اللقاحات والتي أصبحت من ضمن برامج التحصين الوطني في المملكة العربية السعودية. ويعتبر التطعيم ضد فيروس الورم الحليمي (HPV) عند الفتيات بعمر 9-13 سنة. وبالتزامن مع التحري (الكشف المبكر) الدوري عن الأفات ما قبل السرطانية للنساء فوق 30 سنة، تم تخصيص فحص للنساء من عمر 21 سنة فأكثر، لمنع الإصابة بسرطان عنق الرحم.

أخرى: نظام مكافحة التسول في وزارة الداخلية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية في مجال رعاية الأحداث:

بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (203) وتاريخ 22 / 4 / 1439هـ، الموافق 9 يناير 2018م بشأن مهمات وزارة الداخلية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، في مجال مكافحة التسول، تم إصدار لائحة تنفيذية لنظام مكافحة التسول من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتوضيح كيفية التعامل مع المتسولين الذكور والإناث في المملكة العربية السعودية، سواء من المواطنين أو غيرهم.

ومن اختصاص وزارة الداخلية في مجال مكافحة التسول ما يأتي:

- تلقي البلاغات الواردة بخصوص حالات التسول في كافة مناطق المملكة، من خلال القنوات التي تحددها وزارة الداخلية.

- إلقاء القبض على المتسولين من قبل جهات الضبط، واستمرار قيام قوة أمن المسجد الحرام، وقوة أمن المسجد النبوي بمسؤولية مكافحة التسول في الحرمين الشريفين.

تقرير وزارة الصحة<sup>82</sup>

- تحرير محضر ضبط واقعة التسول والمضبوطات وتسليمها لجهة الاختصاص.
- إبعاد ممتني التسول من غير السعوديين - عدا زوجة السعودي أو زوج السعودية أو أولادهما - بعد انتهاء محكوميتهم، ومنع عودتهم للمملكة باستثناء الحج والعمرة.
- اتخاذ الإجراءات النظامية بحق كل من يُضبط متسولاً في حالة تلبس من الوافدين المقيمين في المملكة بطريقة نظامية أو قدموا إليها بموجب تأشيرة سارية المفعول بما يكفل عدم عودتهم للتسول، ويحدد وزير الداخلية الضوابط المنظمة لذلك.
- فيما شددت اللائحة على عمل دراسة للحالة الاجتماعية (للمتسول/المتسولة) السعودي أو السعودية وفقاً لنظام الضمان الاجتماعي، وإعداد الخطة العلاجية اللازمة بعد استكمال الدراسة بما فيها الزيارات الميدانية. ويُشار إلى أنه في حال رأى الباحث الاجتماعي في الخطة العلاجية حاجة المتسول/المتسولة لقنوات الدعم يتم تسجيل حالات المتسول/المتسولة في الضمان الاجتماعي ممن تنطبق عليهم شروط الأهلية وفقاً للمرسوم الملكي رقم (م/32) بتاريخ 4/4/1442هـ الموافق 19 نوفمبر 2020م.
- وفيما يخص نظام الأحداث فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (594) بتاريخ 31 يوليو 2018م بالموافقة على نظام الأحداث والذي يعد جزءاً من الجهود الكبيرة التي تقوم بها المملكة لحماية الأحداث والحد من الجرائم التي يمكن أن يتعرضوا لها. وتأتي هذه العملية ضمن رؤية المملكة لإعادة تأهيل الأحداث وإعادتهم إلى الطريق الصحيح. ويهدف النظام إلى تحديد العقوبات والتوقيفات وذلك بعد دراسة الحالة بشكل متأنٍ، ويأتي النظام بمحتواه المتكون من 24 مادة للحد من جرائم الأحداث. ويعد هذا النظام أساساً قانونياً مهماً في السعودية ويمنح الجهات المعنية سلطة كبيرة في المحافظة على سلامة الأحداث وتأمين حقوقهم.
- وكانت رعاية الأحداث الجانحين، أو المعرضين لذلك من أولويات الرعاية في المملكة، وبدأت الرعاية المؤسسية الخاصة بهم عام 1374هـ، إذ أنشئت بمدينة الرياض أول مؤسسة لرعاية وإصلاح الأحداث الجانحين والمعرضين لذلك منهم كخط دفاع اجتماعي أولي ضد انحراف الصغار والأحداث، وفي عام 1378هـ ألحقت الدور بالرئاسة العامة لدور الأيتام، وبإنشاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام 1380هـ أُسندت مسؤولية هذه الدور لقسم الشؤون الاجتماعية بالوزارة والآن تقدم وزارة الموارد

البشرية والتنمية الاجتماعية ممثلة بالإدارة العامة لرعاية الأحداث لهذه الفئة خدمة الرعاية الإيوائية في دور الأحداث المنتشرة بمناطق المملكة والبالغ عددها الإجمالي (27) دارًا، ومن ضمنها:

- تخصيص مؤسسات رعاية الفتيات والتي تُعنى بتحقيق أسس الرعاية والتقويم الاجتماعي وتقوية الوازع الديني والعمل على تحقيق الرعاية الصحية والتربوية والتعليمية والتدريبية السليمة للفتيات الجانحات اللاتي يحتجزن رهن التحقيق أو المحاكمة وكذلك اللاتي يقرر القاضي بقاءهن في المؤسسة ممن تقل أعمارهن عن 18 سنة وعددها (9).

وتسعى المملكة لتحقيق التكاملية بين القطاعات التي تخدم فئة الأحداث عن طريق تقديم برامج ومبادرات تناسبهم، إضافة إلى تحسين نوع الخدمات المقدمة لهم والتي تضمن تعديل سلوكهم وإعادة دمجهم في المجتمع وفق برامج علمية تضمن التقليل من احتمالية عودة الحدث إلى القيام بالأعمال المجرّمة قانونًا.

نص نظام الأحداث في المادة (1) على إنشاء دور تخصص أماكن إيداع للذكور وأخرى للإناث وأماكن توقيف مستقلة للأحداث الموقوفين من الذكور وأخرى خاصة للإناث الموقوفات، حيث لم يهمل النظام الفتيات واحتياجاتهن من تغذية ورعاية طبية واجتماعية وبرامج إصلاحية وغيرها من البرامج الهادفة.

كما تحظى الفتاة الحامل برعاية طبية خاصة وذلك استناد إلى المادة الرابعة عشرة من اللائحة التنظيمية لدور الأحداث والتي تنص على:

1- توفر الدار للفتاة الحامل الرعاية الصحية اللازمة وفق الآتي:

أ - معاملتها منذ ثبوت الحمل إلى مضي أربعين يومًا بعد الوضع معاملة طبية خاصة، ويؤجل تنفيذ أية عقوبة بدنية محكوم بها إلى ما بعد الوضع بستين.

ب - تتخذ الترتيبات الخاصة بالولادة في مستشفى مهياً لذلك مع مراعاة الجانب الأمني.

ج - يسمح ببقاء المولود في الدار لمدة لا تزيد على سنتين، مع تقديم الرعاية الطبية والتغذية المناسبة له، فإذا بلغ سن المولود سنتين، فعلى الدار إثبات ذلك وتوثيقه رسميًا وتصديقه من قبل المحكمة، ومن ثم يسلم لمن يحق له حضانتته شرعًا فإن تعذر ذلك فإنه يودع في إحدى دور الحضانة الاجتماعية وتبلغ أمه بمكان إيداعه، وتمكن من رؤيته في أوقات منتظمة، على ألا تزيد الفترة بين الزيارة والأخرى على أسبوع.

د - إذا لم ترغب الأم في بقاء المولود الذي لم يبلغ سن السنتين معها في الدار، فعلى الدار إثبات ذلك وتوثيقه رسمياً وتصديقه من قبل المحكمة ومن ثم تسليمه لمن يحق له حضنته شرعاً فإن تعذر ذلك فإنه يودع في إحدى دور الحضانة الاجتماعية وتبلغ أمه بمكان إيداعه، مع مراعاة حقها في الزيارة خلال الفترات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ج) من هذه الفقرة.

2- لا يسجل في تبليغ الولادة أو شهادة الميلاد ما يدل على واقعة إيداع أمه.

كما أن دور الملاحظة الاجتماعية تخضع للتفتيش من الجهات الرقابية فإن مؤسسات رعاية الفتيات تخضع لذلك أيضاً حيث تقوم النيابة العامة بالرقابة والتفتيش في أي وقت بالاتصال المباشر بالأحداث والاستماع إلى شكاوهم ممثلة بدائرة الرقابة على السجون ودور التوقيف، كما تقوم هيئة حقوق الإنسان بزيارة دورية لدور الأحداث في أي وقت ودون إذن من جهة الاختصاص. وقد أنشئت مكاتب دائمة داخل دور الأحداث وهي النيابة العامة ووزارة العدل ووزارة الداخلية حيث يستقبل العاملون النزلاء والموقوفين ويعملون على معالجه قضاياهم بشكل عاجل ومباشر، كما أنه يوجد داخل الدور مدارس تابعة لوزارة التعليم لاستكمال الحدث تعليمه دون انقطاع منذ دخوله الدار. وهكذا تولي المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً لفئة الأحداث من ذكور وإناث على حد سواء ودون تمييز بينهم.

الحادي والثلاثون - ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظور الجنساني والشواغل ذات الصلة في السياسات البيئية، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من تدهور الأراضي؟ منتدى البيئة (اللجنة الوطنية للثقافة والعلوم) الفعالية حوار عالمي متعددة الأطراف عن البيئة.

زيادة وصول المرأة إلى الأراضي والمياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية والتحكم فيها<sup>83</sup>:

زادت مشاركة المرأة بفاعلية في عمليات اتخاذ القرار فيما يتعلق ببناء القدرة على التكيف البيئي والمناخي من خلال مشاركتها ابتداءً في مجلس الشورى من خلال تقديم المقترحات ودراسة ومراجعة التوصيات المتعلقة بالسياسات والأنظمة والإستراتيجيات البيئية مروراً بعضويتها بعدة لجان في وزارة البيئة والمياه والزراعة وجميع المنظومات المتعلقة بالبيئة إضافةً إلى مشاركتها الوفود الخارجية لتمثيل المملكة خلال المشاركة في اتفاقيات الأمم المتحدة للتغير المناخي والتنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر.

وزارة البيئة<sup>83</sup>



## بالإشارة إلى الفقرات السابقة بما يخص المرأة الريفية:

أطلق برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة (ريف) الذي يعمل على تحقيق تنمية ريفية زراعية مستدامة في جميع مناطق المملكة عن طريق تعزيز قدرات صغار المنتجين الزراعيين وجمعياتهم التعاونية ومؤسساتهم الريفية، لتمكينهم من الحصول على الموارد الإنتاجية والخدمات الزراعية والوصول للأسواق. البرنامج يضمن مبدأ المساواة وعدم التمييز في جميع الحقوق المادية والمعنوية لكلا الجنسين فنجد المساواة في بيئة العمل والأجور، بالمنح والإعانات، والحق في الحصول على الرعاية والدعم، والتملك، فالمرأة في المملكة تمتلك الأراضي وكافة الخدمات البيئية والزراعية جنباً إلى جنب مساواة بالرجل، فنجد المرأة الريفية هي التي تفلح الأرض وتزرع المحاصيل وترعى الحيوانات.

ووفقاً للإحصائيات فقد وصل دعم البرنامج في عام 2021م إلى (45591) فرداً منهم (27693) من الذكور أي بنسبة 60.7% و (17898) من الإناث أي بنسبة 39.3% بينما في عام 2022م وصل إجمالي الدعم إلى (57511) فرداً منهم (21096) من الذكور أي بنسبة 37% و (3648) من الإناث أي بنسبة 63%. كما تم توظيف (92) ألف مواطن ومواطنة في أعمال حرة وإصدار وثائق العمل الحر لهم.

كما أطلقت وزارة البيئة والمياه والزراعة مبادرة التوعية البيئية، حيث تهدف المبادرة لتعزيز الثقافة البيئية لدى مختلف فئات المجتمع، وبالرغم من أن المبادرة تخدم جميع فئات المجتمع إلا أن المرأة قد حظيت بمجال أكبر، حيث تم تمكين دور المرأة القيادي والإداري بتواجد الكوادر النسائية المتخصصة بفريق العمل المكلف و تكليف امرأة سعودية مديرة للمبادرة، إضافةً إلى تنمية وعي الأسرة والمرأة بدورها في المحافظة على البيئة وحمايتها من خلال الحملات والبرامج التوعوية التي تطلقها المبادرة وزيادة مستوى الوعي البيئي للمرأة الذي من شأنه تعزيز قدرتها وتمكينها من اتخاذ قرارات بيئية صحيحة، مثل شراء منتجات صديقة للبيئة أو إعادة تدوير النفايات، وغير ذلك من قرارات بيئية سليمة. كما ساعد تزويد المرأة بالمعلومات البيئية السليمة على غرس تلك الممارسات لدى أبنائها، وإشراكها في عمليات الوعي والتثقيف البيئي بشكل عام لتسهم في إيجاد بيئة سليمة مستدامة. كما أن المرأة في السعودية مشاركة في تأسيس الجمعيات البيئية وعضو في لجان بيئية عديدة .

## **اتخاذ الخطوات لضمان استفادة المرأة بشكل متكافئ من الوظائف اللانقة في الاقتصاد الأخضر:**

فيما يخص ضمان استفادة المرأة في الاقتصاد الأخضر فقد تم إطلاق حملة حياة الريف في كافة مناطق المملكة للتعريف بالمرأة الريفية ودورها القيادي في المملكة والتعريف بالسياحة الزراعية ودورها المحوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تم إطلاق حملة الترويج للزراعة بمياه الأمطار (الزراعة البعلية) أطلقت في كافة مناطق المملكة للحث على الحفاظ على المياه الجوفية وبيان أهمية وجدوى الزراعة بمياه الأمطار الموسمية (من 1-2021/6/30م)، وبالرغم من أن هذه المبادرة تخدم جميع فئات المجتمع ولكن حظيت المرأة بمجال أكبر في سوق العمل، كما تم إنشاء وحدات متخصصة لتنمية المرأة في هذا المجال.

الثاني والثلاثون - ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظورات الجنسانية في السياسات

والبرامج للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيف البيئي والمناخي؟

قامت حكومة المملكة العربية السعودية باتخاذ التدابير اللازمة والوقائية من خلال إطلاق العديد من المبادرات والمشاريع المرتبطة بحماية البيئة والتصدي للتغير المناخي والكوارث، حيث وضعت إستراتيجية وطنية للبيئة، ضمنها (64 مبادرة بهدف إعادة هيكلة قطاع البيئة. ومؤخرًا أعلنت المملكة العربية السعودية في عام 2021م عن مبادرتين هامتين: مبادرة السعودية الخضراء، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، التابعة من إدراك المملكة لكونها إحدى أهم الدول المصدرة للنفط مسؤوليتها تجاه أزمة المناخ، وتحقيقًا لدورها الريادي في المنطقة. وفي أكتوبر 2021م أكدت المملكة التزامها بالعمل المناخي داخل حدودها عندما حدثت تعهد اتفاقية باريس صفر انبعاثات كربونية بحلول 2060.

وفي ضوء ذلك حرصت المملكة على وضع اعتبارات إشراك المرأة في تلك البرامج ورسم السياسات، فإن رؤية السعودية 2030 تشمل برامج مستدامة تهدف إلى تمكين المرأة في جميع المجالات عامة والمجال البيئي بصفة خاصة. وذلك من خلال تحقيق المساواة التكاملية بين الرجل والمرأة في كافة المجالات، وتعزيز مبدأ الكفاءة بغض النظر عن الجنس، وتعزيز حقوق المرأة. وعليه فإن المملكة تعمل على برامج عديدة لتمكين المرأة في المجال البيئي من خلال العمل على إيجاد وتطوير حلول وبرامج مبتكرة لضمان الاستدامة البيئية؛ عن طريق العمل على إشراك المرأة على نحو فعال في برامج المعرفة والتثقيف البيئي، والإدارة البيئية وصنع القرار في القضايا والمشاريع البيئية، والعمل على توفير فرص تعليمية وتدريبية ووظيفية.

وكذلك تبادر المرأة في بلادي بتقديم الحلول والبرامج والمبادرات التي تسهم في الحد من مخاطر التغير المناخي والمحافظة على البيئة من خلال المساهمة في البحث العلمي والقطاع غير الربحي. على سبيل المثال لا الحصر: أول جمعية متخصصة في البيئة القائم عليها سيدة وتعمل على تأهيل النساء والفتيات لاكتساب حرفة أو وظيفة بيئية خضراء مستدامة، ولاستدامة مواردها المالية، والقدرة على تثقيف الأسرة والمجتمع. بالإضافة إلى تكثيف الحملات التوعوية لكافة الفئات. وعلى الصعيد الدولي أطلقت سفيرة المملكة لدى الولايات المتحدة الأمريكية منظمة جديدة غير ربحية تسمى "كاتموسفير" (Catmosphere)، بهدف الحفاظ على حياة القطط البرية.

كما أن المملكة في صدد إطلاق مشروع حيوي وهام يستهدف بناء مؤشر محلي يقيس مشاركة المرأة السعودية في مجال البيئة والمناخ بما يكفل وجود إحصاءات دقيقة حول هذه المشاركات، ويرصد جهود المملكة العربية السعودية المحلية والدولية فيما يتعلق بمشاركة المرأة في قضايا البيئة والمناخ.

## القسم الرابع: المؤسسات الوطنية والإجراءات:

الثالث والثلاثون - يرجى وصف الإستراتيجية الوطنية أو خطة العمل التي اتبعتها دولتكم لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك اسم الإستراتيجية أو خطة العمل والفترة التي تغطيها وأولوياتها وتمويلها ومواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الغايات الواردة في إطار الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

- انطلاقاً من اهتمام القيادة الرشيدة بالمرأة وسعيًا لتحقيق تطلعات حكومة المملكة في تمكين المرأة، بما يحقق الأهداف المنشودة في إطار رؤية السعودية 2030، حيث تدعم الرؤية المساواة بين الجنسين من خلال تصميم مبادرات وبرامج تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتعزيز حقوقها القانونية، وضمان حمايتها من العنف. وتراعي الأولويات والإصلاحات القانونية والتشريعية للقضاء على التمييز ضد المرأة وضمان حقوقها في مختلف المجالات بما في ذلك العمل والأحوال المدنية والحماية من سوء المعاملة. كما تراعي التمكين الاقتصادي من خلال زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وريادة الأعمال بهدف زيادة المشاركة الاقتصادية والأدوار القيادية. كذلك أنظمة الحماية والدعم تعزيزًا لآليات حماية المرأة من سوء المعاملة والتحرش وتقديم خدمات الدعم لها.
- كما تسهم المبادرات والإصلاحات التي اتخذتها المملكة بشكل مباشر في تحقيق الأهداف المحددة في الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، تتناول الإصلاحات التشريعية التي تضمن المساواة في الحقوق في التوظيف، والحماية من التحرش، وتعزيز المرأة في الأدوار القيادية الهدف 5.1 من أهداف التنمية المستدامة (إنهاء التمييز ضد المرأة) (5,5) (ضمان المشاركة الكاملة للمرأة وتكافؤ الفرص في القيادة) 5.2 (القضاء على العنف ضد المرأة). وتمت الإشارة إلى الأنظمة والتشريعات والمبادرات في الفقرات السابقة من التقرير مثل (نظام الحماية من الإيذاء، نظام مكافحة التحرش) وبرامج مثل (قرة، ووصول) وغيرها من البرامج المتعددة.
- كما عمل مجلس شؤون الأسرة على إعداد الإستراتيجية الوطنية للأسرة والذي يأتي من منطلق ما نصت عليه الفقرة رقم (1) من المادة الرابعة في قرار تنظيم مجلس شؤون الأسرة والصادر من مجلس الوزراء على "إعداد مشروع إستراتيجية للأسرة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدعم الأسر في المملكة وتوحيد الجهود في هذا الشأن، وتم اعتماد الإستراتيجية من اللجنة الإستراتيجية في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بقرار رقم (ق-1/42-21) وتاريخ 1442/10/27هـ. حيث تتضمن الإستراتيجية الوطنية للأسرة على حزمة من الأهداف المعنية بشؤون الأسرة لتعزيز دورها في المجتمع والمحافظة على حقوقها ومنها عدة أهداف تخص المرأة مثل "تعزيز التطور الشخصي والمهني للمرأة، دعم وتأهيل النساء من الفئات ذوات الظروف الخاصة" ويندرج فيها عدة مبادرات "كدراسة احتياجات ومتطلبات ربات المنزل، تنمية المهارات الحياتية والمهنية للمرأة، بالإضافة إلى مبادرة دعم بيئة عمل المرأة، مبادرة تأهيل النساء ذوات الظروف الخاصة" وغيرها من المبادرات التي تحقق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة. كما ينبثق من الإستراتيجية ثلاثة خطط وطنية، من ضمنها الخطة الوطنية للمرأة، وتقوم لجنة المرأة المشكلة في المادة رقم (2) من تنظيم المجلس بالعمل والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على إعداد خطة عمل وطنية للمرأة ومواءمتها مع أهداف برنامج التحول الوطني ومبادراته والأهداف العالمية للتنمية المستدامة فيما يخص المرأة.

الرابع والثلاثون - يرجى وصف النظام الذي تنتهجه دولتك في تتبع النسبة المخصصة من الميزانية الوطنية للاستثمار في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (وضع ميزانية مراعية للمنظور الجنساني)، بما في ذلك النسبة التقريبية من الميزانية الوطنية التي تُستثمر في هذا المجال .

انطلاقاً من اهتمام القيادة الرشيدة بالمرأة وسعيًا لتحقيق تطلعات حكومة المملكة في تمكين المرأة، بما يحقق الأهداف المنشودة في إطار رؤية السعودية 2030، تعمل وزارة المالية على إعداد الميزانية العامة للدولة بالأخذ في الحسبان الجوانب المتعلقة بالاستثمار في العنصر البشري والتنمية الاجتماعية وتمكين المرأة السعودية.

وبناء على صندوق النقد الدولي يعرف مفهوم ميزانية المرأة (Women Budgeting) بأنه نهج تستخدمه الحكومات لتحقيق مفهوم العدالة بين الرجل والمرأة من خلال عملية إعداد الميزانية العامة للدولة. وتعمل المملكة على تطوير إجراءات لتمكين المرأة ضمن الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، إيماناً بدورها كشريك أساسي في مسيرة التنمية التي تشهدها المملكة نحو مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح. وتسعى المملكة من خلال مبادرة تمكين المرأة ضمن ميزانيتها العامة لتكوين نهج شامل ومركّز بشأن أنشطة وسياسات تمكين المرأة السعودية من خلال تسهيل وصولها إلى الموارد المتاحة لتمكينها من النمو والازدهار وتقليص الفجوة بين الجنسين بما يتماشى مع قيم المملكة ومبادئها وبما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام وشامل.

وتهدف هذه المبادرة إلى تضمين السياسات المتعلقة بتمكين المرأة في السياسات المالية وإدارة المالية العامة وذلك من خلال تضمينها في عملية إعداد الميزانية العامة للدولة، حيث ستقوم المملكة ابتداءً من ميزانية العام 2023م بتطبيق هذا النهج في عمليات إعداد الميزانية العامة للدولة. وتتضمن المبادرة العديد من الأهداف التفصيلية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. الأخذ في الاعتبار التزامات المملكة بشأن سياسات تمكين المرأة عند إعداد الميزانية العامة للدولة لتحقيق أهداف هذه السياسات من خلال وضع مؤشرات قابلة للقياس.
2. تعزيز كفاءة الإنفاق في سياسات تمكين المرأة من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة.
3. فهم وتحليل آثار قرارات الميزانية العامة ذات العلاقة على سياسات تمكين المرأة.
4. الإدارة الفاعلة للميزانية في مجال تمكين المرأة وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

مجالات التركيز: إعداد سياسات الميزانية العامة مع الأخذ بالاعتبار سياسات تمكين المرأة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية كالصحة والتعليم والعمل وغيرها من المجالات.

الخطوات القادمة وألية العمل المتبعة: ستعمل وزارة المالية مع كافة الجهات الحكومية المعنية لتنسيق سياسات تمكين المرأة المرتبطة بالميزانية العامة للدولة، وذلك لإدارة الموارد المتاحة بشكل فعال لتفعيل برامج وسياسات تمكين المرأة، وتحقيق الأهداف المرجوة.

وهناك عدد من الممارسات الدولية الناجحة التي يمكن الاستفادة منها عند مناقشة نهج تمكين المرأة في الميزانية العامة للدولة، منها على سبيل المثال ما يأتي:

- 1- إعداد استبيانات تتم مشاركتها مع كافة الجهات الحكومية المعنية وذلك لجمع وتحليل البيانات حول سياسات تمكين المرأة، بالإضافة إلى إمكانية تحديد أهداف طويلة المدى لهذه السياسات، ووضع مؤشرات قابلة للقياس، وإضافتها لإستراتيجيات وأهداف تلك الجهات.
- 2- الاستفادة من البيانات الخاصة بسياسات تمكين المرأة عند إعداد بيان الميزانية العامة للدولة، بما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- 3- تعزيز الرقابة المالية والمتابعة لضمان رفع كفاءة الإنفاق لسياسات تمكين المرأة.
- 4- الاستفادة من بيانات الإنفاق على سياسات المرأة في التقارير الخاصة بالميزانية وذلك لتعزيز كفاءة الإنفاق، وتحديد مدى فاعلية الأداء والتنفيذ لهذه السياسات.

الخامس والثلاثون - ما الآليات الرسمية القائمة لمختلف الجهات المعنية للمشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهج عمل بيجين و خطة التنمية المستدامة لعام 2030؟

تلتزم المملكة العربية السعودية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتضعها في مقدمة أولويتها بما يتفق مع خصوصيتها وثوابتها، حيث إن وزارة الاقتصاد والتخطيط هي الجهة المعنية بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المملكة، كون وزارة الاقتصاد والتخطيط هي الجهة الداعمة للجهات ذات العلاقة والأجهزة الحكومية في التخطيط الإستراتيجي والتنفيذي، وقد صدر الأمر السامي رقم (7973) وتاريخ 1443/2/7هـ الموافق (14 سبتمبر 2021 م) بتشكيل لجنة توجيهية مخصصة برئاسة وزارة الاقتصاد والتخطيط وعضوية 22 جهة حكومية للإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية ومتابعة تطوير وتنفيذ خارطة طريق المملكة و تنسيق جهود الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني و المتابعة ورفع تقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك تطوير السياسات ووضع التوصيات اللازمة لتحسين مرتبة المملكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مما نتج عنه إنشاء عدة فرق عمل على النحو الآتي:

فرق عمل تطوير سياسات أهداف التنمية المستدامة: تتكون من 6 فرق عمل تغطي بشكل شامل جميع أهداف التنمية المستدامة.

فرق عمل المتابعة والتقارير: لحصر الجهود ورفع التقارير وتغطية البيانات (مؤشرات شبكة حلول التنمية المستدامة ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة).

فرق عمل الممكنات الإستراتيجية للعمل على: التواصل للحملات التوعوية والتغطيات الإعلامية والمشاركات في المحافل الوطنية والدولية وغيرها، وكذلك بناء القدرات لتطوير برامج مخصصة للقطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي والعمل على إدراج أهداف التنمية المستدامة في المناهج التعليمية وغيرها، والعمل أيضاً على تمويل التنمية المستدامة لوضع إطار تمويل التنمية المستدامة والآليات التمويلية مثل الصكوك الخضراء وغيرها، بالإضافة إلى العمل على العلوم والتكنولوجيا والابتكار لبناء شركات للابتكار والتعاون في مختلف المجالات لجذب واستقطاب التكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة .

وتتضمن خارطة طريق المملكة لتحقيق التنمية المستدامة 3 ركائز أساسية هي:

تطوير السياسات: وضع وتنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع وتطوير دراسات محددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المتابعة والتقارير: المتابعة وتحليل البيانات ورفع التقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الممكنات الإستراتيجية: توفير الإمكانيات الداعمة للجهات لتنفيذ المشاريع والسياسات والمبادرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتولى الهيئة العامة للإحصاء مهمة بناء المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف من خلال التوسع في تنفيذ الأعمال الإحصائية لتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة.

- هيئة حقوق الإنسان: أنشئت عام 2005 وترتبط مباشرة بالملك، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر التوعية بشأنها، والإسهام في ضمان تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. وهذه الهيئة هي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان. وتوضح المادة الخامسة (البند السابع) من تنظيم الهيئة اختصاصها في تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان. وإحدى لجان هيئة حقوق الإنسان تُعنى بالمرأة. وتتسلم الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضدها وتعالجها.

- مجلس شؤون الأسرة: أنشئ عام 2017م، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (443) وهي الجهة الإشرافية والتنسيقية المسؤولة عن وضع السياسات المتعلقة بالأسرة، والمرأة، والطفل، والمسنين. يرتبط هذا المجلس تنظيمياً بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويكون مقره في مدينة الرياض، وله إنشاء فروع أو مكاتب داخل المملكة بحسب الحاجة. ويرأس وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية هذا المجلس الذي يتشكل من ممثلين عن وزارات عدة، بالإضافة إلى اثنين من المختصين والمهتمين بشؤون الطفولة واثنين من المختصات والمهتمات بشؤون المرأة. ومن مهام مجلس شؤون الأسرة بلورة إستراتيجيات وسياسات تُعنى بالمرأة ومتابعة تنفيذها ورفع المقترحات في شأن التشريعات ذات الصلة بالأسرة.

- ومن أجل تفعيل المتابعة والرصد لكل ما يتعلق بشأن المرأة، وضمن آلية المؤشرات المخصصة لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، يعمل المرصد الوطني للمرأة على رصد مشاركة المرأة السعودية في التنمية على كافة المستويات المحلية والعالمية وأثرها المباشر على المجتمع والتنمية بشكل عام، من خلال العمل على تحديث مؤشر (مشاركة المرأة السعودية في التنمية) بشكل دوري. حيث يعتبر المرصد الوطني للمرأة هو المسؤول عن توفير وقياس هذا المؤشرات التي تتوزع في المحاور التالية: المحور الاقتصادي ويركز على متغيرات الدخل المالي للمرأة ومساهمتها المباشرة في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية، والمحور التعليمي ويركز على متغيرات مستوى التعليم للمرأة وأثره على دعمها للاقتصاد الوطني والتنمية، والمحور التنظيمي ويركز على متغيرات شغل المرأة

للمناصب القيادية بمستوياتها المختلفة وأثرها على دعمها للاقتصاد الوطني والتنمية، والمحور الصحي ويركز على متغيرات صحة المرأة ومدى سهولة وصولها للعناية الصحية وأثر ذلك على دعمها للاقتصاد الوطني والتنمية، والمحور الاجتماعي ويركز على متغيرات وضع المرأة الاجتماعي ومدى دعم المجتمع لعملها وطبيعته وأثر ذلك على دعمها للاقتصاد الوطني والتنمية. أما على مستوى نطاق التدابير، فقد شمل المسوحات والتعدادات داخل الهيئة العامة للإحصاء، وبعض الجهات المعنية بقضايا المرأة على جميع الأصعدة كالمركز الوطني للمرأة. وتم إنشاء آلية تعاون مشتركة بين الهيئة العامة للإحصاء والمركز الوطني للمرأة ومجلس شؤون الأسرة فيما يخص المؤشرات المعنية بالمرأة ومشاركتها في التنمية والتمكين وتحديد مستهدفاتها وفقاً لرؤية السعودية 2030. ولضمان مواصلة تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومواكبة المستجدات والمتغيرات، تخضع أنظمة المملكة للمراجعة الدورية والمستمرة لتطويرها بما يتماشى مع التطورات العصرية والتزامات المملكة بموجب المعايير الدولية بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

#### السادس والثلاثون - يُرجى وصف كيفية مساهمة الجهات المعنية في إعداد هذا التقرير الوطني.

تبرهن الموافقة الملكية الكريمة على تنظيم مجلس شؤون الأسرة الأهمية التي توليها المملكة لخدمة أهداف التنمية المستدامة بشكل عام وقضايا المرأة والأسرة بشكل خاص، حيث إن مجلس شؤون الأسرة هي الجهة الرسمية المعنية بشؤون المرأة، وجاء في قرار تأسيس المجلس رقم (443) وتاريخ 1437/10/20 هـ الموافق 25 يوليو 2016م في نص المادة السادسة أن يشكل المجلس ما يلزم من لجان فنية على أن يكون من بينها لجنة المرأة، ومن مهام اللجنة إعداد التقارير عن جهود المملكة العربية السعودية نحو المرأة وتوحيد كافة الجهود بين الجهات المعنية بقضايا المرأة. وقد مرت عملية إعداد هذا التقرير الوطني بعدة مراحل من خلال اللجان المشكلة وهي:

أ. اللجنة التوجيهية: إشارة إلى برقية صاحب السمو وزير الخارجية سُكلت اللجنة برئاسة مجلس شؤون الأسرة "الآلية الوطنية المعنية بشؤون المرأة بالمملكة" وعضوية كل من "وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، هيئة حقوق الإنسان، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الهيئة العامة للإحصاء، المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي" لإعداد التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية. وتم عقد اجتماعات دورية لمراجعة التقرير واعتماده بتاريخ 20 مارس 2024م، ومن ثم الرفع به للاعتماد من أصحاب الصلاحية وتسليم التقرير الوطني بتاريخ 1 مايو 2024م.

ب. اللجنة الفنية: تم تشكيل اللجنة الفنية برئاسة مجلس شؤون الأسرة وعضوية خبراء من الجهات الحكومية، والقطاع غير الربحي والجمعيات ذات العلاقة، حيث قامت اللجنة بعقد العديد من الاجتماعات وورش العمل لتحليل وجمع البيانات المطلوبة ثم تحديد الجهات المعنية ومخاطبتهم لجمع الجهود المعنية بقضايا المرأة في كافة القطاعات ورصدها وتضمينها في التقرير حسب ما يتناسب مع الأسئلة المذكورة في المذكرة التوجيهية المقدمة من الإسكوا، وتم عقد لقاءات مع ممثلي الجهات المعنية لمناقشة المعلومات والاستفادة مما لديهم من مرثيات، كما تم عقد ورشة عمل مقدمة من الإسكوا "المبادئ التوجيهية لإعداد الاستعراضات الوطنية المتعلقة بتنفيذ إعلان ومنهاج بيجين +30" لتزويد المعنيين بإعداد التقرير بالمعارف

والمهارات اللازمة التي تتطلبها عملية إعداد التقرير وكان ذلك بحضور اللجنة التوجيهية. تم البدء بهذه المرحلة بتاريخ 15 ديسمبر 2023 وامتد التنفيذ حتى تاريخ 5 مارس 2024م.

ت. لجنة أهداف التنمية المستدامة: تهدف إلى التقاطع بين الجهود ومستهدفات رؤية السعودية 2030 بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة، وتتضمن عضوية من الخبراء والمستشارين من وزارة الاقتصاد والتخطيط، الهيئة العامة للإحصاء، وزارة المالية والجمعيات المتخصصة بقضايا المرأة.

السابع والثلاثون - يرجى وصف خطة العمل والجدول الزمني اللذين اتبعتهما دولتك لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (إذا كانت دولة طرفاً)، أو توصيات الاستعراض الدوري الشامل أو آليات أخرى لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة وتعالج عدم المساواة بين الجنسين/التمييز ضد المرأة.

أنشئت اللجنة الدائمة لإعداد مشروعات التقارير الخاصة بالمملكة والمتصلة باتفاقيات حقوق الإنسان بناءً على الأمر السامي رقم (13084) الصادر في 18 يناير 2015م، وتختص اللجنة الدائمة بجميع ما يتصل بإعداد مشروعات التقارير الخاصة بالمملكة والمتصلة باتفاقيات حقوق الإنسان أو آليات مجلس حقوق الإنسان ومتابعة التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات والدول في إطار آلية UPR. منهجية إعداد التقارير التعاهدية:

يتم إعداد التقارير وفقاً للمبادئ التوجيهية المنسقة المتعلقة بتقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (HRI/MC/2006L3)، والمبادئ التوجيهية لتقديم التقارير الخاصة بالاتفاقيات المنضمة إليها المملكة، كما يمكن للجنة الدائمة في إعداد التقرير الاستعانة بعدد من الجهات الحكومية غير الممثلة فيها، والتي يتصل عملها بالمبادئ والأحكام الواردة في الاتفاقيات وكذلك الملاحظات الختامية الصادرة عن هيئات المعاهدات، والاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني في إطار المشاورة الوطنية، وتحرص اللجنة على إبراز الجوانب الإيجابية والصعوبات والتحديات بذات القدر من الأهمية، وتتم عملية إعداد التقارير المتعلقة باتفاقيات حقوق الإنسان بعدة مراحل على النحو الآتي:

أ- مرحلة متابعة الملاحظات الختامية: منذ صدور الملاحظات الختامية عن هيئات المعاهدات بشأن تقارير المملكة تقوم اللجنة باعتبارها الآلية الوطنية المعنية بإعداد تقارير المملكة ومتابعة التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات والآليات الأخرى بمتابعة تنفيذ التوصيات، واتخاذ ما يلزم لمعالجة التحديات التي تعترض تفعيلها وتنفيذها، وغيرها من الصلاحيات الواسعة التي مُنحت لها للقيام بدورها على أكمل وجه.

ب- مرحلة التحضير: يتم التركيز في هذه المرحلة على تزويد المعنيين بإعداد التقرير بالمعارف والمهارات اللازمة التي تتطلبها عملية إعداد التقارير التعاهدية بشكل عام، من خلال العديد من ورش العمل وجلسات التركيز. وفي هذا الشأن، يتم استثمار مذكرة التفاهم للتعاون الفني التي أبرمتها المملكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في 2012م، حيث يتم عقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل المتصلة بذلك.

ج- مرحلة جمع المعلومات: تقوم أمانة اللجنة الدائمة - حسب المتبع - بإعداد نماذج خاصة لطلب المعلومات اللازمة لإعداد التقرير من الجهات الحكومية المعنية، مستندة في ذلك إلى أحكام الاتفاقيات التي أصبحت المملكة طرفاً فيها، والمبادئ التوجيهية، والملاحظات الختامية. كما يتم عقد لقاءات مع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني لمناقشة المعلومات، والاستفادة مما لديهم من معلومات ومرئيات.



د- مرحلة الصياغة: يتم التركيز في هذه المرحلة على إدراج المعلومات العامة التي تساعد لجان الاتفاقيات على فهم الحالة العامة للمملكة، والمعلومات المحددة ذات الصلة بأحكام الاتفاقيات وتوصيات اللجان الواردة في الملاحظات الختامية السابقة، والبيانات الإحصائية وتحليلها، واستخدام المصطلحات الفنية لتيسير دراسة ومناقشة التقارير من قبل اللجان.

ه- مرحلة المراجعة والمشاورة الوطنية: يتم دعوة ممثلي الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد المهتمين بموضوع الاتفاقيات في إطار هذه المرحلة في عددٍ من ورش العمل، ومجموعات التركيز، لمراجعة مشاريع التقارير ومناقشتها.

وقد قدمت المملكة تقريرها الدوري الخامس إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة الذي يغطي المدة (2016 – 2022) وفقاً للفقرة (1) من المادة (18) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعملاً بالتوصية الواردة ضمن الملاحظات الختامية للجنة الصادرة في 14 مارس 2018 في الوثيقة (CEDAW/C/SAU/CO/3-4).

#### آلية إعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل UPR:

قدمت المملكة تقاريرها في الجولات الأولى والثانية والثالثة والرابعة التي جرت في الأعوام 2009م، و2013م، و2018م، و2023م، و قدمت لها في الجولة الرابعة (354) توصية حيث استعرضت المملكة تقريرها في 22 يناير 2023م، كما قدّمت المملكة بدورها توصيات إلى الدول الأعضاء في الأمم في إطار هذه الآلية.

يتم التركيز في إعداد التقرير على إدراج المعلومات التي تعكس تنفيذ المملكة للتوصيات التي قبلتها في الجولة السابقة من آلية الاستعراض الدوري الشامل في وثيقة مستقلة، بالاعتماد على آلية متابعة تنفيذ التوصيات، حيث تمثل هذه الوثيقة بعد مراجعتها وصياغتها تقرير المملكة اللاحق الخاص بالاستعراض الدوري الشامل، وتشمل مراحل إعداد مشروع التقرير ما يأتي:

#### 1- جمع وتدقيق المعلومات والبيانات:

في إطار هذه المرحلة، يتم توفير المعلومات والبيانات اللازمة التي يتطلبها التقرير للمختصين بإعداده، ويتم الاستناد في عملية توفير المعلومات والبيانات على مبادئ أهمها: الموضوعية، والشفافية، والتوثيق، ويتم عقد لقاءات مع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني للحصول على ما يتوفر لديها من معلومات ذات علاقة، ومراجعة المعلومات المتوفرة.

#### 2- تحليل المعلومات والبيانات:

يتولى المختصون بإعداد التقارير تحليل المعلومات والبيانات في ضوء المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل بشقها الموضوعي المتمثل في ارتباط المعلومات والبيانات بالتوصيات المقدمة للمملكة، وبالالتزامات بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت طرفاً فيها (أسس الاستعراض) وغيرها، وبشقها الشكلي المتمثل في هيكلة التقرير، وعدد صفحاته، وصولاً إلى تحديد المعلومات والبيانات الإحصائية المناسب إدراجها في مشروع التقرير.

#### 3- مرحلة الصياغة الفنية:

يقوم المختصون بإعداد التقارير، بإيجاز المعلومات والبيانات التي تمثل مخرجات التحليل المشار إليه في الفقرة (2) وإدراجها في مشروع التقرير، ويتم التركيز خلال الصياغة على وضوح المعلومة، والاستناد على البيانات الإحصائية

والمؤشرات الكمية والنوعية، واستخدام المصطلحات الفنية لتيسير مراجعة ومناقشة التقرير كوثيقة أساسية من وثائق الاستعراض.

#### 4- مرحلة المراجعة والمشاوره الوطنية:

يتم دعوة ممثلي الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في إطار هذه المرحلة في عددٍ من ورش العمل وجلسات التركيز، لمراجعة مشروع التقرير ومناقشته. وتبعًا لذلك، يتم إضفاء العديد من التعديلات على مشروع التقرير، والانتهاه إلى الوثيقة النهائية للتقرير.

#### 5- اعتماد التقرير:

بعد استيفاء جميع عمليات إعداد التقرير، يتم اعتماد التقرير على مستوى اللجنة الدائمة لإعداد مشروعات التقارير، وعلى مستوى مجلس هيئة حقوق الإنسان، ومن ثم تُستكمل الإجراءات القانونية لتقديمه إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومما يجدر ذكره في هذا السياق أنه قد تم اتباع نهج مرن يتمثل في إضافة أي معلومة أو بيان إحصائي في أي مرحلة من المراحل الإجرائية السابقة لتقديم التقرير؛ استنادًا للتدابير التي اتخذت، أو المعلومات والبيانات الإحصائية التي توافرت خلال إجراءات اعتماد التقرير.

#### القسم الخامس: البيانات والإحصاءات:

الثامن والثلاثون - ما هي أهم المجالات التي حققت فيها دولتك أكبر قدر من التقدم على مدى السنوات الخمس الماضية فيما يتعلق بإحصاءات الجنسين على المستوى الوطني؟

إصدار القوانين أو اللوائح أو البرامج الإحصائية/الإستراتيجية التي تحدد تطوير إحصاءات جنسانية:

- بناء على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء الصادر بقرار مجلس الوزراء المؤقر رقم (11) وتاريخ 13/1/1437هـ الموافق 17 أكتوبر 2015م والذي أوكل لها الإشراف الفني والمنظم لقطاع الإحصاء، وتكوين منظومة شاملة من قواعد البيانات الإحصائية الوطنية لمختلف المجالات، من خلال إيجاد نظام مركزي للمعلومات في الهيئة على المستوى الوطني يرتبط آليًا بجميع الجهات العامة والمشاركة في تطوير جميع أنظمة المعلومات والعمل الإحصائي للوصول إلى منظومة إحصائية شاملة ودقيقة وموحدة. ويعد قطاع البيانات والمعلومات الإحصائية في المملكة العربية السعودية من القطاعات الإنتاجية المنظمة لإنتاج البيانات والمعلومات والدراسات والأبحاث الإحصائية في كافة المجالات والتي تشمل الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

- المرصد الوطني للعمل (NLO)، هو المصدر الرئيس والموثوق لبيانات ومرئيات سوق العمل ويتمثل دوره في دعم الجهات والخبراء والمستفيدين لتمكينهم من اتخاذ القرارات وتطوير السياسات استنادًا إلى تقارير سوق العمل وتحليل الإحصاءات ومرئيات الأبحاث. وقد عمل المرصد على عدة تقارير منها: (تقرير الفجوة بين الجنسين في سوق العمل بالمملكة العربية السعودية) للفترة (2018 – 2022) بهدف عرض تحليل الفجوة بين الجنسين في المملكة من خلال تحليل البيانات وتقديم المرئيات لأهم العوامل التي تسهم في اتساعها، وفقًا لمؤشرات سوق العمل ذات الصلة، وتقرير (المقارنة المعيارية لسوق العمل في المملكة العربية السعودية 2023م) حيث يستعرض مكانة المملكة دوليًا مقارنةً بدول مجموعة العشرين فيما يتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسة في سوق العمل؛ لقياس وتحليل التطورات الزمنية

خلال الأعوام السابقة، بالإضافة إلى تقرير (التوطين بالمملكة العربية السعودية) ويستعرض تغيرات سوق العمل فيما يخص معدلات توظيف الوظائف في منشآت القطاع الخاص ويقدم تحليلاً في أداء معدلات التوطين من خلال تفاصيل الأنشطة الاقتصادية والمناطق الإدارية.

- المرصد الوطني لمشاركة المرأة في التنمية (المشار إليه في السؤال الثامن عشر) حيث أنشئ من أجل تفعيل المتابعة والرصد لكل ما يتعلق بشأن المرأة، وضمن آلية المؤشرات المخصصة لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، ويعمل على رصد مشاركة المرأة السعودية في التنمية على كافة المستويات المحلية والعالمية وأثرها المباشر على المجتمع والتنمية بشكل عام.

إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالإحصاءات الجنسانية مثل، (فريق عمل تقني ولجنة مشتركة بين الوكالات):

أنشئت الهيئة العامة للإحصاء عام 2021م إدارة "إحصاءات النوع الاجتماعي والتنوع"، التي أصبحت لاحقاً بمسمى إدارة "إحصاءات السكان والنوع الاجتماعي والتنوع"، والتي تعمل على الإحصاءات السكانية والجنسانية ومدى تمكين المرأة وتقديمها في كافة المجالات من خلال التقارير والمسوح المتعلقة بذلك، وهو ما ساعدها على المشاركة في فرق العمل مع الجهات التي تقوم بالعمل على تمكين المرأة، فالهيئة شريك إستراتيجي في الاجتماعات واللجان وفرق العمل المعنية بتمكين المرأة داخل الهيئة أو خارجها مع الجهات ذات العلاقة ك(مجلس شؤون الأسرة، ومركز تحقيق التوازن بين الجنسين بمعهد الإدارة العامة، والمرصد الوطني للمرأة بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، والإدارة العامة لتمكين المرأة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية).

إعادة معالجة البيانات الموجودة (على سبيل المثال، التعدادات والمسوحات) لإنتاج إحصاءات جنسانية جديدة و/أو أكثر تصنيفاً:

بناءً على نتائج تعداد السعودية التي أعلنتها الهيئة العامة للإحصاء عام 2022م تم مراجعة ومعالجة التقديرات السكانية لما بين التعدادين 2010 و2022 للأعوام من 2011-2021م.

وأصدرت الهيئة العامة للإحصاء تقريراً خاصاً بالمرأة لعام 2022م وتم إعداد هذا التقرير ليقدم عدداً من المؤشرات المتعلقة بالمرأة السعودية من عمر 15 سنة فأكثر في مجالات مختلفة كالتعليم والصحة والرياضة والتقنية وعدد من الإحصاءات الأخرى بالاعتماد على المصادر الرسمية المتاحة والمسوحات الرئيسية.

التاسع والثلاثون - ما هي أولويات دولتك لتعزيز الإحصاءات الجنسانية الوطنية خلال السنوات الخمس المقبلة؟

إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالإحصاءات الجنسانية مثل، (فريق عمل تقني ولجنة مشتركة بين الوكالات):

حددت خارطة المستقبل في رؤية السعودية 2030، وبرنامج التحول الوطني مسارات واضحة للتنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية ليواكبه تحول في القطاع الإحصائي بوصف مخرجاته بالأساس الذي تبنى عليه قرارات التنمية في شتى مجالاتها، والبنية المتينة التي يعتمد عليها متخذو القرار ورأسمو السياسات، وجاء تحول القطاع الإحصائي في ظل متغيرات متسارعة باتجاه التغيير الاقتصادي والاجتماعي، وثورة بيانات ومعلومات ضخمة، وقفزات لا تتوقف في التقنية وحلولها. وعليه ستعمل المملكة على الاستمرار في تصميم القوانين أو اللوائح أو البرامج الإحصائية / الإستراتيجية التي تعزز تطوير إحصاءات الجنسين، والعمل على إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات لإحصاءات الجنسين من خلال الاستمرار بالمشاركة في فرق العمل مع الجهات التي تقوم بالعمل على تمكين المرأة، فالهيئة شريك إستراتيجي في الاجتماعات واللجان وفرق العمل المعنية بتمكين المرأة داخل الهيئة أو خارجها مع الجهات ذات العلاقة وذلك استمرارًا لمهام عمل إدارة "إحصاءات النوع الاجتماعي والتنوع" بالهيئة العامة للإحصاء.

إعادة معالجة البيانات الموجودة (على سبيل المثال، التعدادات والمسوحات) لإنتاج إحصاءات جنسانية جديدة و/أو أكثر تصنيفًا.

بناءً على نتائج تعداد السعودية التي أعلنتها الهيئة العامة للإحصاء عام 2022م يتم عمل إسقاطات وتقديرات سكانية للأعوام القادمة حتى حلول التعداد القادم في عام 2030، علمًا بأن التعداد مستمر حسب الخط الزمني المرسوم له لكن بطريقة جديدة تختلف عن التعدادات السابقة إذ يعتمد على السجلات أو ما يسمى بسجل السكان وبشكل عام تكون هذه السجلات سجلات مركزية على مستوى الدولة وقد تحل محل التعدادات أو تعززها.

واستنادًا على التقرير الخاص بالمرأة لعام 2022م، سيستمر إعداد هذا التقرير في السنوات القادمة ليقدم عددًا من المؤشرات المتعلقة بالمرأة السعودية من عمر 15 سنة فأكثر في مجالات مختلفة كالتهذيب والصحة والرياضة والتقنية وعدد من الإحصاءات الأخرى بالاعتماد على المصادر الرسمية المتاحة والمسوحات الرئيسية.

إجراء مسوحات جديدة لإنتاج معلومات أساسية وطنية بشأن مواضيع متخصصة:

نفذت الهيئة العامة للإحصاء تعداد السعودية 2022 الذي يعد ركيزة أساسية لرؤية السعودية 2030، وذلك نظرًا لما يوفره من بيانات دقيقة وشاملة تدعم صناعات القرار ورأسي السياسات في تطوير الخطط المختلفة المتعلقة بتحقيق مستهدفات الرؤية، كما تساعد البيانات التي يوفرها التعدادات والهيئات الحكومية وكذلك هيئات القطاع الخاص وجهاته ومؤسساته في تحسين عمليات صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع المختلفة. ومن أهم الأعمال التي تستند بشكل رئيس على مخرجات التعدادات: تطوير السياسات، وتخطيط وتطوير الخدمات العامة والبرامج التنموية، وتطوير المخططات العمرانية للمدن، وعلاوة على ما سبق فسوف يساهم التعداد السكاني في توجيه المنهجيات الخاصة بالعديد من المسوح الميدانية التي سيتم إجراؤها في المستقبل، ويشمل ذلك كافة المسوح السكانية والاجتماعية.

وفي هذا السياق وفي إطار التعداد السكاني بدأت الهيئة العامة للإحصاء في تنفيذ عدة مسوح إحصائية وإظهار نتائجها على موقع الهيئة بعد الإعداد لمنهجياتها والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة كـمسح إحصاءات صحة المرأة والرعاية الإنجابية، ومسح إحصاءات المحددات الصحية، ومسح إحصاءات الحالة الصحية، ومسح إحصاءات الثقافة والترفيه الأسري، إضافة إلى المسوح القائمة حالياً كـمسح دخل وإنفاق الأسرة ومسح التعليم ومسح الإعاقة المنتهي ميدانياً وفي مرحلة المعالجة حالياً والذي ستظهر نتائجه قريباً على موقع الهيئة، كما نشير إلى أن مسح إحصاءات سوق العمل تنشر نتائج ربع سنوياً. وسيتم خلال السنوات القادمة إصدار مسح كبار السن، كما تم إصدار التوجيه لعمل المسح العنقودي والذي سيتم تنفيذه إضافة إلى ما سبق ذكره كـمسح العنف والدخل والإنفاق. كما أن هناك تطويراً مستمراً لقاعدة البيانات الإحصائية على شبكة الإنترنت بما فيها بيانات الإحصاءات الجنسانية.

**الأربعون: ما المؤشرات الجنسانية التي وضعتها دولتك ضمن أولوياتها لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة؟**

الهيئة العامة للإحصاء هي الجهة الرسمية في المملكة العربية السعودية المكلفة بجمع ونشر البيانات الإحصائية المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. تصدر الهيئة العامة للإحصاء تقريراً سنوياً لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة يتضمن إحصاءات محدثة تتعلق بتقدم المملكة العربية السعودية نحو تحقيق هذه الأهداف. تضمنت النسخة الأخيرة من تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2021 بيانات لـ(128) مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز في تصنيف هذه المؤشرات حسب الجنس. من بين هذه المؤشرات، يتضمن (48) مؤشراً مرتبطة بالجنس، وتم توفير تفصيل للبيانات حسب الجنس لـ(36) مؤشراً إضافياً. كما تضمن تقرير الهيئة العامة للإحصاء بيانات لثلاثة مؤشرات مرتبطة مباشرة بالهدف الخامس (المساواة بين الجنسين) من أهداف التنمية المستدامة. كما تم العمل على مؤشر مشاركة المرأة السعودية في التنمية ويعتبر (المرصود الوطني للمرأة) هو المسؤول عن توفير وقياس هذا المؤشر التي تتوزع فيه المحاور التالية: المحور الاقتصادي الذي يركز على متغيرات الدخل المالي للمرأة ومساهمتها المباشرة في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية، والمحور التعليمي الذي يركز على متغيرات مستوى التعليم للمرأة وأثره على دعمها للاقتصاد الوطني والتنمية، والمحور التنظيمي الذي يركز على متغيرات شغل المرأة للمناصب القيادية بمستوياتها المختلفة وأثرها على دعمها للاقتصاد الوطني والتنمية، والمحور الصحي الذي يركز على متغيرات صحة المرأة ومدى سهولة وصولها للعناية الصحية وأثر ذلك على دعمها للاقتصاد الوطني والتنمية، والمحور الاجتماعي الذي يركز على متغيرات وضع المرأة الاجتماعي ومدى دعم المجتمع لعملها وطبيعته وأثر ذلك على دعمها للاقتصاد الوطني والتنمية. أما على مستوى نطاق التدابير، تم إنشاء آلية تعاون مشتركة بين الهيئة العامة للإحصاء والمرصد الوطني للمرأة ومجلس شؤون الأسرة فيما يخص المؤشرات المعنية بالمرأة ومشاركتها في التنمية والتمكين وتحديد مستهدفاتها وفقاً لرؤية السعودية 2023م.

**الحادي والأربعون - ما هي تصنيفات البيانات التي توفرها المسوحات الرئيسية عادةً في دولتك؟**

تستخدم الهيئة العامة للإحصاء في عملياتها الإحصائية (تعداد/مسوح) عدة تصنيفات:

• الدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4).

• التصنيف السعودي الموحد للمهن.

- الدليل الوطني للدول والجنسيات.
  - دليل التعريفات والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية.
  - قاموس المصطلحات الإحصائية.
- إضافة إلى استخدامها للخصائص الجغرافية والمكانية والخصائص السكانية والحيوية والتعليمية والعملية والصحية والاقتصادية والاجتماعية للسكان في جميع مسوحها.

.....